حضارة

مجلة فصلية معنية بالشأن العراقي تصدر عن مركز الأمة للدراسات والتطوير
العدد الخامس محرم ١٤٣١ هـ / كانون الثاني ٢٠١٠ م

مركز الأمة للدراسات والتطوير



إنَّ كركوك هي العمود الفقري الذي يستند عليه سقف الوطن، وإن سقط هذا العمود سقط السقف كله، هي التي تربط شمال العراق بوسطه وجنوبه، وهي التي تربط كرده بتركمانه بسريانه وبعربه، فإن ضاعت كركوك ضاع هذا الرابط الذي يشد هذه الفئات إلى بعضها البعض، فما هو السبيل لحل مشكلتها التي تفاقمت في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م.



حضارة

مجلة فصلية معنية بالشأن العراقي تصدر عن مركز الأمة للدراسات والتطوير
العدد الخامس محرم ١٤٣١هـ / كانون الثاني ٢٠١٠م

نقال: ٠٠٩٦٤٧٨١٠٨٠١٠٢١
نقال: ٠٠٢٠١٧٤٨٧٦٠١١
تليفاكس: ٠٠٢٠٢٣٧٦١٩٥٩٦

Mobile: 009647810808021
Mobile: 0020174876011
TeleFax: 0020237619596

البريد الإلكتروني
Hadhara.magazine@yahoo.com

ضوابط النشر في المجلة

(١) أن تراعي البحوث والدراسات والمقالات المراد نشرها في المجلة الالتزام بالأهداف العامة لمركز الأمة للدراسات والتطوير.

(٢) الالتزام بالمنهج العلمي الأكاديمي في توثيق البحوث والدراسات والمقالات المنشورة توثيقاً علمياً، وذلك بإيراد المصادر والمراجع وفق معلومات النشر المتعارف عليها.

(٣) ألا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نشرت أو أرسلت للنشر في مكان آخر.

(٤) إرسال نصوص البحوث والدراسات والمقالات وغيرها بواسطة البريد الالكتروني إلى مدير تحرير المجلة وعلى عنوانها البريدي المعلن على صفحات المجلة.

(٥) أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث عن خمسة عشر صفحة (A4) كحد أقصى، وأن لا يقل عن عشر صفحات، وأن لا يزيد حجم المقالة عن خمس صفحات ولا يقل عن ثلاثة.

(٦) تنشر المجلة تقارير تغطية المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية ومراجعات الكتب، على أن لا يزيد حجم التقرير عن صفحتين (A4) ولا يقل عن صفحة واحدة، وأن يلتزم كاتبه بإيراد أهم المعلومات.

(٧) لا تدفع المجلة أية مكافآت نقدية عن البحوث والدراسات المنشورة فيها، وتعتمد على تعاون الباحثين والدارسين من أجل تأدية رسالتها في خدمة الأهداف التي أسست من أجلها.

في هذا العدد

الافتتاحية

أبحاث ودراسات

مقالات

ملف العدد: حقوق الإنسان العراقي.. وشواهد الانتهاك

وثائق: آراء مركز الأمة في مستجدات الشأن العراقي

متابعات

مركز الأمة للدراسات والتطوير

وصف المركز

مركز الأمة للدراسات والتطوير مركز متخصص يعمل في مجال إعداد البحوث والدراسات الجادة المختصة بالشأن العراقي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ويهتم بالدراسات العامة في الشؤون الثقافية والعلمية والإدارية، كما يعنى بتدريب الكوادر وتطويرها وتأهيلها.

أهداف المركز

(١) العناية بالدراسات والبحوث في الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأمنية والعلمية.

(٢) دراسة وتحليل المشاكل والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق، ومحاولة وضع تصور أفضل لتشخيصها وكيفية التعامل معها، وآلية معالجتها.

(٣) التعريف بثقافة مقاومة الاحتلال ومماتعة مشروعه، وتعزيزها ونشرها.

(٤) المساهمة في تنمية المجتمع العراقي على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية.

(٥) تدريب الكوادر وتأهيل العاملين في المجالات السياسية والقانونية والإدارية والإعلامية وحقوق الإنسان وتطوير مهاراتهم.

(٦) رفد الجهات والمؤسسات والهيئات ذات الاهتمام المشترك بالدراسات العلمية الرصينة والبحوث الموضوعية الهادفة.

الوسائل والأنشطة

(١) تنظيم وإقامة المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش والمحاضرات والدورات التدريبية المتخصصة وورش العمل.

(٢) إعداد وتأليف ونشر الدراسات والأبحاث العلمية التي تتعلق بمجالات اهتمام المركز وأهدافه، بالإضافة إلى إصدار المنشورات العلمية الدورية وغير الدورية.

(٣) التعاون العلمي مع الجامعات والهيئات والمراكز العلمية المتخصصة.

(٤) ترجمة الدراسات والإصدارات المتعلقة باهتمامات وأهداف المركز ذات المستوى العلمي المتميز.

هيكلية المركز

يتألف المركز من الهيئة الاستشارية التي تضم مجموعة من أساتذة الجامعات والمختصين ورجال الثقافة، والإدارة والتي تتكون من مدير المركز ورؤساء الأقسام ومسئولي الوحدات المتخصصة، وأقسام المركز ووحداته وهي قسم الدراسات وقسم التطوير ويتكون المركز من عدة وحدات متخصصة منها وحدة الرصد والتوثيق و وحدة الترجمة و وحدة المجلة.

الافتتاحية

حضارة في عامها الثاني

رئيس التحرير

بهذا العدد الخامس من (حضارة) تكون إدارة المجلة قد وفت بوعدها لقرائها ومتابعيها باستمرار مسيرتها على الرغم من كل المعوقات التي اكتنفت مرحلة تأسيسها، وواكبت طريقها خلال العام الأول من عمرها، وها هي تستهل عامها الثاني بكل ثقة وعزم على المواصلة بعد أن وجدت قبولاً طيباً لدى المهتمين والمتابعين، وأضحت تحتل مكاناً لائقاً بها بين نظيراتها في العراق على الرغم من حداثة سنها.

وكما هي عادة (حضارة) فقد كانت قضايا العراق المصيرية هي محور اهتمامها المستمر، وظهر هذا بشكل جلي في مواد هذا العدد ولاسيما في حقل الأبحاث والدراسات الذي ضم دراستان الأولى عن المخاوف على وحدة العراق بعنوان (تقسيم العراق.. هل يصير غير الملزم ملزماً؟) ويتناول فيها الدكتور رافع الفلاحي هذا الموضوع وفقاً لما يرصده على الصعيد الأمريكي ومتجاوزاً ثنائية التقسيم أو عدم التقسيم إلى تخوفات تحول هذا الموضوع إلى أمر ملزم وخضوعه لمتغيرات الموقف الأمريكي ومتطلبات المراحل التي يمر بها مشروعه المتأزم في العراق، فيما يكمل الباحث محمد رشيد دراسته عن (جذور الإرهاب) التي نشر القسم الأول منها في العدد الماضي بقسم ثاني

يأتي متميزاً هذه المرة بمعلوماته المهمة، ومتابعته المستقصية لمنابع الإرهاب الأمريكية وآثارها الخطيرة على حالة السلم العالمي وكاشفاً اللثام بجرأة عن مصدر هذا الإرهاب ومعهد تفريخ قادته (مدرسة الأمريكيتين).

وتعالج مقالات هذا العدد وهي لثلاثة كتّاب عرب من مصر؛ ثلاثة موضوعات عراقية بحتة وهي: مأزق الاحتلال في العراق وصلته بالانتخابات للأستاذ طلعت رميح بعنوان (الاحتلال في مأزق متصاعد فهل ننقذه بالمشاركة في الانتخابات؟) والأوضاع الأمنية السيئة للأستاذ أسامة الهتيمي بعنوان (العراق.. بين التدهور الأمني والتهجير الطائفي) والمقاومة وإنجازاتها للمحامي والإعلامي ممدوح إسماعيل بعنوان (جهاد العراقيين سبب انسحاب الأمريكان).

أما ملف العدد فهو مختص هذه المرة بقضية مهمة جداً وهي حقوق الإنسان في العراق، حيث تضمن الملف الذي جاء تحت عنوان (حقوق الإنسان العراقي.. وشواهد الانتهاك) ثلاثة دراسات هي: (واقع حقوق الإنسان العراقي في ظل الاحتلال الأمريكي) للباحث والأكاديمي نايف الشمري، و(الانتهاكات الأمريكية للقانون الدولي إبان غزو العراق) لأستاذ القانون الدكتور محمود المبارك من السعودية، و(جرائم التعذيب في العراق في ضوء القانون الدولي) لمدير تحرير (حضارة) حسين الرشيد.

واشتمل حقل الوثائق على مجموعة من آراء مركز الأمة في مستجدات الشأن العراقي وهي مقالات يصدرها المركز كل أسبوعين ويبين فيها رأي المركز في المتغيرات على الساحة العراقية، وحملت المقالات المنشورة عناوين: (العراق واتفاقيات الوصاية الأجنبية)، و(أوباما.. من الانسحاب التدريجي إلى الرجوع التدريجي إلى العراق)، و(حين تكون الوطنية شعاراً

انتخابياً!)، و(ساسة العراق الجديد والصفقات الثلاث)، و(الإستراتيجية الأمريكية والرقم الأصعب).

ولخص لنا الدكتور أحمد الجنابي من ماليزيا في متابعات هذا العدد؛ وقائع مؤتمر تجريم الحرب ومحكمة جرائم الحرب التي عقدتهما منظمة (بردانا للسلام) التي يشرف عليها رئيس وزراء ماليزيا الأسبق محاضير محمد في كوالالمبور أواخر شهر (٢٠٠٩/١١)، وحضرتهما وفود كثيرة من مختلف أنحاء العالم، وكانت القضية العراقية حاضرة فيهما بقوة.

وبعد.. فهذا ما قدمه أعضاء هيئة التحرير في المجلة وهم كلهم أمل وعزم على تقديم الأفضل والأنفع دائماً، ومرة أخرى يجددون دعوتهم لكل الباحثين والدارسين والإعلاميين لمشاركتهم في همهم الجميل (حضارة).

أبحاث ودراسات

تقسيم العراق..
هل يصير (غير الملزم) ملزما؟

د. رافع الفلاحي[1]

مقدمة

في أوائل شهر مايس/ مايو عام ٢٠٠٧م، دعا نائب الرئيس الأمريكي (جوزيف بايدن) وكان آنذاك عضواً في مجلس النواب الأمريكي عن الحزب الديمقراطي، إلى تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات على أساس عرقي وطائفي (كردية وسنية وشيعية)، تتمتع كل منها بإدارة ذاتية وباستقلال تام، كجزء من مفهوم (بايدن) للحلول الناجعة والكفيلة بإغلاق ملف العراق وتأمين الخروج الأمريكي من المأزق العراقي، ووقف نزيف الموارد والإمكانات البشرية والمادية الأمريكية التي ظلت تهدر في العراق منذ الحرب عليه واحتلاله عام ٢٠٠٣م، والحيلولة قدر الإمكان دون تحول هذا المأزق إلى كابوس مخيف مستمر، يعيد لأذهان الأمريكيين صورة ما حدث لهم في فيتنام، التي مازالت تفاصيل هزيمة أمريكا النكراء فيها، عالقة في الذاكرة الجمعية للشعب الأمريكي برغم مرور نحو أربع عقود عليها.

في السادس والعشرين من أيلول/ سبتمبر من عام ٢٠٠٧م، وبعد أربعة أشهر من دعوة (جوزيف بايدن) تلك، التأم مجلس الشيوخ الأمريكي (وفي

---

(1) باحث وإعلامي عراقي.

ظل إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش)، ليصوت على قرار حمل عبارة (غير ملزم) يقضي وفقاً لمشروع واقتراحات (بايدن)، إلى تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات وفقاً للاعتبارات الطائفية والعرقية (كردية/ سنية/ شيعية)، وكان حصول هذا القرار على (٧٥) صوتاً لصالحه من أصل (مائة) مقابل (٢٣) صوتاً ضده، مؤشراً واضحاً على أن القرار قد عبر عن اتفاق نادر الحصول بين الحزب الجمهوري (الذي كان في السلطة) والحزب الديمقراطي (الذي كان في المعارضة)، بخاصة في وقت كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تستعد لاستقبال الدورة الجديدة من الانتخابات الرئاسية، والتي من المؤكد أن يسعى كل طرف فيها (الجمهوري والديمقراطي) إلى إظهار أخطاء الآخر وعدم قدرته أو حتى عجزه في التعامل مع الملفات الحساسة والمهمة التي تتعلق بمكانة الولايات المتحدة الأمريكية وبسياساتها (الداخلية أو الخارجية) ومصالحها العليا، وبالتالي فليس من الوارد (نظرياً) ووفقاً لمعطيات الواقع وطبيعة وشكل التنافس الانتخابي، أن يتم التوافق بين الحزبين المتنافسين على معالجة لقضية يمكن أن تكون حجر الزاوية في إقرار من سيكسب الانتخابات. فكيف تم إذن التوافق في هذه القضية الحساسة والمهمة على النحو الذي عبرت به أصوات الذين صوتوا مع القرار والذين صوتوا ضده؟ وكيف يمكن فهم سعي حزب يسعى لنيل السلطة من الحزب المنافس إلى طرح مشروع يمكن أن يؤمن لأصحاب السلطة الخروج من مأزق له تأثير مباشر وحاسم (إذا ما استمر) في خسارتهم لمعركة الانتخابات (التي جرت فيما بعد عام ٢٠٠٨م)، بخاصة وأن هذه القضية (قضية احتلال العراق) سبق وأن كانت الأساس في جعل الحزب الديمقراطي يكسب جولة الانتخابات النصفية ومكنته من نيل الأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ

الأمريكيين، ومهدت له إمكانية فوز مرشحه للرئاسة على مرشح الحزب الجمهوري لها.

ووفقاً لكل ذلك يبدو أن قرار مجلس الشيوخ الأمريكي القاضي بتقسيم العراق، (ملزماً) للتوقف عنده بعد أكثر من عامين على صدوره، والنظر في أبعاده وإمكانية جعله أمراً واقعاً، بخاصة في ظل دستور مفخخ سبق وأن أسهم في تهيئة الأرضية المناسبة لطرح مشاريع التقسيم من خلال ما جاء فيه من مواد خاصة بالفيدرالية وغيرها، فضلاً عن وجود قوى وأحزاب على الساحة العراقية، تجد في تقسيم العراق مصالحها التي تعبر أيضاً وضمناً عن مصالح بعض الأطراف الدولية والإقليمية التي ترتبط بها، فهل يصير (غير الملزم) ملزماً؟.

التقسيم.. المشروع والواقع

ليس من التهويل في شيء القول إن قرار مجلس الشيوخ الأمريكي الصادر في ٢٠٠٧/٩/٢٦م بالموافقة على الخطة التي اقترحها السيناتور الديمقراطي (جوزيف بايدن) الذي يشغل اليوم منصب نائب الرئيس الأمريكي (باراك أوباما)، والقاضي بتقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات عرقية ومذهبية، بأنه من أهم التطورات المرتبطة باحتلال العراق، ولعل مبعث أهميته هذه تكمن في أنه عبر عن التوجه الأميركي بالتعامل مع العراق والأهداف الحقيقية للحرب ضده واحتلاله، فضلاً عن كونه قد مثل (من وجهة نظر العديد من المراقبين والمحللين) الطريقة (الممكنة أو المثلى) التي يمكن للأمريكيين التعاطي معها بعد سبع سنوات من الاحتلال لإخراج أنفسهم من المأزق الذي بدأ يتسع ويدلل على نهايات مأساوية لا يمكن تفاديها باستمرار البقاء في العراق، في ظل استمرار نزيف الخسائر البشرية والمادية الكبيرة،

التي لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تتوقعها في ظل حسابات كانت تــرى الحرب والاحتلال نزهة ومصدراً للثراء والنهب والسيطرة فحــسب، كمــا أن القرار قد جاء ليفصح عن جانب مهم من الأهداف الحقيقيــة للحــرب ضــد العراق واحتلاله، بخاصة وأن الأهداف التي كانت معلنة قبل الاحــتلال، قــد سقطت كلها مرة واحدة بعد أن تبين كذب الإدعاء بوجــود أســلحة الــدمار الشامل في العراق وضرورة التخلص منها أو كذبة إقامــة حكــم ديمقراطــي وغيرها من الأكاذيب التي تم صناعتها بعناية في مطابخ دوائر الاســتخبارات الأمريكية والبريطانية، فاحتلال العراق بالكيفية التي حصل فيها، وما أفــصح عنه بشكل واضح من استهداف مبيت ضد كل ما يمت لحياة العــراقيين مــن أسباب، ووضع علامات القتل والتدمير والنهب والتمزيق والفرقة علــى كــل البشر والحجر والثروات، قد جعل من اليسير جداً إدراك أن المــستهدف هــو العراق الواحد (شعباً وكياناً وثروات)، وبالتالي فإن السعي إلى تقــسيمه إلــى كيانات صغيرة (متنافرة ومتناحرة)، يبدو هدفاً منطقياً ووارداً في هكذا مخطط شرير، وبخاصة إذا ما وضعنا في حساباتنا كل ما فعلته قوات الاحتلال فــي العراق، وما تنطوي عليه التجارب الاستعمارية القديمة والحديثة من محاولات لتفتيت البلدان المستعمرة (بفتح الميم)، واعتماد المستعمرين على إعادة إنتــاج واستحضار سياسة (فرق تسد) كدليل عمل لتحقيق أهداف العدوان والاحتلال.

إن الحديث عن تقسيم العراق لم يكن وليد مشروع (جوزيف بايدن) ولا كــان بداية التعاطي معه مرتبطاً بحيثيــات قــرار مجلــس الــشيوخ الأمريكــي، فأطروحات التقسيم سابقة لذلك كله ومهدت خلال سنوات عديدة لجعل التقسيم خياراً مطروحاً للتعاطي مع حالة العراق بعد تنفيذ مشروع احتلاله الذي نفــذ عام ٢٠٠٣م، ولعل من المؤشرات المهمة والواضــحة لأطروحــات تقــسيم

العراق والتي كانت مقدمة لطرح مشروعه بنحو علني لخصه (بايدن) فيما بعد بنقاط محددة هي:

أولاً: القرارات التي صدرت بشكل غير مسبوق (عدداً وإجراءات) عن طريق مجلس الأمن الدولي منذ دخول العراق إلى الكويت في الثاني من آب/ أغسطس عام ١٩٩٠م، والتي ازدادت قسوة ضد العراقيين واستهدافاً لوحدة العراق ووجوده كدولة ذات كيان موحد وشعب واحد، وفي مقدمة هذه القرارات تلك المتعلقة بفرض حظر الطيران في شمال وجنوب العراق وفقاً لخطوط العرض، بعد الخروج من الكويت عام ١٩٩١م، ومن ثم فرض ما يسمى بالمناطق الآمنة وأنموذجها محافظات الشمال (السليمانية ودهوك وأربيل)، وما يعنيه كل ذلك من محاولات واضحة للتفريق والإزاحة والاستبدال والتمزيق وجعل التقسيم حالة مقبولة (حتى وإن كان الجميع يتفق عليّ كونها حالة شاذة ويدعي - كذباً أو صدقاً- رفضها).

ثانياً: مؤتمرات ما كان يسمى آنذاك (المعارضة العراقية) التي عقدت قبل احتلال العراق، وبإشراف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبتخطيط وتوجيه دوائرهما الاستخباراتية وبالواجهات والشخصيات الدبلوماسية الأمريكية والبريطانية، ومن أبرزها مؤتمر بيروت عام ١٩٩١م ومؤتمر نيويورك عامي ١٩٩٩م ومؤتمر لندن ٢٠٠٢م، ففي المؤتمر الأول تمت المطالبة بإنشاء منطقة آمنة في جنوب العراق على غرار ما كان في شمال العراق، الغاية منها (حسب ادعائهم) هي حماية أبناء الجنوب من (بطش النظام)، وفي المؤتمر الثاني (نيويورك) جرت مناقشة موسعة لموضوع الفيدرالية، باعتبارها الخيار الأفضل لعراق جديد، مع التأكيد على أن العراق سيكون على ثلاثة فيدراليات (شمالية ووسطى وجنوبية) لابد أن تعد لها الحقوق الدستورية التي تثبت بعد ذلك في الدستور العراقي الذي سيوضع بعد

تغيير نظام الحكم في العراق، أما في مؤتمر (لندن) الذي عقد برعاية (زلماي خليل زادة) الذي شغل لفترة بعد الاحتلال منصب سفير الولايات المتحدة في العراق، فقد تم التركيز بشكل واضح على فكرة تقسيم العراق على أساس الفيدراليات أو الأقاليم، واتخاذ المحافظات الشمالية (دهوك والسليمانية وأربيل) أنموذجا لتأسيس الأقاليم الأخرى في العراق من خلال تفاهمات تجري لاحقاً لوضع حدود هذه الأقاليم وفقاً لاعتبارات معينة (ظهر فيما بعد أنها اعتبارات عرقية وطائفية).

ثالثاً: البحوث والدراسات والتصريحات الأميركية بشأن تقسيم العراق، التي سبقت ما جاء في مؤتمرات ما يسمى بالمعارضة العراقية قبل الاحتلال، والتي تتماثل بدرجة كبيرة مع ما جاء في مشروع (جوزيف بايدن) وقرار مجلس الشيوخ الأمريكي الذي استند إليه في موضوعة تقسيم العراق، وقد أجمعت هذه البحوث والدراسات والتصريحات على أن تفتيت العراق هو أحد الأهداف الرئيسة لمشروع الاحتلال، فأطروحات التقسيم ظهرت قبل الاحتلال وقبل أن تجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في مأزق خانق جراء حماقة تنفيذها لمشروع الاحتلال، نتيجة للخسائر الكبيرة التي استنزفت الكثير من قواها السياسية والاقتصادية والبشرية والعسكرية وجعلت هيبتها مثار شك وحتى مثار سخرية من قبل غالبية دول وشعوب العالم، والتي هي من النتائج المباشرة للمقاومة العراقية ولخسارة أمريكا للحرب في العراق، وسقوط مبررات الحرب ضد العراق واحتلاله، برغم أن الولايات المتحدة ظلت مصرة على إتباع سياسة التضليل لإقناع العالم بأنها مبررات واقعية وحقيقية، فضلاً عن تعثر مشروع الاحتلال الكبير الذي كان مصمماً على أن يكون درس العراق قابل للتطبيق على دول أخرى وبسهولة أكبر.

فمشروع التقسيم (وفقاً لما سبق وما سيأتي لاحقاً) ليس وليد لظروف ما بعد الاحتلال ولا هو تقرير لواقع ما هو على الأرض وصعوبة ابتلاع العراق، وقد كانوا يعتقدون الأمر يسيراً وممكناً بأقل الخسائر، وبالتالي فإن مشروع التقسيم لا يمكن عده وسيلة من وسائل تفعيل خارطة الخروج الأمريكي من العراق بأقل الخسائر الممكنة مع الاحتفاظ بماء الوجه، ولعل مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية عن كل ما حصل ويحصل في العراق من قتل وتدمير ونهب وإثارة للفتن الطائفية والعرقية، منذ عام ١٩٩١م وحتى اليوم (باعتبار أن ما تعرض له العراق من مآسي كبيرة نتيجة الحصار الظالم الذي فرض عليه كان بمسؤولية أمريكية مباشرة ومعلنة، وهو حلقة لا يمكن فصلها عن الذي جرى بعد ذلك منذ الاحتلال عام ٢٠٠٣م وحتى اليوم)، تنطوي على الكثير من الأدلة والإشارات الواضحة على كون تفتيت العراق كان هدفاً أمريكياً- صهيونياً مبيتاً منذ سنوات عديدة سبقت احتلاله.

ولعل من المناسب هنا أن نذكر بعض ما جاء في تصريحات ودراسات عديدة، تعبر عن حقيقة التوجهات الأمريكية لتقسيم العراق، والتي سبقت الاحتلال، باعتباره (دولة مارقة) مثلما جاء في وصف قوائم وزارة الخارجية الأمريكية.. أو هو من (دول معسكر الشر) الذي صار وصفاً حاضراً في أحاديث الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) عن العراق، بخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول عام ٢٠٠١م.

فهذا المؤرخ الأمريكي المعروف (برنارد لويس) يكتب مقالاً في صحيفة الواشنطن بوست بتاريخ ٢٠٠٢/٥/١٥م يتناول فيه السياسة التي يجب أن تتبعها الإدارة الأمريكية إزاء العراق، قائلاً: (إن العراق دولة مصطنعة وليس حقيقية وإن احتلاله سيكون فرصة لتصحيح الخطأ الذي سبق أن ارتكبته

بريطانيا.. الطبيعي هو أن يتم تفكيك العراق إلى عدة دويلات بحسب الطبيعة السكانية وحسب الانتماءات الدينية والعرقية[1]).

ومن بين العديد من الدراسات المهمة التي تناولت موضوع التفتيت بشكل جدي، تلك الدراسة التي تصدت لطبيعة الإستراتيجية الأمريكية المطلوبة في الشرق الأوسط، والتي أعدها لصالح البنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية)، معهد (راند) للدراسات الإستراتيجية، الذي يعد واحداً من أهم مطابخ السياسة الأمريكية، الدراسة التي أعدت عام ٢٠٠٢م، ركزت على ضرورة إعادة النظر في الخارطة الجيوسياسية في الشرق الأوسط وبما يضمن تفكيك الدول المركزية في المنطقة، وطالبت الدراسة لتنفيذ مثل هذا المخطط قيام الولايات المتحدة الأمريكية بشن هجمات استباقية (وفقاً لمبدأ الرئيس الأميركي السابق جورج بوش القاضي بشن الهجمات الاستباقية) على العراق ثم الانتقال بعد ذلك إلى السعودية وسوريا ومصر[٢].

كما قدمت مؤسسة (ستراتفور) المتخصصة في تقديم الخدمات التحليلية للقضايا الجيوسياسية المهمة، دراسة أعدتها عام ٢٠٠٢م لصالح الإدارة الأمريكية تناولت مستقبل العراق بعد شن الحرب عليه واحتلاله، وتمت مناقشتها مع عدد من المسؤولين الأمريكيين الكبار في شتى الاختصاصات، كما وعرضت بعض من تفاصيلها على عدد من المسؤولين في منطقة الشرق الأوسط، وذلك ربما لمعرفة ردود أفعالهم وما هو المطلوب منهم إزاء تنفيذها،

---

(1) صحيفة الواشنطن بوست.

(2) الدكتور عبد الإله الراوي، تفتيت العراق والوطن.. مطلب صهيوني- صليبي- صفوي، دراسة، شبكة البصرة الالكترونية، ٣/١٢/٢٠٠٧م.

أو لوضع ما جاء في الدراسة من توصيات في موضع الاعتبار لاحتمالية الأخذ بها أثناء تنفيذ الاحتلال[1]، ومن أبرزها:

- إن أي حكومة ستنشأ في العراق بعد الاحتلال سيكون من الصعب عليها إدارة شؤون بلد كبير جداً مثل العراق.
- على الولايات المتحدة الأمريكية التي ستتولى مسؤولية العراق بعد الاحتلال، أن تعمل بشكل جدي لتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات منفصلة، كجزء من عملية إنهاء العراق القديم وصناعة بديل جديد يمكن أن يكون بكل (دويلاته) موالياً للسياسة الأمريكية أو (قاعدة) عسكرية أمريكية تهدد بشكل مباشر (ومن قريب) كل من يجرؤ من دول المنطقة على مخالفة السياسة الأمريكية[2].
- إن السنة (في وسط وغرب العراق) يمكن أن ينضموا إلى المملكة الأردنية الهاشمية، الأمر الذي يجعلها دولة أوسع وبموارد اقتصادية تعطيها القدرة على الاكتفاء الذاتي، بخاصة وأن مناطق وسط وغرب العراق تحوي الكثير من الثروات التي تفتقر إليها الأردن وبخاصة النفط، كما أن احتواء سنة العراق تحت مظلة المملكة الأردنية سيبعد احتمالات التماس مع الشيعة ويقطع الطريق أمام احتمالات الحروب والمواجهات الطائفية.
- يمكن للشيعة (في جنوب العراق) أن يكونوا جزءاً من دولة الكويت، الأمر الذي يمكن أن يحد من قدرات إيران ومن محاولاتها لإثارة النوازع الطائفية بما يخدم سياساتها التوسعية، أو لاستخدامها في جعل موازين القوى تميل لصالحها وبما يمنحها الفرصة لممارسة دور شرطي الخليج الذي سبق لشاه

---

[1] جاري دي هالبيرت، تقسيم العراق، مقال لموقع جلوبال ريسيرش الكندي، ترجمة شيماء نعمان، شبكة المسلم للحوار الإسلامي، ١٨/١٠/٢٠٠٧م.

[2] الدكتور حسن أبو طالب، أوجه خطر كثيرة في تقسيم العراق، مقال صحيفة الأهرام:٣/١٠/٢٠٠٧م.

إيران السابق أن مارسه طويلاً، وإذا كان في ذلك مخاوف وعوائق نابعة من طبيعة (الوضع الكويتي الهش) أو من طبيعة ولاء بعض القيادات الدينية الشيعية في جنوب العراق لإيران، فإن بالإمكان تشكيل دويلة جديدة خاصة بشيعة جنوب العراق شرط أن يتم تأمين أسباب قطع الطريق على إيران في التدخل والتأثير على هذه الدويلة، ويمكن أن يتم ذلك بإقامة قاعدة أمريكية كبيرة في جنوب العراق تكون إحدى مهماتها وقف المد الإيراني وإبعاد تأثيرات إيران في تصريفات السياسة التي ستتبعها تلك الدويلة، بخاصة وأن العشائر العربية في جنوب العراق ترفض أساساً التدخل الإيراني ويمكنها أن تلعب دوراً مؤثراً في هذا الشأن.

- إن الأكراد في الشمال يمكن لهم الحصول على دولتهم المستقلة على أن تشمل الموصل وكركوك الغنية بحقول النفط، بشرط أن تتولى الولايات المتحدة الأمريكية وبمساعدة بعض الأطراف الأوربية وخاصة بريطانيا وفرنسا، إقناع تركيا بالموافقة وابتلاع مخاوفها من إمكانية مواجهة تمرد أكرادها أملاً بالحصول على استقلالهم كما هو حال أكراد العراق، ولعل إغراء تركيا بتأمين انضمامها إلى الاتحاد الأوربي يمكن أن يشكل جزءاً من ثمن موافقة (أنقره) على هكذا مشروع.

إن كل هذه الأطروحات والتصريحات وغيرها الكثير من الدراسات والخطط، التي أسهم في إعدادها العديد من مراكز الدراسات الأمريكية وعدد كبير من أبرز السياسيين الأمريكيين وعلى رأسهم وزير الخارجية الأمريكية الأسبق (هنري كيسنجر) الذي قال في الثامن من آذار/ مارس ٢٠٠٤م، وعبر برنامج (حوار صعب) على قناة (بي بي سي) البريطانية: "إن المصير الذي ينتظر العراق سيكون مشابها لمصير يوغسلافيا السابقة"، ويقصد طبعاً الاتجاه

نحو التقسيم كما حصل ليوغسلافيا التي انتهت إلى عدة دول[١]، وكذلك حديثه في ٢٠٠٤/١٢/٢٦م لشبكة (سي أن أن) الأمريكية الذي قال فيه: لا مصلحة لنا في إبقاء العراق موحداً[٢]، وهي نفس العبارة التي قالها فيما بعد لصحيفة الـ "لوموند" الفرنسية (جون بولتون) السفير الأمريكي السابق لدى الأمم المتحدة، والذي يعتبر واحداً من أبرز أعضاء جماعة المحافظين الجدد[٣]، فضلاً عن أقوال لا تختلف في مضامينها عن ذلك لمستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق (زبينغو بريجنسكي) وللكاتب والمنظر الأمريكي (توماس فريدمان) وغيرهم الكثير، والتي ركزت على فكرة التقسيم وتجذير وتكريس الطائفية في العراق كأداة مهمة وفاعلة في جعل التقسيم ممكناً، والتي تولى السفير الأمريكي (بول بريمر) تنفيذها بشكل عملي منذ أول يوم صار فيه حاكماً على العراق، من خلال سياسة المحاصصة العرقية والطائفية التي ابتدعها، والتي ظهرت واضحة في كل القرارات والقوانين التي اتخذها لتفتيت الدولة العراقية، ومن بينها (قرار حل الجيش العراقي) ومن ثم السعي لتأسيس جيش جديد وأجهزة شرطة وأجهزة أمنية وفقاً لمبدأ المحاصصة والسماح لأفراد الميليشيات الطائفية والعرقية الانضمام إليها فضلاً عن (قانون إدارة الدولة) الذي قسم المجتمع العراقي عمودياً وأفقياً، وكلها قرارات وقوانين هدفها تغيير مرجعية وولاءات العراقيين الوطنية الكبيرة الجامعة فيه، إلى ولاءات ومرجعيات طائفية وعرقية نزولاً إلى مرجعيات صغيرة جداً

---

[1] مقابلة هنري كيسنجر مع الـ "بي بي سي" بتاريخ الثامن من آذار/ مارس ٢٠٠٤م.

[2] سمير عبيد، تقسيم البلاد واستيلاء إسرائيل على نفط ومياه العراق، مقال صحيفة القدس العربي: ٢٠٠٥/١/١١م.

[3] بولتون.. أمريكا ليس لها مصلحة إستراتيجية في إبقاء العراق موحداً، موقع مفكرة الإسلام الالكتروني: ٢٠٠٧/١/٣٠م.

(كالمناطقية)، لغرض جعل التناحر والصراع بين العراقيين ممكناً وبالتالي جعل التقسيم مقبولاً من الجميع (حتى وإن كان على مضض).

ولم تتوقف المساعي الأمريكية لجعل (مشروع التقسيم) ممكناً، عند المرحلة التي سبقت الاحتلال أو التي تولى (بول بريمر) تنفيذها، تمهيداً لقيام (جوزيف بايدن) بطرحها في مشروع نال فيما بعد موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي بتبنيه كقرار (غير ملزم) كما قالوا، ففي ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣م نشرت صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية، خطة لتقسيم العراق اسمها خطة (ليزلي جليب) وهو الرئيس الفخري لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكية وأحد أهم السياسيين والمفكرين في مراكز الدراسات التي تسهم في صناعة القرار الأمريكي، ومفاد هذه الخطة يتلخص في استبدال العراق الواحد بثلاث دول صغيرة (كردية في الشمال، وسنية في الوسط، وشيعية في الجنوب) بعدها تسحب الولايات المتحدة الأمريكية وجودها العسكري.

إن كل الدوافع التي ساقها الذين يطالبون بتقسيم العراق وفقاً لمشروع (بايدن)، والتي تقول مرة باحتواء العنف وثانية بتجنب وقوع العراق في قبضة حكم دكتاتوري وثالثة في تأمين أعلى مستوى من الديمقراطية وأخرى باستقرار الأوضاع وتأمين الانسحاب الأمريكي، هي في الواقع من أدوات ووسائل الخداع والتضليل والإيحاء بأن مشروع التقسيم هو وليد الظروف التي نشأت بعد الاحتلال وليس كونه جزءً من مخطط الاحتلال الرئيس، أما دوافع التقسيم الحقيقية فإنها تكمن في:

أولاً: لما كان احتلال العراق هو المرحلة الأولى من مراحل مشروع الاحتلال الكبير الذي يرسم في النهاية خارطة جديدة للشرق الأوسط، فإن تقسيم العراق سيكون التجربة التي يمكن إسقاطها على دول المنطقة الأخرى وبما يؤدي إلى إضعاف الجميع وخلق مجموعة من الدول الصغيرة الفاقدة لأسباب القوة،

والتي لها حاجة لا تنتهي للحماية وللمساعدة، وبالتالي ستكون مرهونة الإرادة وخاضعة للسياسات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية ولسطوتها المباشرة وغير المباشرة على كل المقدرات والثروات.

ثانياً: لما كان من أهم أهداف احتلال العراق هو إضعافه وإخراجه من معادلة القوة القومية المؤثرة على (الكيان الصهيوني)، لذلك فإن تقسيمه لابد أن يكون مطلباً (صهيونياً) بعد أن كان احتلاله كذلك، وبالتالي فإن تقسيمه سيكون أفضل الحلول لإضعافه وتأمين هذا الكيان.

ثالثاً: لما كان الوضع العراقي الناشئ بعد الاحتلال، له تداعيات وانعكاسات واضحة على زيادة مخاوف عموم دول المنطقة من إمكانية تأثرها بما يحصل فيه، فإن تقسيمه بالتالي سيشكل هاجس الخوف الأكبر بالنسبة لهذه الدول، وسيعطي فرصة للولايات المتحدة لممارسة ضغوط أكبر على هذه الدول من خلال تهديدها بإمكانية تعرضها للمصير نفسه، بخاصة وأن عوامل التفتيت التي تم الطرق عليها لتنفيذ تقسيم العراق يمكن أن تكون موجودة في كل دول المنطقة، وبالتالي أيضاً فإن مشروع تقسيم المقسم سيظل سيفاً مسلطاً على كل الرقاب، باعتبار أن مشروع (سايكس بيكو) القديم لم يكن إلا مرحلة يمكن أن تعقبها مراحل أخرى في التفتيت.

رابعاً: لما كان العراق قد تحول إلى ساحة للمواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من أعدائها، حتى وإن كان ذلك على حساب الشعب العراقي، فإن تقسيم العراق سيكون رسالة واضحة لكل من يناصب أمريكا العداء، تلقي بتبعاتها على الجميع وبخاصة للدول التي تنطوي شعوبها على إثنيات وطوائف متعددة، وبخاصة دول الجوار العراقي التي ستجد نفسها منغمسة ومتورطة في وضع عراقي شائك وخطير يمكن أن يجرها إلى خسائر كبيرة ليس بمقدورها تحمل نتائجها الوخيمة، وبغض النظر عن بعض

العراقيين الذين رحبوا بفكرة تقسيم العراق وبمشاريعها الأمريكية – الصهيونية، فإن محاولات حثيثة قد بذلت من قبل المحتلين ومن والاهم أولاً وأطراف عديدة لها مصلحتها في تقسيم العراق، لغرض بث الفرقة بين العراقيين ومحاولة جرهم إلى حروب داخلية وانقسامات تؤدي إلى جعل فكرة التقسيم قابلة للحياة من خلال الإيحاء بأن التقسيم سيؤمن وضعاً أمنياً واقتصادياً واجتماعياً أكثر صلابة وتطوراً مما هو عليه في ظل عمليات القتل والتهجير التي طالت الكثيرين، فضلاً عن محاولات جرت ومازالت تجري لخلط المفاهيم وبما يسمح بنجاح عمليات التضليل والخداع، وبالتالي جر نسبة كبيرة من العراقيين إلى تأييد اتجاهات وتوجهات التقسيم من دون أن يدركوا أنهم يدعمون مشروع تفتيت بلدهم، ولعل الحديث عن الفيدرالية واللامركزية بشكل مغلوط ومضلل، هو ما تسعى إليه هذه الأطراف أملاً في تمرير التقسيم وجعل قرار مجلس الشيوخ الأمريكي (غير الملزم).. يصير ملزماً بتقسيم العراق، فكيف يمكن فهم حقيقة الفيدرالية واللامركزية بشكلها الحقيقي وليس بشكلها المضلل الذي يحاولون تمريره.

اللامركزية والفيدرالية

كان الفيلسوف الألماني المعروف إيمانويل كنت (١٧٢٤-١٨٠٤م) يرى أن الحالة المدنية هي العلاقة بين الأفراد في أي شعب من الشعوب، ومجموع الأفراد يسمى الدولة التي تسمى أيضاً (الشيء العام) نظراً إلى شكلها وترابطها بالمصلحة المشتركة للجميع الذين يجب أن يكونوا ضمن حالة قانونية[1].

---

[1] إمانويل كنت، فلسفة القانون والسياسة، ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٩م، ص/٨٧.

ولقد حفزت رؤية الدولة عند (كنت) العديد من الباحثين والمهتمين للقول بأن الدولة هي حالة قانونية تنطوي على عناصر ثلاث هي الشعب والوطن والسلطة، ولما كانت الدولة حالة عامة فالسلطة هي بالتالي حالة خاصة، تشكل في حقيقتها عنصراً من عناصر بناء الدولة، غير أن تماس الأفراد مع السلطة بشكل يومي وارتباطهم العضوي بها (سلباً أو إيجاباً)، جعل الحديث عن أشكال الدول ينصرف إلى الحديث عن السلطة وطبيعتها، ومع التطور التاريخي لأشكال وطبائع السلطات، وتحت وطأة الضغط الشعبي، و تنامي الوعي والنهوض الفكري إلى جانب التطورات الاقتصادية والاجتماعية، صارت هناك دول تمارس فيها السلطة بطريقة مركزية مطلقة وأخرى أقل مركزية، وقد استدعى التطور (الذي صاحبه بالتأكيد اتجاه العلاقات الاجتماعية وعلاقات الحياة الأخرى والعمل إلى التعقيد)، إلى توكيل السلطة المركزية بعض صلاحياتها إلى الإدارات المحلية (المحافظات أو المقاطعات أو الأقاليم)، كجزء من سياسة الإدارة الحديثة والإيمان بأن السلطات الأقرب إلى التجمعات والمصالح البعيدة نسبياً عن المركز هي الأقدر على تصريف الأمور بنحو أفضل وأسرع، وكما يدل على ذلك القول العربي المأثور: (أهل مكة أدرى بشعابها).

ولأن التطور لا يقف عند حدود ما دامت الحياة مستمرة، فقد استدعى ذلك ظهور تجارب عديدة لممارسة الحكم في مواجهة تجربة الحكم المركزية، في مقدمتها بالتأكيد (التجربة اللامركزية) التي أفصحت عن حالة توزيع السلطة بين المركز والأقاليم أو الوحدات الإدارية، والتي تلقفتها العديد من الدول (كفرنسا وإيطاليا وغيرها)، التي وجدت في تطبيقها فرصة للمضي في ممارسة الحكم من دون مشاكل كبيرة، وبما يؤمن مستوى الأمن المقبول الذي يسمح بالمضي في التعاطي مع ما اصطلح عليه ب (الحياة الديمقراطية).

ومع ارتفاع وتيرة نضال العديد من الشعوب لتحقيق استقلالها والتخلص من الاستعمار والتبعية، نشأت العديد من تجارب الحكم الجديدة وبتسميات مستحدثة مثل (الكونفدرالية)، كتعبير ممكن عن حالة توحيد القوى والجهود (بالحد الممكن) والعمل على استثمار الطاقات المادية والبشرية لتطوير حالة (الكونفدرالية) إلى استقلال كامل وناجز، ومن هذه التجربة (وبشكل يحتاج إلى شرح لسنا بصدده الآن) نشأ مفهوم (الدولة الاتحادية الفيدرالية)، التي حجزت موقعها في قائمة أشكال السلطة والحكم، المتضمنة أشكال عدة تتدرج من الدولة البسيطة المركزية إلى الدولة المركزية الديمقراطية إلى اللامركزية ثم الفدرالية والكونفدرالية والاتحادية وغيرها من أشكال السلطة والحكم الموجودة أو التي يمكن أن تظهر مستقبلاً[1].

ويعرف المعجم السياسي الحديث[2] الدولة الفيدرالية بأنها: دولة توجد فيها حكومة مركزية ومجموعات حكومات إقليمية، حيث إن كلاً من هذين المستوين من الحكم مستقل في مجاله عادة على وفق دستور مكتوب يحميه، يحدد اختصاصات مستويي الحكم ويضع ترتيبات لتخصيص الصلاحيات المتبقية وتنسيق تداخل الاختصاصات، فضلاً عن منح المسؤولية القضائية إلى محكمة دستورية أو مؤسسة أخرى لاتخاذ قرارات ملزمة، حيث تنشأ الصراعات المتعلقة بتفسير التحديد الدستوري للصلاحيات، وإن المجلس التشريعي الوطني في الدولة الاتحادية يضم عادة مجلساً ثانياً تمثل فيه على نحو مباشر ومتساو غالباً، الأقاليم المكونة منها.

---

(1) نبيل عبد الرحمن حياوي، اللامركزية والفدرالية، المكتبة القانونية، بغداد، ط٣، ٢٠٠٧م، ص٦.

(2) أحمد عطية الله السعيد، المعجم السياسي الحديث، بيروت، ٢٠٠٣م.

الأمر الذي يدل بنحو واضح على اختلاف المفاهيم والدلالات والاتجاهات، فهذه (دولة واحدة) وتلك (دولة موحدة)، وإن الخلط بينهما ومحاولة تسويق إحداهما باسم الأخرى، له بالتأكيد غاياته وأهدافه التضليلية.

هل يصبح ملزماً؟

إن من يريد أن يكون منطقياً وواقعياً في رؤية ما حصل في العراق منذ سبع سنوات وحتى اليوم عليه الإقرار بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تشن الحرب ضد العراق عام ١٩٩١م وتفرض عليه الحصار لنحو ثلاثة عشر عاماً، ولم تعاود شن الحرب عليه عام ٢٠٠٣م وتحتله.. من أجل عيون الشرعية الدولية وعيون الكويتيين ومن ثم عيون العراقيين، ولا من أجل التخلص من أسلحة الدمار الشامل أو محاربة الإرهاب أو إحلال الديمقراطية كما ادعت، وأن يقر بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي دولة غازية ومحتلة للعراق وليست محررة، كما يحلو للبعض القول ممن يدفنون رؤوسهم في الرمل كالنعام وهم يحاولون تقديم أنفسهم على أنهم أكثر إخلاصاً لأمريكا من الأمريكيين الذين باتوا يعترفون علناً بأنهم يحتلون العراق، وعلى أساس ذلك ينبغي أن لا نغفل حقيقة أن من الأهداف الإستراتيجية الرئيسية للحرب الأمريكية ضد العراق واحتلاله، هي تفتيت العراق وسلبه كل مصادر قوته وثرواته (سواء كان ذلك لتحقيق مصالح أمريكا في الهيمنة والاستحواذ وإعادة رسم خارطة الشرق الأوسط من جديد، أو لصالح الكيان الصهيوني وتحقيق حلمه في الامتداد والأمن وشرعية الوجود)، ومن يراجع أحداث العدوان والاحتلال منذ عام ٢٠٠٣م سيجد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحمل مشروعاً للتفتيت والتقسيم تحاول أن تطبقه منذ أول يوم وطأت فيه أقدام جنودها أرض العراق، و من يقرأ كتاب الحاكم الأمريكي للعراق (السفير بول

بريمر) عام قضيته في العراق[1]، سيجد مشروع التفتيت واضح أمامه من خلال البدايات التي أسسها (بريمر) للعملية السياسية والكيفية التي صمم بها مجلس الحكم لأول مرة في تاريخ العراق، على أسس طائفية وعرقية، كما أن عليه أن يعود للدستور العراقي الجديد الذي كتبه الأمريكي- اليهودي (نوح فليدمان)، وسيجده ملغوماً بكل ما يمكن أن يتفجر في أي لحظة (آنية أو مستقبلية)، ويحيل العراق الواحد الذي نعرفه إلى مجرد ذكرى بعد أن تكون (انفجارات) مواد هذا الدستور قد مزقته إلى ثلاثة دول وربما أكثر.

وإذا ما وضعنا كل ذلك جانباً ونظرنا إلى ما فعلته القوى والأحزاب والشخصيات المحلية (والمستوردة)، التي منحت الولايات المتحدة الأمريكية ولاءها واعتبرت الاحتلال تحريراً والكارثة التي حلت بالعراقيين ازدهاراً وتطوراً وتطبيقاً عملياً للديمقراطية، فإننا سنجد بأن أمريكا قد أطلقت كل هؤلاء للعمل من أجل جعل نسبة كبيرة من العراقيين ترى التقسيم ممكناً أو خياراً لا بديل عنه، لتجريب شكل حياة جديد ربما يكون أفضل من أشكال الحياة التي عاشوها (مجبرين) في ظل الاحتلال، ولهذا جرى تكوين أجهزة الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى في وسط وجنوب العراق، وفقاً للمحاصصة الطائفية والميليشياوية، أما في الشمال فإن البناء العرقي لكل الأجهزة المدنية والأمنية قد جرى منذ عام ١٩٩١م، وبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣م تصاعد الذهاب بإصرار شديد من قبل الحزبين المتحكمين بشؤون السياسة والناس في شمال العراق (الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني)، باتجاه التعريق (تكريداً) وتجذير كل ما يقود إلى الانفصال، وما تبني هذين الحزبين لفكرة

---

[1] بول بريمر، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، لبنان، ٢٠٠٦م.

الفيدرالية وإصرارهما على إقرارها في الدستور العراقي الجديد مثلما جرى إقرارها (قبل ذلك) على يد (بريمر) في قانون إدارة الدولة العراقية، إلا مقدمة للانفصال وهو نفس الحلم (الخبيث) الذي يراود قيادات الأحزاب الطائفية في جنوب العراق وبخاصة (المجلس الأعلى الذي أصبح بزعامة عمار الحكيم بعد وفاة والده عبد العزيز الحكيم الذي كان من أشد دعاة إنشاء إقليم الجنوب على غرار ما يسمى بإقليم الشمال).

ولم يقف الأمر عند هذه الحدود بالنسبة للقوى والأحزاب والشخصيات الساعية إلى لعب دور(أداة التنفيذ) للمشروع الأمريكي- الصهيوني لتفتيت العراق، حيث عملوا على ترسيخ الطائفية والعرقية بممارسات متنوعة شملت القتل على الهوية والتهجير والتهميش وإشاعة الفساد ودفع العراق باتجاه الهاوية، الأمر الذي يجعل فكرة التقسيم قابلة للتداول بين طيف واسع من العراقيين كجزء من البحث عن فرصة للخلاص من الأوضاع المأساوية التي يعيشونها في ظل الفوضى وغياب الأمل في تحسن الأوضاع أو حتى ثباتها عند حد معين من السوء، في الوقت الذي تستمر فيه عمليات القضم من جرف الوطن لصالح التكوينات الطائفية والعرقية، وهذا ما حصل فعلاً من خلال استمرار الحزبين الكرديين في شمال العراق بالمطالبة بصلاحيات واسعة وبمناطق أخرى يصرون على ضمها لما يسمى إقليم كردستان، ولعل مسألة العقود النفطية الكردية وطرح دستور كردي يتحدث في كل فقراته عن إقليم وهو يقصد دولة مستقلة، خير مثال على الاتجاه نحو الانفصال في ظل حكومة مركزية عاجزة عن إدارة شؤون البلاد والعباد وتأمين أبسط متطلبات العيش الكريم للعراقيين، كما أن ما شهدناه من محاولات لإنشاء الأقاليم في الجنوب وآخرها محاولة إنشاء إقليم البصرة (برغم فشلها)، تعطي صورة واضحة عن السعي الحثيث والمحاولات المستمرة من قبل القوى الطائفية

لجعل قرار التقسيم (غير الملزم).. ملزماً، لكن ذلك لا يعني أن أصحاب مشروع التقسيم قد نجحوا أو أنهم أوشكوا على النجاح في تحقيق أهدافهم، فمثلما هناك فئة معينة تسعى للتقسيم وترى مصالحها في تنفيذه، فإن هناك الغالبية من العراقيين الذين يجدون مصالحهم ومصالح وطنهم في بقاء العراق واحداً موحداً بكل أطيافه وقومياته وأديانه، والتي شكلت بتنوعها على مدى التاريخ، حالة قوة وليس حالة ضعف، وهي بالتالي الضمانة الأساسية لفشل أي مشروع للتقسيم والانفصال، فضلاً عن عوامل أخرى قد يراها أصحاب مشاريع التقسيم والانفصال سهلة وقريبة وهي في الحقيقة صعبة وبعيدة جداً، وبالتالي فإنهم سيخسرون معركة تحويل (غير الملزم) إلى ملزم. لأن أي مشروع للتقسيم سيولد ميتاً وإن ولد حياً فإنه سيظل معوقاً ومشوهاً لا يقرب منه أحد وليس له أي (حاجة – لازمة) في حياة العراق والعراقيين.

ما الذي يسقط المشروع ويوقف عجلة التقسيم؟

لعل من المناسب هنا التذكير مرة أخرى بأن تقسيم العراق هو جزء من المشروع الاحتلالي الأمريكي للعراق، وهو مطلب أثير عند الصهاينة وعدد من الأطراف الإقليمية (وبخاصة غير العربية)، وأنه فقرة مهمة وواجبة التنفيذ في الإستراتيجية الأمريكية الرئيسية الخاصة بالرؤية السياسية المطلوبة والمقبولة أمريكياً للشرق الأوسط، والتي تقوم أساساً على استبدال الدول القائمة بدويلات تتسم بأحادية الطابع العرقي وأحادية الطابع الطائفي، وتحييد هذه الدويلات (دويلات الأعراق ودويلات الطوائف) بجعل كل واحدة منها ضد الأخرى على نحو مستمر[1]. ووفقاً لذلك فإن عجلات مشاريع التقسيم لم

---

[1] الدكتور مهند العزاوي، عجلة تقسيم العراق مستمرة وخطرة، دراسة مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية،٢٠٠٨م.

تتوقف مثلما يظن البعض اعتماداً على عدم وجود أصوات عالية أحياناً تطالب بالتقسيم بشكل مباشر، ولعل جملة من الاستحقاقات الواجب التعامل معها لاحقاً أو التي جرى التعامل معها ووضعها في الإطار الذي يتلاءم ومستلزمات تفعيل عوامل التقسيم، يمكن أن تدل بشكل واضح على أن عدم سماع الأصوات أحياناً لا يعني أن الأفعال قد توقفت، ومن بين أهم هذه الاستحقاقات:

أولاً: قانون النفط والغاز الذي مازال متعثراً بسبب انفضاح أهدافه ووجود رأي عام عراقي يقف بالضد من تمريره في مجلس النواب الحالي بعد أن أقرته الحكومة الحالية برئاسة (نوري المالكي)، غير أن ذلك لا يعني أن القانون لن يقر وأن العمل على تفعيل أهدافه لم يجر العمل عليها انتظاراً لإقراره، حيث إن المساومات والتجاذبات السياسية والصراع من أجل السيطرة والاستحواذ وقضم المساحات لصالح طرف على حساب طرف آخر، والاستحقاقات الانتخابية القادمة وضرورة الاهتمام بالتحالفات وبتلميع صور المتصارعين على السلطة وضرورة أن يبدو كل واحد منهم حريصاً على المفاهيم والقيم الوطنية لكي يضمن لنفسه فرصة الاستحواذ على الجزء الأكبر من الصلاحيات والثروات، وهذا لا يمنع من أن تكون جميع أطراف العملية السياسية متفقة على تمرير هذا القانون الذي يضمن عملياً ولسقف زمني مفتوح، سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الثروة النفطية العراقية والتحكم بها لصالح سياساتها وتأمين قواعد الإمبراطورية الأمريكية كقوة وحيدة في العالم، حتى وإن توزعت حقولها جغرافياً بين عدة دويلات تقوم على خلفية تقسيم العراق الواحد.

ثانياً: الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق واتفاقية الإطار الاستراتيجي لعمل القوات الأمريكية في العراق، التي وقعتها حكومة المالكي

وأقرها مجلس النواب العراقي الحالي في نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨م، والتي ترهن إرادة العراق لأجل غير مسمى برغم بعض الجداول الزمنية التي وردت فيها كمواعيد محددة لانسحابات متتالية لقوات الاحتلال الأمريكي من العراق، وكان أولها الانسحاب من المدن العراقية في الثلاثين من حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م، والذي ثبت بأنه مجرد كذبة وعملية تضليل؛ الهدف منها هو إعادة الانتشار وليس الانسحاب، وبالتالي يتأكد القول: إن هذه الاتفاقية هي لتأبيد الاحتلال وليس لإنهاء الاحتلال واستعادة العراق لحريته وسيادته، فاتجاه المحتلين إلى قواعد عسكرية كبيرة أعدت سلفاً لتنفيذ الاتفاقية الأمنية بشكلها ومضمونها الأمريكي الحقيقي، يدل فيما يدل عليه أن البنى التحتية والإستراتيجية الأمريكية لتأمين الوجود الدائم في الدويلات التي سيقسم العراق إليها وفقاً لمشاريع تقسيمه المطروحة (وأنموذجها مشروع بايدن)، قد تم إنجازها وإشغالها في انتظار تنفيذ التقسيم.

ثالثاً: قانون الاستثمار العراقي الجديد الذي صدر في شهر آذار/ مارس ٢٠٠٧م، الذي يعتبر هو الآخر من العوامل المهمة التي تلعب دوراً مهماً في تهيئة أرضية التقسيم، لما له من علاقة بشكل وطبيعة الاقتصاد العراقي المطلوب وبتأثيره المسرع في إنجاز عملية الانقلاب في السياسة الاقتصادية في العراق من (الاقتصاد المركزي) إلى (اقتصاد السوق)، من دون تهيئة الظروف والمناخات المطلوبة لإحداث هذا التغيير وخلق الاستعداد المناسب لدى العراقيين للتعاطي مع هذا التغيير الجذري في موضوع يلتصق بشكل جذري بحياتهم اليومية وبمستقبلهم، فقانون الاستثمار هذا يدفع نسبة كبيرة من العراقيين للوقوف في طوابير العاطلين عن العمل الذين صارت نسبتهم بعد

الاحتلال (أكثر من ٧٠ بالمائة)[1]، فضلاً عن كونه يمنح إعفاءات ضريبية وكمركية وتسهيلات إدارية ومالية والكثير من التنازلات للمستثمرين الأجانب، وكأن العراق بلد فقير ولا يملك قدرات بشرية بكفاءات عالية جداً قد لا تتوفر في بلدان كثيرة في العالم، وإذا ما أضفنا لقانون الاستثمار الجديد هذا، مشروع قانون استثمار النفط المعد بشكل دقيق لضمان سرقة هذه المادة التي تعتبر عماد الاقتصاد العراقي ومصدر التمويل الوحيد (حالياً)، فإن الصورة ستكون واضحة في إطار العمل على تنفيذ مشروع تفتيت العراق وتقسيمه.

رابعاً: الانتخابات التشريعية في آذار /مارس ٢٠١٠م، والاستعدادات لها التي تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أنها ستكون الفرصة الجديدة لترسيخ الطائفية والعرقية (بامتياز)، ودفع العراق باتجاه زاوية حرجة جداً يمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة على العراقيين، الذين يعتبرون الخاسر الأكبر من جراء كل ما يجري منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣م وحتى اليوم، وهي الانتخابات التي تراهن عليها أطراف عديدة داخل العملية السياسية الحالية، للذهاب بأعداد غير قليلة من العراقيين (من جراء نتائجها) باتجاه التعاطي مع فكرة ومشروع التقسيم بنفس مستسلم لليأس.

خامساً: استحقاقات قضية كركوك.. القضية التي تنطوي على أبعاد خطيرة جعلت غالبية المراقبين والمهتمين بالشأن العراقي، يصفون كركوك بأنها اللغم العراقي الأخطر الذي يمكن أن يفجّر العراق، ولعل من أبرز عوامل تفجير هذا اللغم هي سعي الحزبين الكرديين إلى ضم كركوك إلى نفوذيهما وبما يجعل حلم الانفصال ممكناً جداً بعد توفير القاعدة الاقتصادية الدائمة المتمثلة بغنى كركوك النفطي، ولعل تصريحات المسؤولين في الحزبين الكرديين

---

[1] صحيفة الشرق الأوسط، العدد٣٠،١٠/٩/٧/٣/٢٠٠٣.

والأفعال السياسية والعسكرية وأعمال (التكريد) المستمرة لتغيير ديموغرافية كركوك، فضلاً عن ما تضمنه الدستور الكردي الذي أقره البرلمان الكردي في شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٩م من اعتبار كركوك جزءاً مما يسمى بإقليم كردستان، يعطي إشارات ودلائل واضحة عن سعي حثيث لتفعيل مشروع التقسيم وجعله حقيقة واقعة[1].

فهل يمكن عد كل النقاط السابقة بكل ما تتضمنه من عوامل الدفع باتجاه التقسيم، مدعاة للمضي في المشروع أم (كوابح) قوية جداً للتنازل عنه والبحث في العوامل التي تبقي العراق متماسكاً وواحداً بكل شعبه وأرضه وثرواته؟.

إن الإجابة بأنها (كوابح) وعوامل موجبة لنبذ مشاريع التقسيم حتى من قبل من سعوا إليها ومن يرون مصالحهم في تفعيلها وجعلها واقعاً، تكمن في حقيقة أن (الترياق) يستخرج من (سم الثعبان)، فالنظر برؤية تحليلية تراعي حسابات الربح والخسارة بشكل دقيق وبوعي يستند لواقع حال العراق بكل عوامل تأسيسه الحديث والقديم، وطبيعة مكونات شعبه والمواد والطرق التي استعملت لصيرورة وبناء العراق على النحو الذي كان عليه حتى لحظة دخول المحتلين، والسماح بوقوعه تحت طائلة الرغبات غير المشروعة التي استهدفت تغيير انتمائه و تفتيته إلى دويلات للطوائف والأعراق؛ هي الكفيلة بتحقيق ذلك.

إن هكذا رؤية لابد أن تجعل الجميع يدركون أن تقسيم العراق بكل تراثه القديم وبحضارة أهله الموغلة في عمق التاريخ لآلاف السنين، غير ممكن أبداً، وأن النقاط السابقة وغيرها تنطوي على عوامل تحمل كمية ونوعية من المواد المتفجرة، يمكن أن يؤدي تفعيلها إلى حصول سلسلة من الانفجارات

---

[1] صحيفة النهار (اللبنانية)، عدة حرب القوميات الأهلية جاهزة، تقرير، العدد (٧٢٤) ٢٠٠٩/٩/٨م.

والزلازل الرئيسية والارتدادية تضرب جميعها كل أرجاء العالم بدرجة قياسية واحدة تبلغ تسع درجات على (مقياس ريختر) لقياس شدة الزلازل، الأمر الذي يحدث انهيارات وتشققات يستحيل على الجميع تحمل نتائجها وتبعاتها، ويمكن لبعض الملاحظات التالية أن توضح معالم الصورة التي تظهر فيها (الكوابح) التي تمنع (غير الملزم) من أن يصير ملزماً:

١. إن خروج المحتلين الأمريكيين من العراق، أمر حتمي.. طال الزمن أم قصر، حيث إن كل الحسابات السياسية والعسكرية والاقتصادية تؤكد أن زمن الخروج قد أزف، ولن يكون بمقذور الولايات المتحدة الأمريكية حتى الالتزام بمواعيد جدولة انسحاب قواتها التي وضعتها بنفسها، حيث ستضطر تحت ضغط أوضاعها الداخلية وبخاصة الاقتصادية وعدد من العوامل العسكرية والسياسية الأخرى، إلى تسريع عملية الانسحاب شرط أن يكون ذلك مقترناً بدفع أقل الخسائر الممكنة، وعدم منح الفرصة للآخرين اعتبار الخروج من العراق هزيمة أمريكية. وهنا علينا أن نتساءل: هل إن إمكانية إنجاز كل ذلك تتحقق في ظل العراق الواحد غير المقسم أم في ظل العراق المقسم؟.

إن الإجابة هنا لا تحتاج إلى خبراء في حسابات الربح والخسارة والكلفة، فتقسيم العراق يعني حتمياً اندلاع الفوضى والأعمال القتالية بين دويلات الطوائف والأعراق داخل تلك الدويلات (أيضاً)، وبما يشعل حرباً أهلية لن يقف حدود أذاها وخسائرها على العراق والعراقيين حسب، بل سيمتد مهما كانت التحوطات إلى عموم المنطقة، وبذلك يفعل الزلزال فعله في التدمير والانهيارات والتشققات، وبالتالي سيجر إلى تداعيات الزلازل الارتدادية والمدى الذي يمكن أن تصل إليه، وهذا أمر لا يمكن لأمريكا ولا لكل دول العالم أن تقبل المساهمة في حصوله، أو البقاء متفرجة من دون العمل السريع للحيلولة دون وقوعه.

٢. إن حصول الانقسام سيؤدي مثلما قلنا في الملاحظة السابقة، إلى نشوء حرب أهلية وصراع شرس بين دويلات الطوائف والأعراق، كجزء طبيعي ومنطقي لسعي كل طرف من أجل تحقيق أعلى وأفضل المكاسب على حساب الآخرين، ومحاولة الدفاع عن المكتسبات التي حققها طوال السنوات الماضية من عمر الاحتلال، الأمر الذي سيؤدي بالتأكيد إلى انهيار سريع لكل الترتيبات التي جهد الاحتلال على تثبيتها وقدم لأجلها خسائر مادية وبشرية هائلة، وأول تلك الترتيبات التي ستسقط هي الحكومات والسلطات التي نصبت لحكم الدويلات ومنها الحكومة المركزية في حالة تكوين الدولة الاتحادية أو الفيدرالية، بخاصة وأن أمريكا تعرف قبل الجميع أن الحكومة المركزية غير قادرة الآن على أن تبسط سلطتها داخل كل أجزاء العاصمة (بغداد) في ظل أكثر من (١٣٠) ألف جندي أمريكي وأكثر منهم من مرتزقة الشركات الأمنية ومئات الآلاف الأخرى من الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية التي تدعي تبعيتها وولاءها للحكومة الحالية، فكيف سيكون الأمر إذا ما رحلت كل هذه الأعداد؟ وماذا عن أمن الحدود والسيطرة عليها والقدرة على حماية الثروات وبخاصة النفط وتأمين استمرار تدفقه وضمان أمن الشركات المستثمرة؟.

٣. إن محاولة تشبيه العراق بالهند مثلاً (قبل انفصال باكستان وبنغلادش) أو تشبيهه بيوغسلافيا، والقول إن التجربة الانفصالية التي جرت فيهما يمكن أن يعاد تطبيقها في العراق وبالإمكان أيضاً وضع ميثاق كميثاق دايتون[1]، يضمن التعايش السلمي وعدم الاعتداء بين الدويلات التي سيقسم العراق إليها وبينها وبين دول جوارها الإقليمي.. هو في الحقيقة تشبيه قاصر وقول مردود، لأن لكل هذه الدول والعراق طبيعتها في التاريخ ولكل منها بنيتها

[1] اتفاقية دايتون، موقع الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، معاهدات/ تاريخ البوسنة والهرسك.

الاجتماعية المختلفة تماماً في كل شيء، كما أن استنساخ (ميثاق دايتون) أو أي ميثاق شبيه له وإسقاطه على الوضع العراقي، لا يمكن أن يكون عقلانياً، فالقول إن (البوسنة) قد مزقتها محاولات التطهير العرقي وأن العراق يعاني بشدة من التطهير الطائفي والعرقي[1]، هو قول فاقد للمنطق والرؤية الصحيحة، فالشروط التي يجب توفرها للمقارنة بين الحالتين غير متوفرة أساساً، لكون العراق (ببساطة شديدة) لا يعاني من التطهير الطائفي والعرقي أبداً، بل يعاني من برامج سياسية مشبوهة ومصالح ذاتية قاصرة اتخذت من التثوير الطائفي والعرقي وسيلتها للاستحواذ على كراسي الحكم ومحاولة تمزيق العراق وإضعافه لصالح أجندات خارجية، ولم يسجل في تاريخ العراق الحديث والقديم أنه كان بلداً ينطوي على صراعات وحروب طائفية وعرقية، ويخطأ كثيراً أو يحاول التضليل من يدعي أن جولات القتال المتفرقة التي حصلت بين الحكومات العراقية المتعاقبة وأكراد العراق طوال نحو خمسين سنة مضت، هي جولات حرب تطهير عرقي، وما ترويج الحزبين الحاكمين في شمال العراق (الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الكردستاني) لهذه الفرية إلا لأغراض سياسية معروفة، يهدفون من ورائها كسب تعاطف الرأيين العامين المحلي والدولي، واستغلال ذلك برفع سقف المطالب وقضم أكبر جزء من الامتيازات والصلاحيات غير المشروعة بحجة (المظلومية السابقة) والتعويض.

كما أن الدول التي خرجت من تحت عباءة يوغسلافيا السابقة، كانت من دول البلقان القديمة (صربيا والبوسنة وكرواتيا) التي اتحدت بعد الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩- ١٩٤٥م) فيما سمي بيوغسلافيا، وكانت لها حدود

---

[1] سيار الجميل، مشروع بايدن: تمزيق العراق لا تقسيمه، الحوار المتمدن، العدد ٢٠٦٠، ٦/١٠/٢٠٠٧م.

معروفة عادت إليها بعد تفكك يوغسلافيا، وهو أمر لا يمكن أن ينطبق على العراق لأنه (وببساطة شديدة أيضاً) لم يتشكل من مجموعة دول (لا حديثاً ولا قديماً)، وأن من يسوقون تجربة العراق في ظل الحكم العثماني يحاولون التضليل أو أنهم لا يدركون الفروق، حيث إن العراق في ظل الحكم العثماني ومنذ القرن السادس عشر ولغاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)، كان مقسماً (إدارياً) إلى ثلاث ولايات وليس إلى ثلاث دول، وبالتالي فإن نجاح ولادة دول عرقية من يوغسلافيا لا يمكن توقعه أبداً في شأن العراق الذي (غزلت) وشائج نسيج مجتمعه (منذ قرون عديدة مضت) بخيوط النسب والتصاهر والعيش المشترك والمتداخل غير القابل للتمزيق، والقياس على ما حصل بين البعض من العراقيين بعد الاحتلال الأمريكي، هو قياس خطأ لأن كل ما حصل كان في ظروف غير طبيعية وطارئة، وكان من فعل قوى وأحزاب طائفية وعرقية لها أجنداتها الخاصة التي انفضحت وسقطت، حتى وإن استطاعت أن تسحب البعض إلى ساحات الصراع (لبعض الوقت) لكنها فشلت في النهاية أن تسحبهم إلى هذه الساحات (طوال الوقت)، وبذلك فإن محاولات ولادة كيانات طائفية وعرقية كبديل عن العراق تحميها ميليشيات وعصابات الأحزاب والقوى المتصارعة على السلطة، هي محاولات عقيمة لأن الحمل فيها بالأساس هو (حمل كاذب).

٤. إن الاشتراط من قبل البعض بأن وجود الفيدرالية (وكما ورد في مشروع بايدن أيضاً) هو الضامن لنهاية العنف في العراق، هو قول باطل جملة وتفصيلاً وبالتالي فإن المراد منه هو دفع العراقيين للاعتقاد بأن تقسيم البلاد إلى فيدراليات سينهي مشاكلهم كلها وبشكل خاص (المشكلة الأمنية) التي تؤرق حياتهم منذ الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣م وحتى اليوم، فالفيدراليات المطلوب قيامها في العراق، تستند إلى النوع الواحد (عرقياً أو طائفياً)، وهنا

لابد من التساؤل: هل إن العنف اقتصر في العراق منذ الاحتلال وحتى اليوم على (المناطق والمدن المختلطة عرقياً وطائفياً) أم أن كل مناطق العراق ومدنه كانت مسرحاً لهذه الأعمال وبشكل لا يمكن فيها اعتبار هذه المنطقة أو تلك المدينة نالت قسطاً أكبر من أعمال العنف عن سواها إلا في حالات معروفة الأسباب والدوافع، وتستثنى من ذلك مدن (السليمانية ودهوك وأربيل) لظروفها الخاصة المعروفة وانغلاقها على نفسها بفعل سياسة الحزبين الكرديين الحاكمين فيها الساعية إلى خلق ظروف الانفصال؟.. فهل تجنبت العنف مدن الرمادي والنجف التي تعتبر كل واحدة منهما من لون طائفي واحد (مثلاً)؟ وكيف يمكن التصديق بأن عشرات الميليشيات الطائفية والعرقية ستنحسر وتعود إلى حواضنها الطائفية والعرقية إذا ما قامت الفيدراليات، وهي ما وجدت أساساً إلا للصراع على السلطة والاستحواذ والنهب وهضم حقوق الآخرين؟ وكيف يمكن رسم حدود هذه الفيدراليات على النحو الذي يقنع الجميع، إذا كانت ألغام ما يسمى (المناطق المتنازع عليها) توشك اليوم أن تنفجر وتجر إلى حرب أهلية، فكيف سيكون عليه الحال في ظل الفيدراليات الطائفية والعرقية، بخاصة وأن لكل منها ستكون ميليشياته الخاصة المدججة بالسلاح والتي يفترض أن يكون واجبها حماية الفيدراليات المنتمية إليها والدفاع عن مصالحها؟

٥. إذا كان العراق بوضعه الحالي وبوجود القوات الأمريكية المحتلة وأجهزتها الاستخباراتية وإمكاناتها الواسعة، غير قادر على وقف التدخلات الخارجية في شؤونه الداخلية، وبخاصة التدخلات (الإيرانية)، فكيف سيكون حال الدويلات الصغيرة في مواجهة مثل هذه التدخلات وحماية نفسها من الأدوار الأكبر التي يمكن أن تلعبها إيران وتركيا (مثلاً)، وإمكانية سلب حقوقها التي كانت مثبتة كحقوق للعراق أساساً.. بخاصة في ظل عدم وجود

اتفاقية أو ميثاق دولي أو إقليمي جرى الالتزام به أو احترامه من قبل الدول والقوى في عالم يكيل بمكيالين ويفرق أساساً بين الحقوق اعتماداً على (ما تمتلكه الدول من مصادر وإمكانات القوة)؟ وهل يمكن لدول الجوار الجغرافي العراقي غير العربية القبول بتقسيم العراق إلى دويلات طائفية وعرقية، وشعوب هذه الدول بالأساس مكونة من أعراق عديدة ومن طوائف مختلفة، يمكن أن ينفرط عقدها إلى دويلات تشبه وتتماثل مع انفرط إليه عقد العراق؟.

وهكذا فإن النظر إلى موضوعة تقسيم العراق والمشاريع المرتبطة بها، بنحو شامل يأخذ بنظر الاعتبار كل وجهات النظر المؤيدة والرافضة، ويسلط حزم الضوء المناسبة على كل الزوايا.. سيؤدي في النهاية إلى الخروج بنتيجة مؤداها أن مشاريع تقسيم العراق تولد ميتة مهما تعددت أرحامها؛ لأن حملها كاذب بالأساس، وإن محاولة إنجابها (بالتلقيح الصناعي) وتأمين حاضنات خاصة لتنشئتها، سيؤدي إلى صناعة ألغام شديدة الانفجار تأتي على حصون الجميع وتجرهم إلى خسائر لا يملكون القدرة على تحملها، وبالتالي فإن أحاديث التقسيم ومشاريعه، لا تعدو عن كونها أحاديث للتخويف والضغط ومصيرها سيؤول إلى الإهمال، وبالتالي فإن أصحابها سيضطرون للتراجع عنها وإلا فإنهم سيخسرون في النهاية كل شيء، ولا يصح إلا الصحيح ولن يصير (غير الملزم) ملزماً.

جذور الإرهاب
٢-٢

محمد رشيد[1]

في هذا الجزء (الثاني) من بحث (جذور الإرهاب) الذي حاولنا من خلال جزئه الأول البحث عن الأصول الفكرية للإرهاب، التي أنشأت ثقافة القتل غير المبرر والمفرط في الوحشية، التي يصعب على أيّ عاقل تفهمها، كونها غريبة على المجتمع؛ باعتبارها تهدد الأركان الاجتماعية السائدة قبل الاحتلال عام ٢٠٠٣م.

وفيما سيأتي من صفحات سنحاول رصد ما تبقى من مباحث الموضوع من خلال الإبحار في التاريخ الحديث بحثاً عن الجذور التاريخية لتلك الجرائم، من خلال الآتي:

الحرب العالمية الثانية تحطُّ أوزارها

وحطت الحرب العالمية الثانية أوزارها ليهدأ ضجيجها ولتدور رحى حرب خفية من نوع آخر ليس لها أي ضجيج وشعارُها السرية المطلقة وكما غيرت الحرب العالمية الثانية الخارطة السياسية العالمية جاءت هذه الحرب

---

[1] كاتب ومحلل سياسي عراقي.

الخفية لتعدل ما لم تستطيعه تلك الحرب وتبدأ في محاولة السيطرة على أجزاء متعددة من العالم ليس بالطرق العسكرية المباشرة، ولكن بطرق وحشية غير مباشرة تدعم الطرق السياسية والحروب العسكرية التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يهمنا هنا ونركز في بحثنا عنه هي: (إن كانت هناك جرائم مشابهة للجرائم التي هزت المجتمع العراقي وحولته من مجتمع يسوده السلم الأهلي ويبحث دوماً عن المشتركات التي تربط مكوناته وتوحده.. إلى مجتمع كل همّه البحث عن نقاط النزاع والاختلاف والتركيز عليها، من مجتمع قوي متماسك إلى مجتمع متنازع مشتت، وبدلاً من أن توحده ظروف الاحتلال كما تفعل وفعلت تلك الظروف على مدار التاريخ القديم والحديث استطاع الاحتلال استغلال كل نقاط الضعف في المجتمع العراقي ورصد كل ما يمكن أن يساهم في تدمير الأمة من الداخل ليتحالف الاحتلال والجريمة والتخلف وأعداء الأمة على تدمير العراق وحضارته وزعزعت كل نقاط القوة فيه).

والسؤال الذي نحاول البحث عن إجابته فيما تبقى من هذا البحث هل لتلك الجريمة من شبيه في التاريخ المعاصر؟.

١٩٤٥م

انتهت الحرب العالمية الثانية بعد نزاع دولي مدمّر بدأ في ٧ تموز/ يوليو ١٩٣٧م في آسيا و ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩م في أوروبا وانتهى في ٢ أيلول/ سبتمبر من عام ١٩٤٥م باستسلام اليابان بعد إلقاء قنبلة ذرية على هيروشيما التي كانت أول مدينة في العالم تلقى عليها قنبلة ذرية والتي يبلغ عدد سكانها حوالي ١،١٣٦،٦٨٤ نسمة (حسب إحصاء عام ٢٠٠٣م)، ثم تلتها ناغاساكي

في ٩ آب/ أغسطس من عام ١٩٤٥م حيث ألقت الولايات المتحدة الأمريكية على المدينة القنبلة الذرية الثانية.

معهد تفريخ الإرهاب (مدرسة الأمريكيتين)

ولم تندمل بعد جراح الحرب العالمية الثانية و بعد عام واحد فقط على انتهائها، وقبل عام من (مشروع مارشال) وننقل هنا عن الكاتب الأمريكي (غوتمان) من كتابه (مدرسة الأمريكيتين سياسة الاغتيالات: التراث الدامي للجيش الأميركي)

(School of the Americas: POLITICS OF The Bloody Legacy of the US Army ASSASSINATION: School of the Americas By W. E. Gutman)

أسست "مدرسة الأمريكتين" في (بنما) عام ١٩٤٦م، والتي سميت فيما بعد بعدة أسماء منها (مدرسة الدكتاتوريين ومدرسة السفاحين ومعهد تفريخ الإرهاب)، وسرعان ما تم نقلها إلى (حصن بيننج) في الولايات المتحدة بعد عامين لاتهامها بتعليم ممارسات التعذيب للحكومات اللاتينية، عندما طردها الرئيس البنمي (يورغ ايلويكا) ووصفها بأنها "أكبر(قاعدة) لإثارة القلاقل في أميركا اللاتينية"، ومنذ تأسيسها تخرج منها ما يزيد على ٦٠ ألف عسكري من أميركا اللاتينية (إحصاء ١٩٩٥م) حاول عدد كبير من الناشطين فضح تلك المدرسة وإغلاقها، وكذلك فعل العديد من السياسيين الأمريكان مثل النائب الديمقراطي الذي أصبح فيما بعد رئيساً (جوزيف كندي) الذي قال عنها إن "خريجيها يشملون دكتاتوريي أميركا اللاتينية وجنودا متورطين في جرائم

كبرى ضد حقوق الإنسان.. إنها تكلفنا ملايين الدولارات وتربط اسمنا بالمتسلطين ومضطهدي شعوبهم[1]".

اشتهر العديد من خريجي مدرسة الأمريكيتين (بأعمال الإرهاب والاغتيالات السياسية) وسنتابع تلك الجرائم ونقتفيها واحدة إثر أخرى وسنرى كيف تأسس الإرهاب في العالم ومن صنعه ومن دعمه وأين هي جذور الإرهاب.

لقبت هذه المدرسة بـ (معهد تفريخ الإرهاب) كما لقبت بـ "مدرسة الدكتاتوريين" و "مدرسة السفاحين" لتخريجها (أومار توريوس في بنما) و (كييرمو رودريكز في الأكوادور) و(خوان فيلاسكو الفارادو في بيرو)، وقد استولى كل منهم على السلطة بعد الإطاحة بحكومة مدنية منتخبة بصورة ديمقراطية في بلاده.

وأيضاً تخرج منها (ليوبولدو كالتيري) الرئيس السابق (للجونتا الأرجنتينية) والذي عمل مساعدون له على تأسيس (فرقة الموت) الشهيرة "٣-١٦" في (الهندوراس)، كذلك تخرج منها (الرئيس هوغو بانزر سواريز) الذي حكم (بوليفيا) بالحديد والنار وسحق المعارضين وعمّال المناجم بقسوة ووحشية[2].

وكذلك كان (روبرتو دوبوسيون) قائد إحدى فرق الموت السلفادورية والمخطط لاغتيال (القس الأكبر روميرو) ومتهم بالمشاركة في مذبحة "الموزوت" التي راح ضحيتها ٩٠٠ من الرجال والنساء والأطفال.

ومن أشهر خريجي مدرسة الأمريكيتين (مانويل نورييغا) دكتاتور (بنما) السابق الذي كان يحكم ويدير تجارة المخدرات بالتعاون مع إدارة (ريغان)

---

[1] راجع الرابط http://ar.wikipedia.org/wiki/ مدرسة_الأمريكيتين .

[2] راجع الرابط http://ar.wikipedia.org/wiki/ مدرسة_الأمريكيتين

عندما كان (بوش الأب) مسؤولاً عن محاربة المخدرات حتى اضطرت الإدارة الأمريكية للتخلي عنه والانقلاب عليه بعد افتضاحه أكثر مما يجب وإصدار الكونغرس قانوناً ضده رغم اعتراض الإدارة الأمريكية الشديد على القانون ودفاعهم في البداية عن نورييغا، وحين لم تجد الإدارة الأمريكية طريقاً لإنقاذه وكان يفاوضها على ذلك مقابلاغتيال مسؤولي الساندينست في نيكاراغوا، هاجمت القوات الأمريكية (بنما) وفي النهاية سلم نورييغا نفسه وحكم عليه بالسجن لمدة أربعين عاماً بتهم تتعلق بتجارة المخدرات! كان نورييغا شخصاً "مناسباً" للدراسة في "مدرسة الأمريكيتين" كما فعل فعلاً فقد بدأ حياته "السياسية" كجاسوس للـ "سي آي أي" على الطلبة اليساريين من رفاقه في أحد التنظيمات.

كذلك كان الجنرالان الهندوراسيان (بوليكاربو باز) الذي قاد حكومة فاسدة في الثمانينات و(همبرتو ريكالدو) الذي ارتبط اسمه (بكارتل المخدرات الكولومبية) أحد طلاب تلك المدرسة بل إن اسمه وضع في لائحة الشرف فيها عام ١٩٨٨م.

ومن الزملاء المرموقين أيضاً (مانويل انتونيو كالياس) رئيس الأمن في (كواتيمالا) في السبعينات وأوائل الثمانينات، الفترة التي شهدت اغتيال عدد كبير من السياسيين المنافسين للحكومة.

في (كواتيمالا) التي يبلغ نفوسها ١٠ ملايين نسمة كان لشعب (المايا) من سكان البلاد الأصليين حصة الأسد من المعاناة حيث قتل خلال ٣٠ عاماً من (الحرب الأهلية) منه ما يزيد على ٢٠٠ ألف مواطن وكان (معظم الجنرالات) الذين شاركوا في الانقلابات الدموية وأعمال (الإرهاب) خلال تلك الفترة، من أولئك الذين (تدربوا في "مدرسة الأمريكيتين") .

ومن أشهر محاولات الاغتيالات محاولة اغتيال زعيم الكونغو (باتريس لومومبا)، وأعد (هيلمز) خطة اغتياله الأولية عن طريق وضع فيروس قاتل في طعامه أو في فرشاة أسنانه وخطة لإرسال قاتل محترف عميل لها لقتله. كذلك محاولة غير ناجحة لاغتيال (عبد الكريم قاسم) زعيم العراق في نهاية الخمسينات حين أرسلت له ال "سي آي إي" منديلاً ساماً يؤدي إلى شلله التام فكرياً وجسدياً[١].

وهكذا واصلت عمليات الاغتيالات دون توقف منها ما تم كشفه ومنها ما لم تكشف أسرارها بعد ومن ذلك اتهام وكالة المخابرات الأمريكية بأنها تقف وراء اغتيال (جون أف كندي رئيس الولايات المتحدة الأمريكية نفسها! في ٢٢ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٦٣م[٢])

ونتيجة للضغوط المتزايدة لإغلاق المدرسة سيئة الصيت، قام الكونغرس بحركة غريبة لإنقاذ المدرسة "الثمينة"، فقد صوت عام ٢٠٠٠م على (إغلاق المدرسة) ثم (إعادة فتحها) في كانون الثاني عام ٢٠٠١م باسم آخر هو ("معهد نصف الكرة الغربي للتعاون الأمني"[٣]).

(Western Hemisphere Institute for Security Cooperation) وتختصر إلى (WHINSEC)، كما وضع شرطاً أن يأخذ كل الطلبة فيها دروساً لا يقل مجموعها عن ٨ ساعات عن (حقوق الإنسان!) وقد وصف الناشط "بورجوا"، أحد مؤسسي منظمة "رقابة أميركا" العمل بأنه "أشبه بإلصاق ورقة كتب عليها "بنسلين" على قنينة للسم".

---

[١] (رينشارد هيلمز كبير الجواسيس الأميركيين ـ المركز العربي للدراسات المستقبلية).

[٢] راجع العدد ٨٨ من تقرير واشنطن في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٦م الاغتيالات السياسية في التاريخ الأمريكي.

[٣] راجع الرابط http://ar.wikipedia.org/wiki/مدرسة_الأمريكيتين.

في عام ٢٠٠٤م، اضطرت إدارة المدرسة تحت ضغوط المتظاهرين والناشطين إلى إضافة سياج ثان من الأسلاك الشائكة ذات الأمواس إلى المدرسة، وفي عام ٢٠٠٥م تمت إضافة سياج ثالث أيضاً! في ذلك العام بلغ عدد المتظاهرين حوالي ٢٠ ألف متظاهراً اجتمعوا لـ " ذكرى الذين تمت إسكات أصواتهم بالعنف من قبل خريجي المدرسة" واخترق عدد منهم الأسيجة المحيطة بها وصدرت بحقهم أحكام بالسجن بلغ مجموعها ٨١ عاماً لهذا العصيان المدني، لكن هذا لم يمنع المحتجين أو يخيفهم فازداد عدد المتظاهرين في العام التالي إلى ٢٢ ألفاً.

بعد محاولتين فاشلتين في عامي ٢٠٠٠م و ٢٠٠١م، تمكن المناهضون للمدرسة هذا العام أن يحتفلوا بأول انتصار حقيقي لهم حين اضطر الضغط الشعبي الكونغرس إلى أن يصدر قراراً يجبر البنتاغون على كشف معلومات تلك المدرسة تتضمن أسماء ورتب وتواريخ تخرج وجنسيات منتسبيها وطلبتها فضلاً عن الدروس التي تقدم فيها، بواسطة قرار الكونغرس الصادر في (٢٢ مايس ٢٠٠٨م)، وسيتيح كشف تلك المعلومات لمنظمات مثل منظمات حقوق الإنسان أن تتابع أعمال القائمين على المدرسة وخريجيها، وقد تم التصويت لصالح القرار بـ ٢٢٠ مقابل ١٨٩ وقد صوت المحافظون (حزب بوش) لإجهاض القرار (١٨١ ضده مقابل ٣ معه) وصوت الديمقراطيون مع القرار (٢١٧ معه مقابل ٨ ضده) وتعكس هذه النسبة النهج المستمر للمحافظين بدعم المدرسة ونشاطها وقد تمكنوا في الماضي من انقاذها بفارق أصوات قليلة عندما كانت لهم أغلبية في الكونغرس.

و(حسب النص المنقول من وكيبيدا) (يحاول "المعتدلون" اليوم استبدال تواجد القواعد العسكرية الأمريكية بالإكتفاء بتدريب تلك القوات للقوات العراقية من جيش وشرطة[١].

وفيما يأتي عدد خريجي مدرسة الأمريكتين حسب جنسياتهم:
بوليفيا ٩٣١ ـ البرازيل ـ ٤٠٤٩ ـ تشيلي ـ ٣٥٥ ـ كولمبيا ـ ٢٤٠٥ ـ كوستاريكا ـ ٨٦٧٩ ـ جمهورية الدومنيكان ـ ٢٤٧٦ ـ الإكوادور ـ ٢٣٣٠ ـ السلفادور ـ ٢٣٥٦ - كواتيمالا ـ ٦٧٧٦ ـ هنداروس ـ ١٦٧٦ ـ نيكاراغوا ـ ٣٦٩١ ـ بانما ـ ٤٦٩٣ ـ بارغواي ـ ١٠٨٤ ـ بيرو ـ ١٠٨٤ ـ أورغواي ـ ٣٩٩٧ ـ فنزويلا ـ ٣٢٥٠[٢].

وما قرأناه ليس من نسج الخيال وليس فلماً من أفلام الرعب وليس من وحي نظرية المؤامرة، وإن تفوق على كل تلك الاحتمالات في أنه حقيقة مرعبة قام بها نفس العقل الذي أمر بإلقاء قنبلتين ذريتين على هيروشيما وناكزاكي.. مع الفارق الزمني والفوارق المكانية وفي قرنين مختلفين. ولازال الأحرار في أمريكا يطالبون بغلق معهد تفريخ الإرهاب الأسود هذا.

١٩ آب/ أغسطس عام ١٩٥٣م ـ (عملية أجاكس)

تمكنت المخابرات المركزية الأمريكية من (الإطاحة بالزعيم الوطني الإيراني محمد مصدّق) في ١٩ آب/أغسطس عام ١٩٥٣م، ويعد محمد مصدق في إيران بطلاً قومياً لرفضه الإمبريالية الغربية وقيامه بتأميم النفط

[١] راجع الرابط http://ar.wikipedia.org/wiki/ مدرسة_الأمريكيتين.

[٢] يقدم الموقع: http://www.soaw.org/article.php?id=205&cat=63 يقدّم قوائم بأسماء الخريجين سيئي السمعة في كل بلد من بلدان أميركا اللاتينية في قائمة منفصلة.

أبان تسلمه الرئاسة) وأعيد الشاه بعملية أمريكية بريطانيــة مــشتركة ســميت بعملية أجاكس.

ومنحت هذه العملية وكالة المخابرات المركزية ســمعة أنهــا لا تُقهــر، وأصبحت نموذجاً للعمليات السرّية التي ستنفّذ في العــالم أجمــع فــي وقــت لاحق(١).

١٧ و١٨ حزيران/ يونيو عام ١٩٥٤ ("PB/Success")

في ٤ آذار/مارس عام ١٩٥٣م استملك (جاكوبو أربانز، الذي (انتخــب) رئيساً لغواتيمالا عام ١٩٥١م) ٨٤ ألف هكتاراً من أصل ٢٣٤ ألفاً، كانــت تستأثر بها شركة الموز الأميركية ("يونايتد فروت كومبــاني") (UFCO)، إلا أنه وبعد أشهر قليلة على هذا التأميم وتحديداً في ١٧ و١٨ حزيــران/ يونيــو عام ١٩٥٤م، دخل (جيشٌ من المرتزقة) آتياً من نيكاراغوا ومن هنــدوراس إلى غواتيمالا، و(أسقط حكم أربانز) في ٢٧ حزيران/ يونيو، وكــان (جــون فوستر دالاس) في حينها وزيراً للخارجية الأميركيــة وأخــوه (ألــن) مــدير المخابرات المركزية كلاهما مساهمين في شركة يونايتد فروت!، وقد نفّــذت العملية، التي حملت اسماً رمزياً ("PB/Success") بمساعدة فعّالة من ("فرقة صِدام") تابعة للــ("سي.آي.إي.")، سيدوم أثرها على مدى عقود(٢).

---

(١) صحيفة الوقت البحرينية – العــدد ١٠٢١ الأحــد ٩ ذو الحجــة ١٤٢٩ هـــ – ٧ ديــسمبر ٢٠٠٨م
http://www.alwaqt.com/art.php?aid=141748
موقع وكيبيدا ــ محمد_مصدق/http://ar.wikipedia.org/wiki

(٢) لوموند دبلوماتيك النشرة العربية ــ كانون الثاني/يناير ــ٢٠٠٩ // الفريق الصدامي في وكالة المخابرات المركزية الأميركية ــ http://www.mondiploar.com/article2408.html

آذار/ مارس عام ١٩٦٠م ("مشروع كوبا")

أعطى (الرئيس دوايت آيزنهاور) الضوء الأخضر لعمليّة جديدة سميت (مشروع كوبا) خصّصت هذه المرة (لزعزعة كوبا) حيث كانت الثورة الكوبية قد انتصرت في الأول من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٩م.

وقد تولّى (معظم العملاء الذين شاركوا في الإطاحة بأربانز مسؤوليات في "مشروع كوبا" وهم على التوالي، وتحت قيادة (ريتشارد بيسيل)، الرجل الثاني في السي.آي.أي.: (ترايسي بارنز)، الذي اضطلع بمسؤولية تشكيل (مجموعة) "فريق العمل الكوبي" Cuban Task Force)، و(دايفد آتلي فيليبس) المسؤول عن الحرب النفسيّة، و(هاورد هانت) (المكلّف بتشكيل "حكومة كوبية مؤقتة"!)، وقد انضم إلى المجموعة شابان آنذاك هما: السيد (بورتر غوس) ضابط التجسس المضاد في الجيش، والسيد((جورج هيربرت دبليو بوش)) وقد ساعد هذا الأخير في ("تجنيد بعض المنفيين الكوبيين) في (جيش الاجتياح) التابع للـ"سي.آي.أي[1]".

١٧ نيسان/ أبريل عام ١٩٦١م (خليج الخنازير)

وفي ١٧ نيسان/ أبريل عام ١٩٦١م قام (جيش الاجتياح) المؤلف من حوالي ألف وخمسمائة رجل، عُرِفوا (بالفرقة ٢٥٠٦) بعملية إنزال في خليج الخنازير، وبعد انهزامهم في أقل من سبعين ساعة، اضطر الرجلان الأولان في الـ"سي.آي.أي"، (دالاس وبيسيل) إلى الاستقالة.

---

[1] لوموند دبلوماتيك النشرة العربية ــ كانون الثاني/يناير ــ٢٠٠٩ // الفريق.الصدامي في وكالة المخابرات المركزية الأميركية ــ http://www.mondiploar.com/article2408.html

وإذ شعر الرئيس الأمريكي (جون كينيدي) بالخزي من هذه الهزيمة، فهو سيمنح الوكالة سلطةً مطلقة؛ وهو قرارٌ سوف يؤثر ولفترة طويلة في قضايا العالم أجمع[١].

إنزال خليج الخنازير عملية (JM/WAVE)

أشرف (روبرت كينيدي) وهو وزير العدل وشقيق الرئيس على عملية هجومية جديدة ضد كوبا، حيث أصبحت (ميامي) مركزاً لأكبر عملية شبه عسكرية، سميت (JM/WAVE) لم يسبق أن تمّ إعداد مثلها على الأراضي الأميركية، وقد تولى قيادتها كل من (تيودور شاكلي) "تيد" و(توماس كلاينز) "توم"، وقد حظت المجموعة على الأخص بمساعدة (الجنرال إدوار لانسديل) العائد من الهند الصينية حيث عمل مع المخابرات السرية الفرنسية الغارقة في الحرب الاستعمارية، وأيضاً بإسهام السيد ((دايفد سانشيز موراليس)) ضابط التجسس المضاد في الجيش[٢].

تشرين الأول/ أكتوبر ـــ ١٩٦١م عملية « مونغوز »

حاولت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي أي) مطلع الستينيات من القرن الماضي (اغتيال) عدوها اللدود (كاسترو) بواسطة (مناديل مسممة ومتفجرات داخل سيجار وغيرها)، وهذه المؤامرة الجريئة لقتل كاسترو حصلت على (موافقة الرئيس الأميركي شخصياً) لكنها فشلت

---

[١] لوموند ديبلوماتيك النشرة العربية ـ كانون الثاني/يناير ـ٢٠٠٩ // الفريق الصدامي في وكالة المخابرات المركزية الأميركية ـ http://www.mondiploar.com/article2408.html

[٢] لوموند ديبلوماتيك النشرة العربية ـ كانون الثاني/يناير ـ٢٠٠٩ // الفريق الصدامي في وكالة المخابرات المركزية الأميركية ـ http://www.mondiploar.com/article2408.html

رغم الاستعدادات الواسعة النطاق، وكتبت مجلـــة « ديرشـــبيغل » الألمانيـــة تقريراً حول ما يعرف باســـم عمليـــة «مونغـــوز» (الـــنمس) (Operation Mongoose) وهي مجموعة من العمليات السرية ضد حكومة كاسترو التـــي أثبتت فشلها[١].

فبراير/ شباط ١٩٦٢م

في فبراير/ شباط ١٩٦٢م وبطريقة مكشوفة أعلنت الولايـــات المتحـــدة (الحظر الاقتصادي) الكامل على كوبا، كما فكرت الولايات المتحـــدة بهجـــوم عسكري مباشر، وعرض القائد سلاح الجو (كورتيز ليماي) على كنيدي خطة (بتفجيرات) في سبتمبر، في حين يقوم سلاح الطيران بعمليات جوية للتجسس ويتحرش عسكرياً منطلقاً من قاعدة جوانتانامو البحرية.

١٤ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٦٢م (أزمة الصواريخ)

انفجرت "أزمة الصواريخ" في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر عـــام ١٩٦٢م، حيث طالبت واشنطن بأن يسحب الاتحاد السوفيتي الصواريخ البالستية التـــي نصبها في كوبا، فوافقت موسكو على ذلك، بشرط أن تتعهد الولايات المتحـــدة بعدم اجتياح الجزيرة (وبأن تتخلى هي أيضاً عن صـــواريخها فـــي تركيـــا)، ووافق كينيدي على ذلك، وأمر بتفكيك (مجموعة JM/WAVE[٢]).

---

[١] المركز العربي للدراسات المستقبلية ـ رينتشارد هيلمز والعمليات الـسوداء للمخـــابرات الاميركيـــة ـ http://www.mostakbaliat.com/richard.html

[٢] لوموند دبلوماتيك النشرة العربية ـ كانون الثاني/يناير ـ٢٠٠٩م// الفريق الصدامي في وكالة المخابرات المركزية الأميركية ـ http://www.mondiploar.com/article2408.html

٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٦٣م

مدرسة الأميركيتين مرة أخرى

دفع نجاح الثورة الكوبية في البقاء وفشل الكثير من العمليات السرية وكذلك فشل الاجتياح المباشر لكوبا؛ واشنطن إلى تعديل استراتيجيتها للأمن القومي بشكل جذري، حينها بدأت عملية إعادة بناء (الجيوش الأميركية اللاتينية) وأنشئ مركز للتدريب والتوجيه من داخل "مدرسة الأميركيتين" في المنطقة الأميركية من قناة باناما، وعندما اغتيل كينيدي، في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٣م، في دالاس (بولاية تكساس)، كانت سياسته للأمن القومي الجديدة جاهزة قيد التنفيذ[١].

٣١ آذار/ مارس عام ١٩٦٤م

كانت الإطاحة بالرئيس البرازيلي "جواو غولار" في ٣١ آذار/ مارس عام ١٩٦٤م، بمثابة إشارة لانطلاق سلسلة من الانقلابات، وشكلت بداية عمليات (اختفاء وتعذيب المعارضين السياسيين بصورة كثيفة ومعقدة)..

ولم يكن لهذه الاستراتيجية الجديدة أن تهمل خبرة العملاء الكوبيين في مجموعة (JM/WAVE) ولا خبرة جزء من الألف ومائة وتسعة وثمانين رجلاً الذين وقعوا أسرى في عملية اجتياح خليج الخنازير، والذين عادوا إلى الولايات المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٦٢م، وقد تلقى حوالي ثلاثمائة منهم، وهم في معظمهم من الكوبيين (ثم من الكوبيين الأميركيين في معظم الحالات بعد حصولهم على جنسية البلد المضيف) تدريب ضباط في أكاديميات العمليات الخاصة في (Fort Benning) (جورجيا) و(Fort

---

[١] لوموند دبلوماتيك النشرة العربية ــ كانون الثاني/يناير ــ٢٠٠٩م// الفريق الصدامي في وكالة المخابرات المركزية الأميركية ــ http://www.mondiploar.com/article2408.html

(Mayers) (فلوريدا) و (Peary Fort) (فرجينيا)... إلخ، كما وأرسل آخرون منهم إلى (Fort Gullick) ليتدربوا في (مدرسة الأميركيتين) وهكذا تعود (مدرسة تفريخ الإرهاب إلى الواجهة من جديد).

وذلك لكي يتلقوا تدريبات في حرب العصابات لمواجهة حركات التمرد المسلحة، ومن أسمائهم "خوسيه بازولتو" و"خورخيه ماس كانوزا" [الرئيس اللاحق للمؤسسة الوطنية الكوبية-الأميركية، المنظمة الرئيسية المناهضة لكاسترو ومركزها ميامي، والتي سيديرها حتى وفاته في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧م، وقد تورطت في سلسلة اعتداءات طالت العاصمة الكوبية هافانا عام ١٩٩٧م] و"فرانسيسكو (بيبي) هرنانديز" [الرئيس الحالي للمؤسسة الوطنية الكوبية-الأميركية]، و"لويس بوسادا كاريلليس" و"فيليكس رودريغيز منديغوتيا" إلخ، وإذ كان يفترض بهم البقاء دائماً متخفين وراء الأسماء المستعارة، فسرعان ما ستشغل أسماؤهم مسارح الأحداث، "وستصبح أميركا الجنوبية هي "الغرب البعيد" Far West حيث يلعبون دور الرواد"، بل سوف "يبرعون" بأعمالهم السرية حتى في أماكن أبعد من ذلك[1].

نهاية عام ١٩٦٢م الكونغوا فرقة الصِدام

ومن أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا انتقلت (فرقة الصِدام) حيث نزلوا في (الكونغو) المستعمرة (البلجيكية) سابقاً، في نهاية عام ١٩٦٢م وذلك لكي يقدموا من بين ما قدموه دعماً جوياً لقوات الدكتاتور العتيد المستقبلي (جوزف- ديزيريه موبوتو).

---

[1] لوموند دبلوماتيك النشرة العربية ــ كانون الثاني/يناير ــ٢٠٠٩م// الفريق الصدامي في وكالة المخابرات المركزية الأميركية ــ http://www.mondiploar.com/article2408.html

وسخروا الطائرات من أسطول (شركة Air Amercia الجوية) وهي شركة كانت قد انشئت حديثاً تملكها الـ "سي.آي.أي" وعلى الأرض شكل الرجال "الفرقة ٥٨" المكلفة باقتفاء آثار(إرنستو تشي غيفارا) وملاحقته مع مجموعة صغيرة من الثوريين الكوبيين؛ إنما من دون نجاح، وبطلب من (لوران–ديزيريه كابيلا) وكان غيفارا قد وصل حقيقة في أولخر نيسان/ أبريل لكي يقدم الإرشاد التقني للمتمردين المسلحين الذين كانوا يقاتلون موبوتو.

ولنا عودة إلى (الكونغو) مرة أخرى في أواخر القرن العشرين لنتابع الجريمة هناك بصورة أبشع أكثر دموية ولنشهد العقلية الاستعمارية الغربية ماذا فعلت هناك من جرائم[1]!.

آذار/ مارس عام ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨م

فيتنام ــ فونيكس ــ فرقة الصِدام

ومن أفريقيا إلى آسيا حيث تعززت (فرقة الصِدام) هذه بشكل نهائي في فيتنام؛ إذ استعادت وطورت أساليب القوات الفرنسية الخاصة المنهزِمة، وذلك عبر تمويل (عمليات قذِرة) من أموال تهريب الأفيون من لاوس وبورما (وهناك أيضاً باستخدام طائرات "إير أميركا")، وتعود وجوه عناصر (JM/WAVE) أنفسهم للظهور: شاكلي وكلاينز وسانشيز وموراليس وسيكورد و"إد" ديربورن، وورودريغيز منديغوتيا، برفقة دونالد غريغ مفتش عملاء الـ"سي.آي.أي"، والسيد (جون ديمتري نيغروبونتي) (المستشار السياسي لمجمل العملية)، والجنرال (جون سينغلوب)، الرئيس السابق للـ"سي.آي.أي" في كوريا، و(لاندسيل) المكلف بالعمليات من قبل البنتاغون،

ـــــــــــــــ

[1] لوموند دبلوماتيك النشرة العربية ــ كانون الثاني/يناير ــ٢٠٠٩م// الفريق الصدامي في وكالة المخابرات المركزية الأميركية ــ http://www.mondiploar.com/article2408.html

والسيد (أوليفر نورث) من دائرة الاستخبارات في البحرية الأميركيـــة، وفـــي العام ١٩٦٨م تمّ إرسال (وليم بيل كولبي) إلى المكـــان لكـــي يـــدير (عمليـــة "الحملـــة المـــسرعة لإحـــلال الـــسلام" Accelerated Pacification Campaign) (واسمها الرمزي كان "فونيكس")، والهدف منها كان (ترهيـــب السكان المدنيين بغية تعطيل فعالية المقاومة الفيتنامية)، هكـــذا ســـوف يقتـــل حوالى ٤٠ ألف (مشتبه بهم) في غضون أربع سنوات[1]).

آذار /مارس ١٩٦٧م ـ بوليفيا

لكن هذا الفريق (فرقة الصِدام) سيحقق نجاحاً باهراً في قارة أخرى، ففي آذار/ مارس عام ١٩٦٧م، برز اسم رودريغيز منديغوتيا من بـــين عـــشرين رجلاً تقريباً من الوحدات الخاصة الأميركية نزلوا في بوليفيا لملاحقة إرنستو تشي غيفارا، وعندما أسر الـ"تشي"، وهو جريح في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٦٧م، كان هو الذي نقل الأمر بإعدامه.

السبعينات

وفي السبعينات تم الكشف بموجب طلب الكونغرس عن القصص المذهلة للعمليات السرية القذرة التي جرت ضد كوبا وظهرت الكثير مـــن محـــاولات اغتيال كاسترو وتجنيد المافيا الأميركية، والأميركية اللاتينية في الانقلابات[2] ومنها:

---

[1] لوموند دبلوماتيك النشرة العربية ـ كانون الثاني/يناير ـ٢٠٠٩م// الفريق الصدامي في وكالة المخابرات المركزية الأميركية ـ http://www.mondiploar.com/article2408.html

[2] المركز العربي للدراسات المستقبلية ـ ريتشارد هيلمز والعمليات الـسوداء للمخـــابرات الأميركيـــة ـ http://www.mostakbaliat.com/richard.html

أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣م

قضية أليندي ــ تشيلي

لكن بعد الكشف عن جرائم العمليات السرية بثلاث سنوات (١٩٧٣م) لم تتمكن الـ"سي.آي.أي" من منع انتخاب المرشح الاشتراكي (سلفادور أليندي) رئيساً على التشيلي، فأصدر (الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون) أمراً إلى الوكالة بمنعه من استلام مهامه، وقد فشل الفريق (فرقة الصِدام) الذي أُرسل إلى المكان في مهمته، لكنه نجح في اغتيال قائد القوات المسلحة (الجنرال رينيه شنايدر) الوفي (لأليندي) ليخلفه (أوغوستو بينوشيه)، ومجدداً سيبرز اسما (فيليبس) و(سانشيز موراليس) بين المسؤولين عن العمليات على الأرض.

وإذ أضحى (شاكلي) بفضل أعماله في كوبا وفي فييتنام، رئيس إدارة ال"سي.آي.أي" للنصف الغربي من الكرة الأرضية، فقد كلف بالعمل على إسقاط الحكومة التشيلية، فعيّن (كلاينز) لكي يتفرغ لـ"قضية أليندي"، وقد أشرف (كولبي) على مجمل الأمور من موقعه مديراً مساعداً للعمليات الخاصة، كما أوكلت مهمة تنظيم .(الحملة الدولية لتشويه) صورة حكومة أليندي إلى السفير الأميركي في منظمة الأمم المتحدة: (السيد جورج دبليو بوش).

تمّ القضاء على أليندي في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣م، واستلم بينوشيه الحكم، وكانت الأمور تسير على ما يرام... لو لم تطال الـ"سي.آي.أي" فضيحة قصت جوانحها، بعد أن تمّ (كشف قسم كبير من جرائمها في الصحافة) وعبر

لجنتي التحقيق البرلمانية "تشورش" و"روكفيلر"[١]، لكن هذا لا يهمّ فالعمليات القذرة تزداد وتستمر..!.

(كوندور) ـ (كورو) ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧م

٣٠ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٦م إلى ٢٠ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٧م

"نقلت" الوكالة قسماً كبيراً من نشاطاتها إلى الأجهزة التي تعاونت معها (كما فعلت ذلك لاحقاً في أماكن أخرى من العالم وكما فعلته في العراق عن طريق إيران والميليشيات وفرق الموت والشركات الأمنية العاملة في العراق نيابة عن الأمريكان هناك) في "عملية كوندور" [تعاونية الاستخبارات السرية لديكتاتوريات جنوب القارة الأمريكية من أجل قمع واغتيال المعارضين السياسيين] وإلى عملائها الكوبيين في "كومندوس المنظمات الثورية الموحدة" (CORU)، وكانت هذه المجموعة قد تأسست في (جمهورية الدومينيكان) في أيار/ مايو عام ١٩٧٦م، بناءً على تعليمات من الـ"سي.آي.أي" التي أدارها من ٣٠ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٦م إلى ٢٠ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٧م... (أورلاندو بوش[٢]).

وكان على رأس هؤلاء الكوماندوس، الذين تم تأمين تمويلهم من تجارة المخدرات السيدان ("أورلاندو بوش Orlando Bosch ") و("بوسادا كاريليس Posada Carriles").

---

[١] لوموند دبلوماتيك النشرة العربية ـ كانون الثاني/يناير ـ٢٠٠٩م// الفريق الصدامي في وكالة المخابرات المركزية الأميركية ـ http://www.mondiploar.com/article2408.html

[٢] لوموند دبلوماتيك النشرة العربية ـ كانون الثاني/يناير ـ٢٠٠٩م// الفريق الصدامي في وكالة المخابرات المركزية الأميركية ـ http://www.mondiploar.com/article2408.html

وقد نظما من كاراكاس (فنزويلا) الاعتداء الذي وقع في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٦م، والذي أدى إلى انفجار طـائرة تابعـة لـشركة (كوبـا للطيران Cubana de Avaiacion) أثناء طيرانها (وسقط فيها ٧٣ قتـيلاً)، وسنأتي على ذكر هذه الجريمة الشنعاء بالتفصيل:

وننقل من أرشيف وكالة الأنباء الفرنـسية فـي ٢٠٠٧/١٢/٥م: وتحـت عنوان (واشنطن تتغاضى عن أعمال "بن لادن" الكوبي).

انتقدت الكاتبة (روزا بروكس) في تعليق لها في (صحيفة لوس أنجلـوس تايمز) الطريقة الخرقاء التي تعاملت بها إدارة الرئيس الأميركي جوج بـوش مع (لويس بوسادا كاريبس)، معتبرة أن تلك الطريقة توضح الكثير حول مـا يسميه بوش "الحرب على الإرهاب".

وأضافت بروكس أن الإرهابيين يفترض أن ينظر إليهم على أنهم أعـداء البشرية جمعاء، متسائلة عن السبب الذي جعل إدارة بوش تسمح لأحد أشـهر إرهابيي العالم بالتجول بحرية عبر الولايات المتحدة.

وذكرت أن بوسادا، الكوبي المولد كان يعتبر قبـل ٩/١١ أكثـر الإرهـابيين نجاحاً في مهماته في الجزء الغربي من الكرة الأرضية، إذ يعتقد أنـه العقـل المدبر لمؤامرة تفجير طائرة مدنية عام ١٩٧٦م بعلم من CIA) مما أدى إلى (مقتل ٧٣ شخصاً بينهم عدد من الفريق الكوبي للمبارزة بالسيوف).

وقد اعتقل بوسادا على خلفية هذه القضية، لكنه اسـتطاع الهـروب مـن السجن الفنزويلي الذي كان يقبع فيه، وأشارت إلى أنه اعترف بشن (سلـسلة الهجمات التي استهدفت فنادق ونوادي ليلية في العاصمة الكوبية هافانـا عـام ١٩٩٧م! كما أنه حاول مرات عدة (اغتيال الرئيس الكوبي فيديل كاسترو).

وحسب بروكس فإن(بوسادا) يعيش حالياً بصورة غير شرعية في الولايات المتحدة، وأكدت الكاتبة أن (بوسادا) تلقى تدريبه في (مدرسة الأميركيتين) التابعة لوكالة الاستخبارات الأميركية عام ١٩٦١م.

وقالت بروكس إن (بوسادا) دخل الولايات المتحدة عام ٢٠٠٥م، وطالبت منظمات حقوقية بمحاكمته، كما طالبت الحكومتان الكوبية والفنزويلية بتسليمه لهما، لكن الإدارة الأميركية ظلت تنفي وجوده في الولايات المتحدة إلى أن كشفت ذلك صحيفة ميامي هيرالد يوم ١٧ مايو/ أيار ٢٠٠٥م) عندها اعتقلته السلطات الأميركية، لكن (ليس بتهمة الإرهاب وإنما بتهمة خرق قوانين الهجرة).

وأكدت أن إدارة بوش حاولت منذ تلك اللحظة إسقاط التهم الموجهة إلى بوسادا، ونجحت في ذلك يوم الأربعاء ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٧م عندما قالت قاضية فيدرالية إنه "لم يعد أمامها من خيار" سوى إسقاط التهم عن (بوسادا) رغم كون قاض سابق قد حكم بتسليمه لفنزويلا، وتم رفض طلبه تحت ذريعة حماية بوسادا من التعرض للتعذيب المحتمل هناك.

ونددت الكاتبة بإطلاق سراح بوسادا، مشيرة إلى وجود أدلة لا تقبل الطعن في مشاركته أو تدبيره لعمليات إرهابية مما يستدعي اعتقاله حسب المادة ٤١٢ من قانون "باتريوت آكت" التي تقضي بالاعتقال الإلزامي للأجانب المتهمين بالإرهاب.

وأضافت أنه خلال اعترافه بتنفيذ الهجمات على (الفنادق) الكوبية وصف ما قام به بأنه عمل حربي يستهدف تركيع النظام الكوبي الاستبدادي عن طريق (حرمانه من السياحة الدولية والاستثمار الخارجي).

وأرجعت بروكس سبب رفض الإدارة الأميركية القيام بأي جهد حقيقي لملاحقة بوسادا قضائياً، إلى أن محاكمة هذا الرجل قد (تفضح) بعض جرائم

CIA وتسبب إزعاجاً للمهاجرين الكوبيين الذين تعتبرهم إدارة بوش كتلة انتخابية يجب إرضاؤها.

وختمت بالقول إن المقولة "العمل الإرهابي لشخص ما قد يعتبر بالنسبة لشخص آخر عملاً في سبيل التحرر"، تجاوزتها الأحداث بعد ٩/١١ لكن حتى وإن كان الجميع سيرفض الاعتراف بذلك فإن هذه الفكرة لاتزال ماثلة في أذهان مسؤولي الإدارة الأميركية[1].

٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٦م

لعل ما حرّك المشاعر أكثر من غيره، وربما لأن العملية قد نفذت في قلب واشنطن، هي الجريمة المشتركة لـ"كوندور" و"كورو CORU" في (اغتيال) وزير الخارجية السابق في حكومة (أليندي) (أورلاندو لوتولييه) في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٦م.

فمن بين الرجال الخمسة الذين تمّ توقيفهم لاحقاً، برز ثلاثة من قدامى العاملين في "مشروع كوبا"، وقد بذلت الـ"سي.آي.أي" قصارى جهدها لكي تعرقل التحقيق وتخفي الأدلة، وعندما سيصبح رئيساً (سيصدر بوش نفسه عفواً) عن المسؤولين الذين لم يمضوا في السجن سوى سنوات قليلة، وفي ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٠م، تمّ توقيف أحدهم (السيد غييرمو نوفو سامبول) في باناما برفقة (بوسادا كاريليس) فيما كانا يحضران (لعملية تفجيرية)، ضد فيديل كاسترو الذي كان يقوم بزيارة لهذا البلد، وبعد أن حكم عليهما في ٢٠ نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٤م بالسجن ثماني سنوات ثم (حصلوا

---

[1] وكالة الأنباء الفرنسية ــ ٠٥-١٢-٢٠٠٧م ــ واشنطن تتغاضى عن أعمال "بن لادن" الكوبي.

على عفوٍ خاص[١]، في ٢٥ آب/ أغسطس التالي من (رئيسة بانامـا ميريـا موسكوزو) (الصديقة الكبيرة للولايات المتحدة)١٩٧٦م.

في عام ١٩٧٦م أصدر الرئيس الأمريكي الأسبق (جيرالد فـورد) أمـراً رئاسياً يحظر على أجهزة المخابرات الأمريكية القيام بأي عمليات اغتيال بعد الكشف عن تورطها في مؤامرة لاغتيال الرئيس الكوبي السابق فيدل كاسـترو وغيره من السياسيين الأجانب!.

ليعود (جورج دبليو بوش) لينقض هذا القرار من جديد فهو مولع بالقتـل والاغتيالات والتفجيرات.

مخدرات مقابل أسلحة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٩م كتائب الموت

إيران ـ كونترا غيت

في هذه الأثناء كانت الحرب على نار خفيفة بين واشنطن ونيكاراغوا قـد جمعت معظم هؤلاء العملاء، وقد أشرف (جورج بوش) الـذي كـان نائبـاً للرئيس الأمريكي (رونالد ريغان) على هـذه العمليـات فيمـا أدار الـسيدان (غريغ) و(نورث) المسؤول السابق في فيتنام المؤامرة، وكان سفير الولايـات المتحدة في هندوراس (السيد نيغروبونتي) حيث كان يسمّي (الوالي) _الـدور نفسه في العراق بمساعدة بريمر (الحاكم المطلق للعراق) حسب تسمية بريمر لنفسه)، قد حوّل هذا البلد إلى قاعدة عسكرية خلفية للعـدوان؛ فيمـا قامـت

[١] نفس التسميات والمصطلحات التي استخدمت في العراق (فرق الموت) (الميليشيات) (الفرق الخاصـة) ونفس الأساليب والطرق التي استخدمت في الهندوراس وفي نيكارغوا القتل الاختطاف (لقمع المعارضـة) تموين مناهضي الثوريين النيكاراغويين (نفس الأساليب التي استخدمت ضد المقاومـة فـي العـراق ـــ نيغروبونتي الصحوة) ونفسه (نيغروبونتي) كإن حاضراً في العراق كان هناك أيضاً في الهندوراس، لوموند دبلوماتيك النشرة العربية ـــ كانون الثاني/يناير ـــ٢٠٠٩م// الفريق الصدامي في وكالة المخابرات المركزية الأميركية

(كتائب الموت[1]) في الجيش الهندوراسي، الكتيبة ٣-١٦ (بقمع المعارضة)، وإذ انتقل السيد رودريغيز منديغوتيا من بوليفيا إلى حقول الأرز الآسيوية ثم إلى السلفادور، فقد راح يموّن مناهضي الثوريين النيكاراغويين (الكونترا contra)، بمساعدة السيد بوسادا كاريليس (والسيد باسولتو في الأراضي النيكاراغوية[2]).

ولتمكينه من القيام بهذه المهمة، نظّمت ال"سي.آي.أي" والأوساط المعادية لكاسترو في ميامي (في آب/ أغسطس عام ١٩٨٥م) عملية فرار السيد بوسادا كاريليس من السجن الفنزويلي حيث كان قد اعتقل بعد الاعتداء على طائرة شركة "كوبانا دي أفياسوين"، (راجع فصل (كوندور) ـ (كورو) من هذا البحث).

وبما أن الكونغرس الأميركي قد حظّر أي دعم مالي لميليشيات "الكونترا" الكونغرس يحضر والمخابرات تساعد) فقد راح نائب الرئيس (بوش) يجمع الأموال من حيثما كان وبكل الوسائل، وقد أفضت عملية بيع السلاح غير المشروعة إلى إيران، بواسطة إسرائيل إلى ما عرف بفضيحة "إيران-كونترا غيت" Iran Contragate، وعندما أصبح السيد بوش رئيساً للجمهورية

---

[1] فرق الموت، مصطلح استخدم في العديد من مناطق النزاعات في العالم و كان آخرها العراق، وكان يشير إلى المنظمات السرية في المناطق الساخنة من التي تخلق حالة ما يسمى بـ(الفوضى الخلاقة) وهي عبارة عن سلسلة لا تنتهي من أعمال القتل العشوائي والتفجير والتخريب والسرقات تمارسه هذه الفرق الخاصة في بلدان النزاعات تلك.

[2] نفس التسميات والمصطلحات التي استخدمت في العراق (فرق الموت) (المليشيات) (الفرق الخاصة) ونفس الأساليب والطرق التي استخدمت في الهندوراس وفي نيكارغوا (القتل الاختطاف (بقمع المعارضة) تموّين مناهضي الثوريين النيكاراغويين (نفس الأساليب التي استخدمت ضد المقاومة في العراق ـــ نيغروبونتي الصحوة) ونفسه (نيغروبونتي) كان حاضراً في العراق كان هناك أيضاً في الهندوراس، لوموند دبلوماتيك النشرة العربية ـ كانون الثاني/ يناير ـ٢٠٠٩م// الفريق الصدامي في وكالة المخابرات المركزية الأميركية.

برهنت لجنة مجلس الشيوخ برئاسة السيد جون كيري عن وجود تحالف بين الـ"سي.آي.أي" والمافيا الكولومبية، وفي كوستاريكا في تموز/ يوليو عام ١٩٨٩م، سوف يوجه الاتهام رسمياً إلى السيدين نورث وسيكورد، مع آخرين من دوائر الحكم الأميركي؛ لكونهم مسؤولين عن شبكة تعمل بمبدأ "المخدرات مقابل السلاح"، تمّ تنظيمها في هذا البلد أثناء الحرب ضد الساندينيين[١].

ولقد اعتمدت المخابرات الأمريكية على هذا الوسيلةِ الدنيئة واستخدمت هذا الأسلوب (المخدرات مقابل السلاح) في الكثير من بقاع العالم الثالث المتصارع فنجد ذلك في (بنما والمكسيك وأفغانستان وكولمبيا والهندوراس) وهذا يجعلنا لا نستبعد استخدام وسائل دنيئة في بقاع أخرى قد لا تكون فيها تجارة المخدرات رائجة بشكل يكفي لتمويل الإرهاب لذا يمكن أن تلجأ إلى سرقة البنوك والأموال العامة والخاصة فضلاً عن تجارة المخدرات (كما حدث في العراق.

فرق الموت

كتائب أتلاكاتل أو "(فرق الموت[٢]) هم عناصر من قوات الجيش السلفادوري والتي تم تشكيلها وتدريبها تحت إشراف (العقيد الأمريكي جون ديفيد فاغلشتاين حيث تولت مهمة تدريبها قوات (القبعات الخضراء)".

---

[١] http://www.mondiploar.com/article2408.html?PHPSESSID=e710 لوموند دبلوماتيك.

[٢] نفس التسميات والمصطلحات التي استخدمت في العراق (فرق الموت) (المليشيات) (الفرق الخاصة) ونفس الأساليب والطرق التي استخدمت في الهندوراس وفي نيكارغوا (القتل الاختطاف (بقمع المعارضة) تموّين مناهضي الثوريين النيكاراغويين (نفس الأساليب التي استخدمت ضد المقاومة في العراق ــ نيغروبونتي الصحوة) ونفسه (نيغروبونتي) كان حاضراً في العراق كان هناك أيضاً في الهندوراس.

كانت مهمة هذه الفرق القضاء على التواجد الشيوعي و(مساندة الحكومة السلفادورية المعينة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في بسط سيطرتها على السلفادور)، وقد ارتكبت (فرق الموت) العديد من (المجازر والانتهاكات لحقوق الإنسان) خلال فترة (الحرب الأهلية في السلفادور و التي امتدت لأواخر عام ١٩٩١م وذلك (بدراية من الولايات المتحدة الأمريكية وبموافقتها) [ويكيبيدا].

وسنستعرض قسما من تلك الجرائم الإرهابية الوحشية التي ارتكبتها (فرق الموت) كما اصطلح عليها السلفادوريين (ترجمة لكتائب أتلاكاتل) والإعلام العالمي في حينه تاركاً للقارئ أن يقارن بينها وبين (فرق الموت في العراق) كما سماها العراقيون في العراق أو كما سماها الإعلام هناك وبين ما حدث في السلفادور قبل أكثر من ربع قرن من الزمان والجريمة هي هي لم تتغير الذي تغير هو المكان والزمان فقط، والمخطط والجاني الحقيقي واحد وهذا ما سنتوصل إليه بعد استعراض جرائم (فرق الموت) السلفادورية!.

١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١م

السلفادور ــ (مذبحة الموزوت)

[مقتبسة بشكل رئيسي من موسوعة ويكيبيدا والمركز الدولي للعدالة]

في العاشر من ديسمبر/ كانون الأول من عام ١٩٨١م اشتبكت وحدات من (كتيبة أتلاكاتل) السلفادورية الحكومية المدربة من قبل جيش الولايات المتحدة الأمريكية) وهي إحدى الكتائب (فرق الموت) مع مجموعة من المتمردين بالقرب من قرية الموزوت، وكانت هذه الاشتباكات من ضمن عملية كانت تقوم بها قوات الجيش السلفادوري، سمتها (عملية الإنقاذ) هدفها الإطاحة بالمتمردين وتدمير مخيماتهم.

وبعد الاشتباكات توجهت (وحدات الأتلاكاتل ٩) إلى قرية موزوت، وهي قرية صغيرة ذات طبيعية ريفية توجد في القرية ساحة يحيطهـــا ٢٥ منـــزلاً وفيها مدرسة صغيرة وكنيسة كاثوليكية ومبنى ملحق بالكنيسة كـــان يعـــرف بالدير مخصص للكهنة ورجال الدين، وعند وصول الوحدات للقرية طلبوا من السكان والفلاحين الذين التجأوا للقرية، التجمع في الساحة ليسألوهم فيمـــا إذا كانوا يملكون أية معلومات عن المتمردين، ومن ثم ســـمحوا لهـــم بالـــذهاب لمتابعة نشاطاتهم وحذروهم من الهرب، وبقيت الوحدات في القرية.

اليوم التالي ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١م

في صباح اليوم التالي، قام الجنود بتجميع السكان والفلاحـــين الملتجئـــين للقرية في الساحة مرة أخرى، في البدء قاموا بفصل الرجـــال عـــن النـــساء والأطفال، ومن ثم قسموهم إلى مجموعات أصغر واقتـــادوهم إلـــى الكنيـــسة والدير وبعض البيوت، وبدؤوا (باستجواب الأفراد وتعذيبهم) وفـــي الظهيـــرة قاموا بفصل النساء والفتيات الصغار عن الأطفال، حيث قـــاموا باغتـــصابهن وقتلهن فيما بعد، بتهمة أنهن (متعاطفات مع المتمردين)، وأخيراً أقدم الجنـــود على (قتل بقية الأطفال) وبعد أن تمّ لهم قتل سكان القرية بكاملها (ما يقـــارب الـــ ٩٠٠ من الفلاحين المدنيين) أضرموا النار في مباني القرية) وبقوا لليلـــة أخرى في المكان، في أسوأ (الأعمال الوحشية ضد المدنيين) في تاريخ أمريكا اللاتينية الحديث، كما أنها نقطة سوداء في تاريخ (الحرب الأهلية السلفادورية) والتي سببت الدمار للسلفادور، ما بين أواخر السبعينيات وأوائـــل التـــسعينيات من القرن العشرين.

و بالرغم من انتشار أخبار هذه الحادثة ووصولها إلى إدارة رونالد ريغان في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الإدارة أهملتها تماماً واعتبرتها نوعـــاً

من البروباغاندا الشيوعية وذلك لأن هذه المذبحة كان يمكن لها أن تضع (الإدارة الأمريكية الجديدة في مأزق حرج نتيجة لقيام الحكومة السلفادورية والتي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعمها دعماً عسكرياً كبيراً، بانتهاك سافر لحقوق الإنسان من خلالها)، وتبعتها مجازر أخرى في القرى المجاورة لها في (مقاطعة مورازان).

القرى المجاورة

قامت (كتيبة أتلاكاتل) بالكثير من الأعمال المشابهة لما حصل في (قرية الموزوت) وذلك في القرى المجاورة لها وكانت أعمالهم الوحشية تزداد وحشية مع كل قرية كانوا يدخلونها:

_ قرية أرامبالا بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٨١م في هذه القرية اكتفى الجنود باعتقال الرجال واقتيادهم خارج القرية ليتم فيما بعد (العثور على بعض من الرجال قتلى في الجوار).

_ قرية كومارول بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٨١م في هذه القرية قاموا بتجميع السكان في الساحة واستجوابهم إلا أنهم لم يقتلوا أحداً منهم.

_ قرية لا خويا بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٨١م (فعلوا كما فعلوا في موزوت)

_ قرية لوس توريليس بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٨١م (فعلوا كما فعلوا في موزوت).

_ قرية خوكوتي أماريبو وقرية ثيرو باندو بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٨١م فعلوا كما فعلوا في موزوت).

واستمرت الحروب الأهلية في السلفادور لغاية ١٩٩٩م فماذا يمكن للإنسان أن ينتظر عندما توسد الأمور إلى قادة عسكريين قتلة يفاخرون بأنهم يقودون (فرق الموت)!.

في عام ١٩٨٩م دخلت مجموعة من الجيش السلفادوري تسمى "الجامعة الأمريكية المركزية" (Universidad Centroamericana) ... الست من القساوسة ومديرة منزلهم وابنتها، وتبين (حسب تقرير لجنة ... التابعة للأمم المتحدة) أن ١٩ من العساكر الـ ٢٦ المشاركين في ... كانوا من خريجي مدرسة الأمريكيتين!، ومنذ ذلك الحين يقوم الناشطون المطالبون بإغلاق المدرسة بالتظاهر سنويا بهذه المناسبة ... الأنظار إلى (معهد تفريخ الإرهاب) هذا (مدرسة الأمريكيتين).

ومازالت لجان ومنظمات حقوق الإنسان تسعى لإدانة المسؤولين السياسيين الأمريكيين المتورطين بجرائم الحرب السلفادورية ومذبحة الموزوت.

فقد قررت محكمة الاستئناف الدورية الحادية عشرة في ولاية أتلانتا (٣ مارس/ اذار ٢٠٠٥م نقض حكم صادر من محكمة ذات درجة أقل يقضي بأن (خوزيه غويلرمو غارسيا) و(كارلوس يوجينو فيدس كاسانوفا) ... من الناحية المدنية بمقتضى قانون ١٩٩١م الخاص بحماية ضحايا التعذيب، وذلك في دعوى مدنية كان قد رفعها شخص يعمل في كنيسة، وطبيب وأستاذ جامعي، وكان هؤلاء قد هربوا إلى الولايات المتحدة بعد أن تعرضوا لانتهاكات حقوق الإنسان على أيدي جنود من السلفادور، وكان القرار ... قضى بمنح ٥٤ مليون دولاراً أمريكيا للضحايا، غير أن محكمة الاستئناف الفيدرالية قررت بأن أولئك الضحايا لم يلتزموا بالمدة القانونية الخاصة برفع الدعاوى وهي عشر سنوات، وقد صمم رافعوا الدعوى على استئناف هذا القرار.

وعلى صعيد آخر قررت منظمة الدول الأمريكية إعادة فتح تحقيق في مذبحة (الموزوت) على أساس دليل شرعي عثر عليه علماء الانثروبولوجيا في المكان الذي وقعت فيه المذبحة[١].

ونقلاً عن مجلة النيويورك تايمز في ٢٠٠٥/٣/٨م ففي تاريخ ٧ مارس/ آذار ٢٠٠٥م أفادت المجلة بأن منظمة الدول الأمريكية سوف تعيد فتح التحقيق هذا الأسبوع في المذبحة التي راح ضحيتها المئات من الفلاحين في عام ١٩٨١م في (موزوت) بناء على أدلة الطب الشرعي الجديدة التي عثر عليها علماء الأنثروبولوجيا في الموقع، ووفقاً لمحامين يشاركون في القضية التي قتل فيها أكثر من ٨٠٠ من الفلاحين العزل في ديسمبر كانون الأول ١٩٨١م من قبل جنود من القوات المسلحة السلفادورية في موسوت، وهي قرية في جبال المنطقة موراسان، بالقرب من حدود البلاد الجنوبية، والتي قام بها جنود من كتيبة مدربة ومجهزة من قبل الولايات المتحدة، واتهم الفلاحين بتعاطفهم مع المتمردين، والمنظمة (منظمة الدول الأمريكية ـــ O.A.S) تدرس ما إذا كانت الجريمة قد تمت بموافقة الحكومة السلفادورية[٢].

١١ سبتمبر ٢٠٠١م

في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م اعتبر (الرئيس بوش) أن الحظر الذي أصدره الرئيس الأمريكي الأسبق (جيرالد فورد) عام ١٩٧٦م الذي يحظر على أجهزة المخابرات الأمريكية القيام بأي عمليات اغتيال لا يشمل عناصر تنظيم

---

(١) (المركز الدولي للعدالة) http://www.ictj.net/arabic/nl03-15-05.html

(٢) مجلة النيويورك تايمز في ٢٠٠٥/٣/٨م
http://www.nytimes.com/2005/03/08/international/americas/08salvador.html?_r=1&pagewanted=all

القاعدة والإسلاميين المتطرفين على أساس أن اغتيال مثل هذه العناصر لا يختلف عن قتل جنود الأعداء في ساحات المعارك.

وأشار أعضاء ديمقراطيون في الكونغرس إلى أن برنامج الاغتيالات بمساعدة عناصر بلاك ووتر كان واحداً من برامج مخابراتية عديدة أخفتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش عن الكونجرس(١).

٢٠٠٤م

وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (سي آى أي) استأجرت عام ٢٠٠٤م متعاقدين (مرتزقة) من شركة الأمن الخاصة بلاك ووتر للعمل ضمن برنامج يهدف إلى رصد وتصفية عناصر تابعة لتنظيم القاعدة.

وكانت أجهزة المخابرات الأمريكية قد لجأت خلال السنوات القليلة الماضية إلى عناصر من خارجها لتنفيذ بعض المهام المثيرة للجدل بما في ذلك استجواب السجناء، وقال المسؤولون إن وكالة المخابرات المركزية لم توقع عقوداً رسمية مع بلاك ووتر لهذه المهمة لكنها وقعت اتفاقات فردية مع كبار مسؤولي الشركة بما في ذلك مؤسسها إريك برنس.

إن فكرة استعانة المخابرات المركزية بعناصر من خارجها أو ما يمكن اعتبارهم مرتزقة لتنفيذ عمليات اعتقال وقتل أثارت قلق المدير الجديد للوكالة بعد ذلك ليون بانيتا الذي دعا إلى اجتماع طارئ لكي يبلغ الكونجرس بالبرنامج الذي احتفظت بتفاصيله السرية.

وتحدث العديد من المسؤولين الحاليين والسابقين في الإدارة الأمريكية، بشرط عدم الكشف عن هويتهم، عن البرنامج السري في حين رفض بول

---

(١) مارك مازيتي ـ نيويورك تايمز// صحيفة الشروق الجمعة ٢١ اغسطس ـ آب
http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=96242

جيمجليانو المتحدث باسم وكالة المخابرات المركزية تقديم أي تفاصيل عن البرنامج الملغى ولكنه قال إن قرار بانيتا، بشأن (برنامج الاغتيالات كان «واضحاً ومستقيماً[1]»).

وأبلغ نائب الرئيس الأمريكي السابق ديك تشيني مسؤولي وكالة المخابرات بأنهم غير مضطرين لإبلاغ الكونجرس بالبرنامج لأن الوكالة لديها بالفعل تفويض بقتل عناصر القاعدة.

ونعود لنذكر بشهادة الشاهد الثاني في جريمة ساحة النسور التي ارتكبها مرتزقة بلاك ووتر حينما قال: إن (برنس) ينظر إلى نفسه (كمقاتل صليبي مسيحي موكلة إليه "مهمة إبادة المسلمين ومحو العقيدة الإسلامية من على وجه الأرض") ولذا تعمد إرسال رجال إلى العراق يشاركونه هذه الرؤية ويؤمنون بالتفوق المسيحي، كما أن برنس كان يعلم هذا وتعمد أن (ينتهز هؤلاء الرجال كل الفرص الممكنة لقتل العراقيين) والعديد منهم كانوا (يستخدمون أسماء وألقاباً متخذة من أسماء فرسان مالطة الصليبيين)، ونعود لنذكركم بالتاريخ الذي بدأنا منه البحث عن الجذور التاريخية للإرهاب: عام ١٠٧٠م بداية ظهور (فرسان مالطة).

٢٨/ يونيو ـ حزيران ٢٠٠٩م

صفحة جديدة!

في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م أطيح برئيس هندوراس مانويل زيلايا بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية! وفي ظل الإدارة الأمريكية الجديدة! وفيما كان الرئيس (أوباما) يصرّح أن "الرئيس الوحيد للهندوراس هو مانويل

---

(١) مارك مازيتي ـ نيويورك تايمز// صحيفة الشروق الجمعة ٢١ اغسطس ـ آب http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=96242

زيلايا"، كانت وزيرة خارجيته هيلاري كلينتون من جهتها تعطي جرعة أوكسجين للانقلابيين (golpistas) مقترحة وساطة الرئيس الكوستاريكي أوسكار آرياس، واضعة بذلك منظمة الدول الأميركية وحكوماتها اليسارية خارج اللعبة، وفي واشنطن تمارس ضغوطاً شديدة ضد السيد زيلايا (الرئيس المخلوع)!.

وكان السيد (هوغو للورنس) سفير الولايات المتحدة في الهندوراس منذ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٨م، والذي كان في العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣م مديرا لشؤون بلاد الأنديز (المعنية بفنزويلا عند محاولة الانقلاب العسكري فيها) في مجلس الأمن القومي الأمريكي، وكان في الأيام التي سبقت ٢٨ حزيران/ يونيو٢٠٠٩م قد شارك بحسب صحيفة "نيويورك تايمز" (الصادرة في ٣٠ حزيران/ يونيو) في الكثير من الاجتماعات مع "المسؤولين العسكريين (الإنقلابيين) هناك ومع زعماء المعارضة"!.

فهل كل هذا لعبة مزدوجة من واشنطن؟ وهل هناك خلافات بين البيت الأبيض والفريق الثنائي المتمثل بوزارة الخارجية والبنتاغون؟ أم إنها صفحة من الإرهاب السري جديدة يفتحها العهد الجديد والإدارة الجديدة التي لا تمتلك أي تبرير لإسقاط أنظمة ديمقراطية مستقرة ويكفي أن نعرف أنه وخلال فترة شهرين من عمر الإنقلابيين حصل في (الهندوراس) خمسة عشر اغتيالاً سياسياً وأكثر من مائة مفقود! ويكفي أن نعرف أن اعتراضات حدثت بين إدارة (الرئيس المخلوع زيلايا) وبين إدارة شركة (شيكيتا) وهو الاسم الجديد لشركة يونايتد براندز التي كانت السبب بالإطاحة بالرئيس الهندوراسي الجنرال لوبيز اريلانو في ١٩٧٥م وهي الاسم الجديد لشركة يونايتد فروت

الأمريكية سيئة الصيت التي أسقطت حكم أربـــاز فـــي غواتيمـــالا فـــي ١٨ حزيران/ يوليو ١٩٥٤م[١].

الخاتمة

إذا كنا قد تحدثنا وطوال هذا البحث عن جذور الإرهاب الوحشي فقد كنـــا نتحدث عن مؤسسات ومدارس وهيئات رسمية وغير رسمية ولكنا لم نوســـع دائرة الاتهام وبقينا ضمن حدود النصوص المنقولة من المـــصادر الموثوقـــة والمعتبرة (على الأقل من المنظور الأمريكي) ولم نتهم أمريكا بمجملها نظاماً وشعباً كما اتهمها الكاتبان: (جون بيلامي فوستر وروبرت دبليو ماكشنـــسي) في مؤلفهما الشهير: (الفيروس الأميركي.. فضح الإمبراطورية الأميركيـــة). عندما يقولان: (إن الإمبراطورية الأميركية الراهنة هي كـــالفيروس المنتـــشر في العالم، وليس لها علاقة بإحلال السلم العالمي) ويذهب المحرران بعيداً في التاريخ ليقولا: (إن جذور الإمبريالية الأميركية تعود إلى هزيمـــة المـــسلمين على يد الأسبان في القرن الخامس عشر، واكتشاف "العالم الجديد" مـــن قبـــل كولومبس الذي اتبعه حرب الإبادة ضد الهنود الحمر[٢]).

وفي ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢م كتب (الصحفي ماثيو أنجيل) في صحيفة (الغارديان) البريطانية يقول: (في بلاد يزيد عدد الذين يرتـــادون الكنائس فيها عن عشرين ضعفاً عمّا هو في بريطانيا (٤٠% مقابل ٢%) نجد أن العلاقة بين المعتقد الديني والسياسة قوية جداً).

---

[١] لوموند ديبلوماتيك سبتمبر ـــ أيلول ٢٠٠٩م العدد (٦٦٦)

[٢] الفيروس الأميركي.. فضح الإمبراطورية الأميركية // جون بيلامي فوستر وروبرت دبليو ماكشنسي // عرض/ كامبردج بوك ريفيوز // الجزيرة ـــ المعرفة // ٢٠٠٥/٢/٨

ونقلاً عن: د. محمد مخلوف وهو يناقش كتاب (العالم السري لجورج بوش) ما نصه: (وعلى أساس تأويلات دينية يؤيد عدد من الأشخاص النافذين في الإدارة الأميركية الحالية من أمثال (جون أشكروفت) و(توم دو لاي) الأصوليين المسيحيين سياسة متحيزة دون تحفظ لإسرائيل) (وليست قوى اليمين المتطرف المسيحي هي وجدها الفاعلة في إدارة بوش، إذ يوجد بعض العناصر في الفريق الرئاسي ممن يعدون الأكثر تشدداً خاصة في دعمهم لعملية (حرية العراق)، يدافعون عن أطروحات شبيهة تماماً بأطروحات نظرائهم الأصوليين).

ومن المعروف أن (مركز السياسة الأمنية) من المراكز المهمة في صناعة السياسة الأمنية الأمريكية والذي كان يرأسه (دوغلاس فيث) والذي أصبح فيما بعد نائب وزير الدفاع الأميركي يلخص هذا المركز السياسة الأمريكية بـ (تشجيع السلام بواسطة القوة[1])!.

وقد لا نستغرب وجود مثل هذه الأفكار الدموية الشاذة والمتخلفة والهمجية على أعتاب القرن الواحد والعشرين كما أن ليس من المستغرب بقاء مثل هذه الأفكار المتخلفة إلى هذا اليوم، ولكن المستغرب والمستهجن أن يتمكن مثل هذا الفكر ومثل هذه العقلية الجاهلة المتخلفة الوحشية من التأثير على مراكز إتخاذ القرار وتتمكن من أن تؤثر على مجريات الأحداث وأن يكون لها دور في سياسة القرن الواحد والعشرين!.

وأخيراً بداية جديدة

---

[1] العالم السري لجورج بوش هكذا انزلقت الرئاسة الأميركية جنوباً ـ علامات استفهام تطرحها الصلات الليكودية، عرض ومناقشة: د. محمد مخلوف
http://www.alitijahalakhar.com/archive/130/out_of_theway130.htm

ويبقى البحث مستمراً في جذور الإرهاب الذي زرعته الإدارات وبعض الأجهزة الأمريكية في العالم ولو شاء الله لاستكملنا البحث في بعض أفرعه الظاهرة في العراق وأفغانستان والجزائر والسودان.

وإذا تكلمنا عن الوقائع والأحداث التاريخية والمعاصرة والأجهزة والمؤسسات المتعلقة بالإرهاب فلابد لنا أيضاً من تسليط الضوء على بعض قادة الإرهاب المعاصرين من أمثال (جورج بوش الأب وجورج بوش الابن ورامسفيلد و ديك تشيني ونيغروبونتي وبريمر وإريك برنس...).

ولابد من تسليط قليلاً من الضوء على مفهوم (تدويل التعذيب) (وهو مصطلح دبلوماسي لمفهوم (تدويل الإرهاب) من خلال الوثائق التي أرادت المملكة البريطانية طويها كي تحافظ على هيبة المملكة التي (كانت) لا تغرب عنها الشمس.

لابد أيضاً من كشف (بعض) الجهات الأوربية التي ساهمت في سحق الإنسانية وتدمير حرية الإنسان وذلك ما سنفعله بتوفيق من الله إن كان في العمر بقية وإن فتح الله علينا..، فالأمر كبير جداً ويحتاج إلى تضافر جهود كبيرة لمعرفة حجم الجريمة ومقدار بشاعتها وانحرافها عن كل المعايير الإنسانية والدينية والقانونية.

نتائج البحث

بسبب رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في السيادة على العالم خصوصاً بعد أن قادت الحلفاء في الحرب العالمية الأولى وانتصارها العسكري الكبير على الأسطورة الألمانية وتدمير اليابان وبدء مرحلة شيخوخة بريطانيا العظمى والحرب الباردة على سيادة العالم مع الاتحاد السوفيتي كل ذلك دفع بالولايات المتحدة الأمريكية ومنذ عام ١٩٤٥م، إلى أن تنهج سياسة جديدة

فأطلقت للكثير من أجهزتها العنان بدون ضـــابط ولا رادع وتحايلـــت علـــى الدستور والقوانين الأمريكية فـضلاً عـن الأعـراف والقـوانيين الدوليـة واستطاعت بعض المنظمات الدينية (اليهودية والمسيحية) المتعصبة واليمينيـة المتطرفة النفوذ إلى عقل الإدارة الأمريكية في فترات كثيرة من تاريخ أمريكا الحديث والمعاصر لتسوغ للجريمة وتبررها وتلبسها لبـوس دينيـة وعرقيـة متعصبة وتمتد بالتاريخ إلى الأعماق الجاهلة لتنتـزع رموزهـا وشخوصـها ومثلها منه.

وما جرائمها في العراق إلا امتداد لتلك العقلية ولتلك العقائـد الباليـة ولـذلك التاريخ المخيف والدامي!، ومن خلال بحثنا المتقـدم فـي مراجعـة تـاريخ الإرهاب الحديث وأصوله الفكرية نسجل الملاحظات الآتية:

❖ إن جذور الإرهاب الحالي في العالم (أمريكية) بامتياز سواء ما قامت به (وكالة المخابرات الأمريكية) أو (البنتاغون) بشكل مباشر أو غير مباشر معلناً أو سرياً عن قرب أو من بعد أو ما قامت به أجهزة أو حكومات أو عصابات أو ميليشيات غير أمريكية تـرتبط أو (لا تـرتبط بـالأجهزة) الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية بشكل معلن أو رسمي، وإن الكثيـر من تلك الجرائم الوضيعة حدثت بعلم أو برعاية أو بتحريض أو دعم أو تغطية أو تستر من إدارة الولايات المتحدة الأمريكية في تلك البلدان.

❖ إن الغالبية العظمى من تلك الجرائم حدثت بشكل سري وما أعلن عنه أو تمّ كشفه يتم فوراً استنكاره ورفضه والتخلي عنه وعن القائمين به مـن قبل الإدارة الأمريكية، كما إن قسما كبيرا منـه يحـدث تجـاوزاً علـى الدستور الأمريكي والقوانين والأعراف الأمريكية وقسم كبير مـن تلـك الجرائم تحدث من دون علم الكونغرس الأمريكي بها أو بالتحايل عليـه

وعلى القوانين والأعراف الأمريكية فضلاً عـن الأعـراف والقـوانين الدولية والتشريعات السماوية.

❖ إن تلك الإدارات الموغلة في الجريمة لها فـضل الـسبق فـي إدخـال التكنولوجيا المتطورة في تنفيذ تلك الجرائم والتستر عليها وإخفاء الأدلة، كما أن لها السبق في المبالغة في الوحشية وقتل الأبرياء تحـت ذرائـع ومبررات غير إنسانية ومنها (إسقاط الطائرات المدنية وتفخيخ السيارات والتفجير عن بعد والتفجير بواسطة الصواريخ الذكية والتفجيرات وسـط السكان العزل واستخدام القتلة المتوحشين وهدم دور العبادة والمـدارس على اللاجئين فيها والتهجير العرقي والطائفي الوحشي والإبادة الجماعية واستخدام السموم والمواد الكيمائية الفتاكة...إلخ.

❖ إن الفضل في إنشاء (فرق الموت) يعود إلى (وكالة المخابرات المركزية الأمريكية) (فرق الموت، مصطلح استخدم فـي العديـد مـن منـاطق النزاعات في العالم وكان آخرها العراق، وكان يـشير إلـى المنظمـات السرية في المناطق الساخنة التي تخلق حالة ما يـسمى بـــ (الفوضـى الخلاقة) وهي عبارة عن سلسلة لا تنتهي من أعمـال القتـل العـشوائي والتفجير والتخريب والسرقات تمارسه هذه الفرق الخاصـة فـي بلـدان النزاعات تلك.

❖ إن الولايات المتحدة الأمريكية هي أول من أنشأ مدرسة خاصـة لتعلـيم الإرهاب (مدرسة الأمريكيتين) ولازالت هذه المدرسة قائمـة لحـد الآن تحت مسميات مختلفة.

❖ الإدارة الأمريكية (الجمهورية) في (الحقبة البوشية) هي أول من شرعت الإرهاب واعتمدته بشكل علني في تنفيذ سياستها كأداة من أهم أدواتهـا

السياسية عبر (دبلوماسية القوة) و(فرض الديمقراطية) و(الصدمة والرعب) و(الفوضى الخلاقة)... إلخ.

❖ اعتمدت السياسة الأمريكية في الكثير من الأحيان على إثارة النزاعات الإقليمية بين الدول والنزاعات والفتن العرقية والطائفية والحزبية بين أفراد الشعب الواحد وتغليب جهة أو عنصر أو طائفة أو فئة أو عرق على آخر واستخدمت الشعب في ضرب الشعب ومارست سياسة فرق تسد البريطانية بشكل متعسف لتمزيق الكيانات الوطنية.

❖ استغلت الإدارات الأمريكية في كل مناطق الصراع سواء في (أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا (جهل وتخلف وبؤس) شعوب تلك المناطق البائسة من العالم وتطلعهم إلى التغيير والحضارة مما جعلهم يسلمون قيادهم لتلك الإدارات وسهّل لهم السيطرة على تلك الأمم والشعوب ولكن ما أن تستفيق تلك الشعوب من ذلك الوهم الخادع حتى تبدأ رحلة التحرر وعودة الوعي.

❖ في الوقت الذي تدعي فيه الإدارة الأمريكية دعمها للأنظمة المنتخبة والديمقراطية؛ فإنها في نفس الوقت أسقطت بعض الأنظمة الوطنية المنتخبة ودعمت بعض الدكتاتوريات وأسقطت ديمقراطيات.

❖ عندما تفشل الإدارة السياسة الأمريكية في أي مكان في العالم في فرض أجندتها بالطرق السلمية (الناعمة)؛ فإنها سرعان ما تلجأ إلى السياسة (الصلبة) وابتدعت (هيلاري كلنتون) أخيراً نوعاً جديداً من (السياسة الذكية) وهي استخدام القوة بشكل محدود وصاعق بغلاف من السياسة الناعمة وعلى رأس سياساتها الخفية تلك سياسة المؤامرات والاغتيالات والتصفيات السياسية وصولاً إلى المجازر الوحشية التي حدثت في التاريخ المعاصر.

❖ للولايات المتحدة الأميركية سجل طويل وحافل في التدخل المباشر أو غير المباشر.. وكما يأتي: الصين ١٩٤٥م، اليونان ١٩٤٧م إلى ١٩٤٩م، كوريا ١٩٥٠م إلى ١٩٥٣م، إيران ١٩٥٣م، غواتيمالا ١٩٥٤م، لبنان ١٩٥٨م، الكونغو ١٩٦٠م إلى ١٩٦٤م، كوبا ١٩٦١م، إندونيسيا ١٩٦٥م، جمهورية الدومينيكان ١٩٦٦م، تشيلي ١٩٧٣م، لبنان ١٩٨٢م إلى ١٩٨٤م، أنغولا ١٩٧٦م إلى ١٩٩٢م، غرينادا ١٩٨٣م و١٩٨٤م، أفغانستان ١٩٧٩م إلى ١٩٨٩م، السلفادور ١٩٨١م إلى ١٩٩٢م، نيكاراغوا ١٩٨١م إلى ١٩٩٠م، بنما ١٩٨٩م و١٩٩٠م، العراق ١٩٩١م، الصومال ١٩٩٢م إلى ١٩٩٤م، هاييتي ١٩٩٤م، البوسنة ١٩٩٥م، يوغسلافيا ١٩٩٩م، أفغانستان (٢٠٠١م ــ ؟) والعراق (٢٠٠٣م ــ ؟).

❖ الحقيقة التي لا شك فيها أن الاحتلال مرافق للجريمة ولانتهاك حقوق الإنسان وهو ذاهب ماحق لا محالة، ولابد من أن يأتي يوم وتسفر الحقيقة المخنوقة عن كل ما ارتكب في هذه الأرض من جرائم وعندها سيكون السؤال صعباً لماذا؟، وسيسقط السفاحون ويفتضح المجرمون وينكشف الزيف وإما ما ينفع الناس ويحافظ على كرامتهم وحريتهم فهو ما كث في الأرض لأنه أصالة وحضارة وما دونه تخلف وزبد.[1]

المراجع:

- موسوعة وكيبيدا

---

[1]. يسرني أن أستقبل من أساتذتنا.وزملائنا والقراء الكرام ما يخدم تكملة هذا البحث على العنوان (usa_u47@yahoo.com).

•هل تخفي زبدة الفول السوداني الوحشية الأميركية؟، بقلم الكاتبة الهندية: أورانداتي روي عن صحيفة الجارديان اللندنية. ترجمة حصة منيف.

• عودة أيلول، بقلم الكاتبة الهندية أروانداتي روي. ت: حصة منيف.

• الفريق الصدامي في وكالة المخابرات المركزية الأميركية ـ أكثر من خمسين عاماً من "الضربات الملتوية"، هيرناندو كالفو أوسبينا، المركز الدولي للعدالة.

• الفيروس الأميركي.. فضح الإمبراطورية الأميركية، جون بيلامي فوستر وروبرت دبليو ماكشنسي.

• العالم السري لجورج بوش.. هكذا انزلقت الرئاسة الأميركية جنوباً .. علامات استفهام تطرحها الصلات الليكودية، عرض ومناقشة: د. محمد مخلوف.

• ريتشارد هيلمز كبير الجواسيس الأميركيين ـ المركز العربي للدراسات المستقبلية

• عودة الفاشية/ توماس شيهان/ صادر عن جامعة نبراسكا للإعلام ١٩٩٨ .

• شبكة الصحافة غير المنحازة.

• الولايات المتحدة الأمريكية...الدولة المارقة!، وليام بلوم.

• فرصة ثانية.. ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، زبغنيو برجينسكي.

• رواية "باولا "، إيزابيل الليندي، ١٩٩٤م.

• عولمة التعذيب، محمد الحوراني، مركز الراية للتنمية الفكرية جدة ٢٠٠٧م.

• تقرير واشنطن// العلاقة بين الدولة والدين في أمريكا – ريا ميارسكوف // الدين كمبرر للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ـــ عادل الدقاق // تـــأثير المسيحية الصهيونية في السياسة الأمريكية ـــ زياد أبو الريش // الاغتيـــالات السياسية في التاريخ الأمريكي// غونزاليس: آخر فضائح إدارة بوش التـــي لا تتوقف // احتضار أجندة التحول إلى الديمقراطية// فساد أعضاء الكونغرس.. بين معضلة فصل السلطات والحقوق الدستورية ـــ شابنام أسلم.

• صحف ومجلات ودوريـــات ((لوموـــد دبلوماتيـــك// نيويـــورك تـــايمز// نيوزويك// وكالة الانباء الفرنسية ووكـــالات أنبـــاء// الجارديـــان اللندنيـــة// واشنطن بوست// صحيفة الشروق المصرية// الوقـــت البحرينيـــة// الكفـــاح العربي// الأهرام// المستقبل اللبنانية// الأسبوع الأدبي)).

• مجموعة خطب لبوش الابن ومنها (الاستراتيجية الجديدة في العراق).

• مجموعة رسائل وزارة الخارجية الأمريكية.

• تقرير كوبا بشأن القرار رقم ٥٩/١١ الصادر عن الجمعية العامـــة للأمـــم المتحدة.

• مواقع انترنت عامة (الجزيرة نت// شبكة الأخبار الإسلامية// إســـلام أون لاين// الملف).

مقالات

الاحتلال في مأزق متصاعد فهل ننقذه بالمشاركة في الانتخابات؟

طلعت رميح[1]

سؤال اللحظة في العراق الآن هو مإذا عن الانتخابات، وفي الإجابة عن السؤال يبدو الأمر واضحاً بجلاء أمام عيون الوطنيين من كل اتجاه، فالانتخابات تأتي في إطار لعبة العملية السياسية التي شكّلها المحتل الأمريكي منذ لحظة غزو واحتلال بغداد وحتى الآن، وهو حلقة في سلسلة متصلة من عمليات الإلهاء السياسي التي تظهر نتائجها على كل تراب الوطن لا في داخل المجتمع فقط، وهو قصد في البداية ملء الفراغ الذي أحدثه تحقيقاً لأهدافه، بإنهاء النظام السياسي، وتحطيم جهاز الدولة وصولاً إلى مخطط تفكيك المجتمع، كانت تلك هي بديلة الاحتلال لما كان من قبل، كما جاءت وفق مقاييس تحقيق أهدافه، وهو ابتغى منها إضفاء مشروعية لوجوده مسيطراً على الوطن، من خلال حكم يديره هو فعلياً، ويكون في الظاهر حكماً "عراقياً" باللغة وأشكال الوجوه والسحنات، لا بالفكر ولا السياسة، وقد ظهر الأمر جلياً في عقد اتفاقات لتأبيد الاحتلال مع هذا الحكم الذي يديره هو، إذ كل من تابع ويتابع ردود فعل الاحتلال على عقد تلك الاتفاقية؛ فإن وسائل

---

(1) خبير ومحلل سياسي واستراتيجي (رئيس تحرير سلسلة استراتيجيات).

الإعلام الأمريكية والحكومية قد رددت على السواء أن الحكم استمد شرعيته في التوقيع من خلال أصوات الناخبين، والأخطر أنه سعى إليها واستخدم كل قوته العسكرية والسياسية والإعلامية لفرضها لتشكيل حالة حكم "عراقية الشكل" تقوم بمواجهة المقاومة ليبدو الصراع عراقياً عراقياً.

هي انتخابات تشكل امتداداً لما جرى من قبل، أو هي ليست حدثاً منفصلاً لا عن نظائرها التي جرت والأشد أهمية أنها ليست منفصلة عن الأجواء التي جرت في سابقاتها، ولا حتى هي مختلفة على صعيد العناصر والمجموعات المشاركة فيها، فهي تجري في جانبها العام على أساس لعبة المحاصصة الطائفية والعرقية والجهوية، والمشاركة فيها تعزز هذا الأساس وتمكن له، وتحقق للمحتل التمكين من تثبيت مشروع المحاصصة والانقسام في العراق، وهي تجري في ظل سطوة ذات العناصر والمجموعات المتعاونة مع الاحتلال منذ يومه الأول، والمشاركة فيها تعزز قوة تلك المجموعات ونفوذها، وهي تجري تحت ضغط قوات الاحتلال والأمر لا تخطئه العين، إذ سفراء ومسؤولين أمريكيين وبريطانيين وإيرانيين، هم من يضغطون ويرتبون مواد القانون وعملية التصويت والتوقيت والقوائم واللعبة كلها، ووجودهم لا يعكس قوة حضورهم الشخصي؛ بل هو تذكير بالعصا التي بأيديهم، فكيف نفهم مغزى أن السفارة الأمريكية في العراق هي الأكبر والأضخم بين السفارات الأمريكية في العالم، هل جرى هذا لمجرد توسعة مساحة السفارة لكي تضم متنزهات أم لاستيعاب موظفين صاروا يمسكون بكل مفاصل الدولة والحركة السياسية في العراق، بالارتباط مع دور القوة العسكرية للاحتلال على الأرض.

تغيير الجياد

لكن هناك من يمكن أن يتصور تحت ضغط الظروف والأوضاع القاسية التي يعيشها العراق أو وقوعاً في حبائل خداع الضخ الإعلامي، إن تغيير الجياد سيغير اتجاه حركة العربة؟، بينما تغيير الجياد قد يعطي العربة قدرة على الحركة لكن في ذات الاتجاه، وإن أمثال هؤلاء لا يدركون أن مشكلة توجيه العربة هي في من يتولى التوجيه لا في الجياد، وهناك من يتصور أن من صمم العربة ليس هو من حدد قدرتها، بينما هو من حدد قدرتها على الحركة والمناورة وحدد صلاحياتها، وهناك من يتصور أن بإمكانه تحويل العربة التي تجرها الجياد إلى عربة قادرة على الحركة الميكانيكية السريعة بينما البشرية كلها، لم تلجأ إلى ذلك، بل صنعت العربة الميكانيكية بديلاً للعربة التي تجرها الجياد، والمعنى أن تغيير اللعبة القائمة في العراق كلها هو ما يمكن من تغيير أسس الحكم في العراق من العمل في ظل توجيهات الاحتلال إلى إعادة البناء الوطني والاستقلال.

والقصد أن هناك من يتصور أن بإمكان الانتخابات التي قد تغير الجياد، أن توفر القدرة على تغيير اتجاه النظام السياسي، من نظام طائفي ومحاصصة وجهوي وعرقي بغيض إلى نظام سياسي وطني يحقق مصالح العراق الوطنية، ناسياً أن الجياد المسموح لها بجر العربة هي من ذات الإسطبل والعناصر المرتبطة بالاحتلال، والقصد أن هناك من يتصور أن بإمكان التصويت أن يأتي بمن هم وطنيون قادرون على تحقيق مصالح الناس وتحسين أوضاعهم، دون إدراك أن المشكلة هي في النظام الذي شكله الاحتلال، إذ هو نظام مصمم لمنع وصول الوطنيين المخلصين؛ بل هو تأسس من أجل حربهم وأن وظيفته هي استبعاد احتمال وصولهم إلى السلطة السياسية (التشريعية أو التنفيذية)، إذ الاحتلال لم يأت إلى العراق بالقوة

العسكرية لتحقيق مصالح شعب العراق، أو لكي يسلم العراق إلى أهله بالديمقراطية، وهو الذي قتل ودمر وهدم وأباد وحارب كل من هو وطني وقومي وإسلامي بطريقة حرث الأرض من كل ما هو إنساني، أليس في المشاركة في الانتخابات تصديقاً لمقولات المجرم بوش بأنه غزا العراق واحتله من أجل تحقيق الديمقراطية، رغم ما قيل من الذين عملوا معه بأن قرار الغزو كان متخذاً منذ وصوله البيت الأبيض للاستيلاء على النفط وتدمير العراق لمصلحة الكيان الصهيوني؟.

المعادلة واضحة: ما جاء بعد الاحتلال، هو لتحقيق مصالح الاحتلال وأهداف الاحتلال، إذ هو القوة التي سيطرت على الأرض ومن يدفع للزمار يسمع اللحن الذي يريد، وما جاء بعد الاحتلال لا يمكن تغييره إلا بإنهاء الاحتلال، وبذات الطريقة التي حدث بها الاحتلال، وإن الأحذية الغليظة لجنود الاحتلال لا تتواجد والآليات والدبابات والطائرات لا تجثم على صدور شعب العراق إلا لحماية النظام السياسي الذي شكله الاحتلال، تلك الأوضاع لا تسمح لأي عنصر وطني بالنفاذ إليه ولو حتى بطريق الخطأ.

والأخطر أن المشاركة في لعبة تبديل الجياد، وسط كل تلك الأوضاع، تعطي انطباعاً خاطئاً لدى الإنسان العراقي، الذي يعيش كل هذه الظروف بالغة القسوة.

الأسئلة العكسية

في التعامل مع حالة الانتخابات الجارية في العراق حالياً، يبدو سؤال اللحظة هو كيف يجري النظر لها؟، لكن السؤال يطرح أسئلة عكسية، إذ مجرد السؤال عن ما هو معلوم تطرح التساؤلات عن سبب طرح السؤال لا عن الإجابة، على اعتبار أن الإجابة محددة ومعروفة، وما ينطبق على

الانتخابات الماضية هو ذاته، الأسئلة التي يطرحها هذا التساؤل، هي وما الذي تغير حتى تتغير النظرة للسؤال والإجابة، ما الذي تغير حتى نتصور أن بالإمكان قلب نظام مرتبط ومشكّل تحت حراب الاحتلال، من خلال صناديق انتخابات تجري وفق قانون وضعه الاحتلال ورجاله على مقاسهم وسلطتهم، وفي ظل وجود قوة الاحتلال العسكرية؟، وما الذي تغير في التنظيمات والأشخاص المشاركة في ذات اللعبة القديمة التي هي ذاتها المشاركة في الجديدة؟، هل صار مسموحاً مثلاً أن يذهب الناس للتصويت لمن يعبرون عن مصالح الوطن أم أن الخيار محصور في ذات الصنف الذي شارك في القتل الطائفي وفي النهب والسلب لثروات العراق؟، ثم ما الذي تحقق من الانتخابات السابقة، حتى نأمل في أن تحقق مثل هذه الانتخابات أمراً لمصلحة العراق؟، أليس الكلب الأمريكي ما يزال يؤدي دوره في "شمشمة" من سيدخل عضواً في البرلمان ليكون الكلب رقيباً يدقق في اختيار المنتخبين؟.

وواقع الحال، أن الظروف التي يعيشها الإنسان العراقي هي جد مؤلمة ومؤرقة وقاتلة، والإنسان يحاول تلمس بعضاً من الأمل من أي باب أو طاقة نور من أي اتجاه، لكن الإشكالية هي أن ما نراه واقعاً في لعبة الاحتلال ليس إلا أمراً عبثياً ليس إلا تجديداً إعلامياً لذات الخطاب القديم، وليس إلا خداعاً متطوراً للناس مع الحفاظ على ذات الخصائص، وليس إلا محاولة لجني نتائج فكرة غرس اليأس في صفوف الناس وتحويلها إلى فعل إيجابي لمصلحة الاحتلال، وليس إلا تواصلاً لعملية اختبار مدى انهاك الاحتلال للإرادة الوطنية للمجتمع العراقي، جراء الغزو والقتل وأعمال تفكيك المجتمع ونشاط العملاء، وليس إلا تجديداً لمحاولة استيعاب المجتمع في داخل دوامة الاحتلال بإعطاء آمال كاذبة ومخادعة على طريقة الجمع بين ارتكاب الجريمة وادعاء الخير في ذات الوقت.

لكن الشعوب والحركات الوطنية تتعلم من تجاربها، وفي النموذج الأوضح لذلك ما وصلت إليه الخديعة بالسلطة الفلسطينية، نموذجاً قاطع الدلالات، كان الخطأ هو في تصور أن الاحتلال يتنازل عن احتلاله دون استخدام القوة، وأن صناديق الانتخاب وبناء السلطة الفسطينية تحت الاحتلال ممكن؟، وأن إجراء انتخابات سيجعل العالم يعترف بها وبنتائجها؟، ألم تأت حماس للسلطة؟ ماذا جرى؟ وإلى أين وصلنا الآن؟، عباس يقول الخلاصة الآن – بغض النظر عن أهدافه أيّما سيقدم عليه من بعد– لا إمكانية لبناء سلطة وطنية في ظل الاحتلال.

التفجيرات والانتخابات

المتابع للإعلام التابع للحكم الراهن في العراق وللإعلام العربي والدولي الدائر في فلك الولايات المتحدة، يشعر وكأن ما في العراق محصور في عمليات القتل العشوائي وأخطرها الأربعاء والأحد الداميين من جهة، وفي عمليات وألاعيب العملية السياسية من قانون الانتخابات والصراعات بين المتعاملين والمتعاونين مع الاحتلال والتآلفات والتحالفات والانفضاضات والصراعات من جهة ثانية، وقضايا الصراعات العرقية حول بعض المناطق وأهمها واقعة كركوك التي يحاول المستعمرون والمحتلون وأعوانهم جعلها نقطة صراع على تقسيم العراق.

تلك هي صورة المشهد العراقي كما ترسمه أجهزة إعلام الاحتلال ومن ارتبط من العربية بها، وهي صورة متكاملة متناغمة رغم ما يجري فيها من تنافر وصراعات وما يسيل فيها من دماء أهل العراق، وإذا شئنا التحقيق أكثر، فتلك هي الصورة الحقيقية أو الواقع الفعلي لخطة تحقيق وإجراء الانتخابات!.

ففي الجانب الأول: فإن قتل المدنيين هو وسيلة تصفية الصراعات بين المتنافسين في الانتخابات أو وسيلة لتعديل التوازنات الانتخابية بينهم، كما أن قتل المواطنين العراقيين هو في صلب العملية الانتخابية من الزاوية العامة؛ إذ هي محاولة لدفع الناس للاقتناع بأن لا بديل أمامهم إلا القبول بخداع العملية الانتخابية لكي تدفع الموت عنهم، وفي الجانب الثاني: يبدو أمر التناحر بين الفرق المتعاونة مع الاحتلال بديهياً، سواء لأن الاحتلال احتلالان (أمريكي وإيراني يسود بينهما التنافس على السيطرة وتحقيق مصالح كل منهم على حساب الآخر)، أو لأن ما يجري في الانتخابات ليس تنافساً على الفوز بالمقاعد ولكن لاقتسام الغنائم، ولأن المشاركين في اللعبة يتعاملون مع الأمر بمنطق احكمْ واسرق واهرب، إذ السرقات الكبرى وسيلتها السلطة، وفي الجانب الثالث: يبدو الأمر طبيعياً؛ إذ لعبة الانتخابات هدفها التفتيت والتقسيم، أو هي مخططة على أسس تحقيق وتعميق الانقسام ويصب فيها كل خلاف على تقسيم جسد العراق، وإلا لا تؤدي وظيفتها.

المقاومة.. البديل

إذا عدنا إلى المشهد ثلاثي الأضلاع هذا، نجد أن المقاومة العراقية التي كانت تملأ الدنيا بدورها ونشاطها، لم تعد واردة في الإعلام الحكومي والأمريكي والمرتبط بكليهما، في محاولة لجعل المشاهد والمَتابع يتصور أن هذا هو مشهد العراق، وأن ذلك هو ما يشهده العراق وفقط، وهنا يبدو المغزى هو أننا أمام محاولة لدفع الناس للقول: وماذا بيدنا أن نفعل إلا الدخول والمشاركة في الدوامات الثلاث الانتخابية والصراعية حول أجزاء العراق أملاً في مواجهة عمليات القتل، الأمر محدد تماماً، محاولات إنكار ما يجري من مقاومة، لإيصال الناس إلى نقطة واحدة، لا أمل في تحرير

العراق، إلا من خلال أجندة من احتل العراق، والنتيجة بطبيعة الحال هي أن لا يتحرر العراق، إذ اللعبة السياسية هي داخلة ضمن لعبة الاحتلال كما سبق الإيضاح.

لكن ثمّة أمراً لافتاً للنظر، وسط هذا التعتيم الذي صار يجري بقصد وفهم لدى الكثيرين من العاملين في الإعلام العربي والغربي، وهو أن قوات الاحتلال صارت تكثر من الاعترافات بقتل جنود لها، وفق قول صار يتكرر كثيراً في هذه الأيام، قتل جندي في أعمال غير قتالية.. قتل جندي في حادث سيارات، حتى يخيل للمتابع أن ما فشلت قوات الاحتلال في تحقيقه هي وحكومة المالكي هو فقط في حدود مشكلات سير السيارات التي تتسبب للجيش الأمريكي بكل هذه الخسائر البشرية، أو أن أحداث السير في العراق صارت خاصة بالأمريكان وحدهم.

لكن المشهد ليس كذلك، أو لنقل: إن ما ينشر في الإعلام يختلف جوهرياً وحقاً عمّا هو جار في الواقع، ولو قرأنا سلوك المحتل جيداً لأدركنا ذلك، فأمر إخفاء قتلى الاحتلال أمر معروف ومشتهر في الولايات المتحدة، لكن الهلع البادي والتهديدات الصادرة بشأن تعطيل ما خططه الأمريكان في توقيتات إنهاء الانتخابات يظهر كيف أن المقاومة بخير وأن عدوها يضع أعينه عليها ويهابها ويعرف قدرها وأن عمد إلى إخفاء خسائره أو لتوجيه أنظار الناس إلى اللعبة السياسية أو القتل العشوائي أو قضايا النزاعات التي افتعلها وصار ينفخ في نيرانها.

بل إن أخطر الدلائل على تطور قدرة المقاومة هو أن العدو صار لا يعلن أبداً عن عدد قتلاه في كل شهر كما كان معتاداً، ونذّكر بأن الأمريكان لا يكشفون عن عمليات المقاومة وأرقام قتلاهم، إلا وفق أهداف تتعلق بخططهم، فحين جرى صراع في داخل الأجهزة الأمريكية – ووقتها كان هناك تعتيم في

بداية تولي بوش رئاسته الثانية- جرى الحديث واضحاً عن أن آلاف عمليات المقاومة تجري في الشهر الواحد، وكان ذلك للضغط على صانع القرار، وهم لا يعلموننا ولا يعلمون الشعب الأمريكي، فقط هم يستخدمون أعداد قتلاهم والإعلان عنها في صراعاتهم الداخلية، ودون إبلاغ كل الحقائق، على طريقة إذا أردت كذباً يصدقه الناس اذكر بعضاً من الحقيقة.

المقاومة بخير، والعملية السياسية إلى زوال والانتخابات ليست إلا مثل سابقاتها من ناحية الجوهر، وغد العراق هو للمقاومة العراقية، وما نشهده الآن على أرض العراق من تفلت وصراعات بين المرتبطين بالاحتلال هو أحد المؤشرات، ومن يتابع قناة الرافدين الفضائية والقليل مثلها ومواقع المقاومة ورسائلها على شبكة الإنترنت، يدرك ذلك جيداً، كما من يتابع اللهفة الأمريكية على التفاوض مع المقاومة يعرف حقيقة ما يجري.

لن تأتي الانتخابات إلا برموز المتعاونين مع الاحتلال، ولا يرجى منها ومنهم أي خير، والغد للعراق والمقاومة، والوقت لن يطول أكثر بإذن الله.

العراق.. بين التدهور الأمني والتهجير الطائفي

أسامة الخنيمي

تبدو أن التساؤل من جديد حول التدهور في الوضع الأمني في العراق بعد أكثر من ست سنوات من الاحتلال الأمريكي الغاشم للعراق أصبحي تساؤلاً ساذجاً إلى أقصى مدى إلا إذا جاء هذا التساؤل في سياق [illegible] من روجوا الاحتلال وأدمنوه ومازالوا يروجون [illegible] الفردوس الأرضي الذي سيكون على أرض العراق بعد التخلص من [illegible] صدام حسين السابق، وهي الأكاذيب التي أكدها الواقع المرير الذي [illegible] خلال هذه السنوات من زمن أول يوم لدخول القوات [illegible] في مارس ٢٠٠٣م إلى [illegible] لم يخمد سعير نيرانه.

تأمين المدينة

لم يعد ثمة شك في أن الادعاءات الأمريكية التي مهدت لاحتلال العراق لم تكن إلا أكذوبة رددها الرئيس [illegible] جورج بوش، وإدارته من المحافظين الجدد بهدف السيطرة على ثروات [illegible] من الطاقة بعدما أكدت العديد من الدراسات والتقارير المتخصصة أنه [illegible] في باطنه أكبر احتياطي

[illegible]

للنفط في العالم لذا فقد كانت الوسيلة الأنجع والأهم في نظر الأمريكيين هـو التخلص من النظام العراقي الذي يمكن أن يكون حجر عثرة أمام استغلال هذه الثروة النفطية الهائلة مع ضمان الإتيان بنظام سياسي جديد يكون بمثابة دمـى تحرك خيوطها أيدي أمريكية وهو ما لن يتأتى إلا بتحويل العراق إلـى بلـد ممزق تتجاذب أطرافه تكتلات عرقية وطائفية يسعى كل منهـا إلـى تحقيـق الهيمنة والسيطرة على حساب الآخرين إلى أن يـتم تقـسيمه إلـى دويـلات صغيرة لا يمكن أن تشكل أية خطورة على الولايات المتحدة الأمريكية ومـا تريده من العراق.

ومع استحضار هذا الهدف الأمريكي الذي لم تخجل بعض قيادات الإدارة الأمريكية من أن تعلن عنه تصبح كل الممارسات الأمريكيـة الأمنيـة فـي العراق متمحورة حول تأمين مصالحها دون النظر إلى اعتبارات توفير الأمن للمواطنين العراقيين الذين يقدمون من ١٥ : ٢٥ ضحية كل يـوم تقريبـاً – بحسب ما أشارت إليه بعض تقارير الطب العدلي العراقي – نتيجة التفجيرات وإطلاق النار العشوائي الذي تقوم به مجموعات مسلحة مجهولة فـي الوقـت الذي انشغلت فيه الأجهزة الأمنية العراقية والقوات الأمريكية وشركات الأمن الخاصة البالغ عددها نحو ٧٠ شركة في حماية المنشآت والقيادات الأمريكيـة فضلاً عن رجال الأحزاب السياسية الذين ارتضوا الدخول في اللعبة السياسية بحسب القواعد والمحددات الأمريكية.

التدهور الأمني

إن تقديم نحو مليون قتيل عراقي أو ما يزيد بحسب تنـوع الإحـصائيات والمصادر على مدار السنوات الماضية لا يعد في نظر الإدارة الأمريكية جرم يستحق التوقف عن الاستمرار في نهج تعاطيها مع الملف العراقي بل إن مـا

حدث وما يمكن أن يحدث خلال المرحلة المقبلة من استمرار نزيف الدم العراقي هو من الأهداف المرحلية التي تتعمدها الإدارة الأمريكية لبقاء حالة من الزعزعة الأمنية وعدم الاستقرار بالبلاد والذي هو الوسيلة الأولى والخطوة الأساسية لتحقيق التقسيم المستهدف.

فلا العنف الطائفي ولا التفجيزات العشوائية ولا الصراعات القبلية ولا حتى تصفية الحسابات بين الأحزاب السياسية مما يشغل بال الإدارة الأمريكية أو يحرك ضميرها فكل ذلك من الأمور المنشودة لديها إذ هو يعمق الفجوة بين العراقيين ويوسع الهوة بين أطيافه التي عاشت على مدار القرون الماضية في إطار الوحدة الوطنية التي كانت وإلى سنوات قريبة إحدى أهم مفاخر العراق الأبي.

وكالعادة فقد حاول الأمريكيون أن يبدو وكأنهم متألمين من هذا العنف اليومي الذي يحصد أرواح العراقيين فقرروا أن يضربوا عصفورين بحجر واحد من خلال الزعم بأن المسؤول الأول عن هذه العمليات المسلحة هو فصائل المقاومة العراقية التي يدرك الأمريكيون قبل غيرهم أنها تنأى بنفسها عن الدخول في مثل هذا النفق المظلم الذي لا تصب نتائجه إلا في صالح الاحتلال العدو الأول للمقاومة والعراق وبذلك يكون قد أساءوا للمقاومة وأوجدوا حالة من العداء فيما بينها وبين الشعب العراقي وفي ذات الوقت أبعدوا العيون عن أن تدرك الفاعل الحقيقي للجريمة حتى يستمر في تكرارها دون محاسبة أو ملاحقة.

لكن الحيلة الأمريكية هذه المرة لم تدخل على العراقيين بعدما أكدت لهم الشواهد والدلائل أن ما يحدث في العراق هو بفعل الأمريكيين أنفسهم أو بفعل أذنابهم من أتباع الأحزاب السياسية الذين سايروا المخطط الأمريكي فتغنوا بمشاريع طائفية ضيقة لتحقيق مصالحهم ومآربهم الشخصية بعيداً عن مصلحة

العراق والعراقيين وهو ما يفسر تصاعد هذه العمليات المسلحة في أعقاب انتخابات مجالس المحافظات الماضية مثلاً والتي عكست إحجاماً عراقياً شبه عام عن الاستقطابات الطائفية ما دفع العديد من هذه الأحزاب إلى شن المزيد من عمليات القتل لتأكيد خطابها الطائفي والعرقي في الشارع العراقي لذا فإن هذه العمليات لم تقتصر على طائفة دون أخرى بل إنها شملت فضلاً عن المكونات كثيرة عدد كالأكراد والسنة والشيعة شملت أيضاً بعض الأقليات القليلة جداً في العراق حيث استهدفت المسيحيين وكنائسهم وبعض تجمعات التركمان في الشمال العراقي.

على أية حال إن الناظر في النتائج المترتبة على تطورات العملية الأمنية المتدهورة في العراق طيلة السنوات الماضية يكتشف حجم الآثار السلبية التي مني بها الشارع العراقي والتي كان أبرزها هجرة ملايين العراقيين خارج البلاد حيث يعيشون في أوضاع مهينة ونزوح أكثر من ٢,٢ مليون عراقي من ديارهم داخل العراق ليعيشوا داخل الخيم دون أي رعاية صحية أو تعليمية أو اجتماعية أو خدمية فضلاً عن أن عدد أرامل العراق قد تجاوز المليونين أرملة فيما تجاوز عدد الأيتام الخمسة مليون يتيم.

كذلك فقد كان عدم الاستقرار الأمني في العراق سبباً مباشراً في حرمان نحو مليوني طفل عراقي من التعليم وارتفاع عدد الأيتام المشردين إلى ٥٠٠ ألف يتيم دون مأوى في حين وصل عدد الأطفال المعاقين إلى ٩٠٠ ألف معاق.

وفي دراسة للباحث العراقي فريد الهاشمي نشرت على الإنترنت تحت عنوان "ست سنوات من الاحتلال الأمريكي للعراق.. تدمير شامل للبيئة والإنسان" أشار الباحث إلى أن أكثر من (٥٥٠٠) من علماء العراق وكفاءاته العلمية قد اختفوا في ظروف غامضة بين قتيل وسجين ومخطوف وأن أكثر

من (٤٠٠) ألف سجين عراقي ما بين السجون الأمريكية البالغ عددها (٢٢) سجناً والسجون الحكومية في حين هاجر أكثر من (٧٠%) من الأطباء العراقيين وخصوصاً ذوي الاختصاصات المهمة.

الاختراق الصهيوني

والتردي الأمني الذي يعيشه العراق نتيجة الاحتلال الأمريكي لا ينحصر بطبيعة الحال في حالة الفوضى الأمنية في الداخل العراقي إذ إن الحديث عن الأمن يقصد به الحديث على مستويين أحدهما يرتبط بحياة الناس اليومية والآخر سيادي يتعلق بالدولة والتدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية وهو ما تعانيه العراق بشدة منذ سقوطها في يد الاحتلال الأمريكي إذ أصبح العراق بين يوم وليلة أرضاً مستباحة ومرتعاً للعديد من القوى الإقليمية والدولية التي تتخذها ساحة لتصفية حسابات لا علاقة للعراق بها من قريب أو بعيد.

وجاء الخطر الصهيوني ليجسد إلى أي مدى وصل العراق إلى مرحلة من الضعف والتدهور حيث تمكن الكيان الصهيوني من التواجد وبقوة في الأراضي العراقية التي لم يكن ليجرؤ على التفكير في مجرد الاقتراب منها والحلم الذي بدأ تحققه منذ أن اشترك الصهاينة مع الأمريكيين في التحضير لاحتلال العراق حيث تم الاستعانة بالعديد من ضباط وجنرالات الجيش الصهيوني لتدريب القوات الأمريكية على حرب المدن باعتبار أن القوات الصهيونية أكثر خبرة من القوات الأمريكية في التصدي للمقاومين بحكم تجربتها الاحتلالية لفلسطين.

بل إن العديد من التقارير الصحفية والاستخباراتية أشارت إلى أنه وفي أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق تمكنت بعض الوحدات الصهيونية العسكرية من دخول العراق للمرابطة على حدوده الغربية فيما نجحت عناصر أخرى

من الموساد والوحدات الخاصة بدعم أمريكي من دخول البلاد لتعيث فيها فساداً حيث يقوم بعضهم بجمع المعلومات والبيانات فيما يقوم آخرون بتشكيل فرق تستهدف قتل واغتيال علماء العراق الذين وردت أسماؤهم في قوائم مفتشي الأسلحة الدوليين حيث يوجد – بحسب تقرير لقناة (تي في٥) الفرنسية – نحو ٣٥٠٠ عالم عراقي يعملون في التصنيع والتطوير العسكري.

بل وصل الأمر إلى حد أن عينت الإدارة الأمريكية الكثير من الأمريكيين الصهاينة كمشرفين على الوزارات والهيئات العراقية بما يعني أن الكيان الصهيوني قد حقق الاختراق الأمني الكامل للعراق بل إن هذا الاختراق امتد أيضاً ليشمل الجانب الاقتصادي حيث سمح الاحتلال الأمريكي بوجود عدد كبير من الشركات الصهيونية للممارسة أنشطهتها وأعمالها في العراق.

وفي ظل هذه المعطيات فقد اتسع النفوذ الصهيوني في العراق إلى حد أن اعتبرت شبكة البصرة في تقرير لها نشرته في الخامس من أغسطس الماضي أن ٨٠% من عمليات تفجير وحرق الأسواق والجامعات والمدارس والمراكز الحيوية وتدمير المشاريع الخدمية وشلل الاقتصاد العراقي وانعدام الأمن وتدمير المساجد ودور العبادة وعمليات القتل والخطف والتهجير وقتل وتصفيه الأساتذة والأطباء والعلماء لاجتثاث العقل العراقي وقتل القادة والطيارين العسكريين تنفذ من قبل الموساد الصهيوني بالتعاون مع شركات المرتزقة وقاده عصابات فرق الموت الطائفية المدعومة من إيران.

الدور الإيراني

وهنا يجدر بنا الإشارة أيضاً إلى تنامي ذلك الدور الإيراني في العراق في أعقاب الاحتلال الأمريكي والذي يعد هو الآخر وجهاً لانتهاك السيادة العراقية خاصة وأن العلاقات الإيرانية العراقية معروفة بتوترها نتيجة الصراع

السياسي والفكري في القديم والعسكري في العصر الحديث والذي كان آخره تلك الحرب التي امتدت لنحو عشر سنوات متواصلة بدأت مع نهاية السبعينات وانتهت نهاية الثمانينات من القرن الماضي.

فمنذ اللحظة الأولى لاحتلال العراق حرصت إيران على التواجد بقوة في العراق من أجل تقديم الدعم والمساعدة لحلفائها للعمل على إنشاء دولة (شيعية) في الجنوب العراقي يكون ولاءها الديني والسياسي لإيران وهو ما دفعها إلى تشجيع الخطاب الطائفي من خلال العناصر الموالية لها والتي استطاعت أن تتغلغل داخل المجتمع ومؤسساته المختلفة سواء كانت دينية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية أو حتى داخل أجهزة الدولة والوزارات والمؤسسات السياسية والعسكرية.

وفي هذا السياق فإن البعض يحمل إيران مسؤولية العديد من عمليات التصفية الطائفية التي توجه في بعض الأحيان إلى (السنة) وعلمائهم وفي أحيان أخرى إلى (الشيعة) حتى يبدو المشهد وكأن هناك صراعاً بين الطائفتين مما يمهد الطريق لهؤلاء الذين يدافعون عن تقسيم العراق.

وحول كيفية إدارة إيران لهذا الدور يقول الباحث سلام عبد الغني في دراسة له بعنوان "النفوذ الإيراني في المؤسسات العراقية بعد الاحتلال" "يرى بعض المراقبين أنه لا يوجد تواجد عسكري مباشر للحرس الثوري الإيراني في العراق وإنما هناك بعض القادة مسؤولين عن العمليات الخارجية والاستخبارات وعمليات التصفية والقتل التابعة لهذا الجهاز من مقر قيادة (فجر) يترددون باستمرار على العراق وأن مقر القيادة موجود في الأهواز مركز إقليم خوزستان المجاور للعراق.

لكن الفرع الرئيسي لـ(فجر) في مدينة (خرمشهر) المحمرة المجاورة للبصرة يتابع تسلل الإيرانيين إلى العراق عبر البصرة والعمارة بشكل خاص لتنفيذ أعمال التخريب والتفجير وإثارة الفتن والقتل المنظم".

ويضيف "وكما هو معلوم يتركز الحضور الإيراني في البصرة وعموم المحافظات الجنوبية ومحافظات الوسط، أما في كربلاء فتوجد قاعدة قوية للحرس الثوري ولجهاز استخباراته ولوحدة العمليات الخارجية يشرف عليها وعلى عموم العمليات في البصرة العميد (أحمد فروندة). أما فيلق القدس التابع للحرس الثوري فهو مسؤول بشكل مباشر عن تقديم الدعم اللوجستي للعمليات داخل العراق بقيادة العميد (قاسم سليماني)".

ويستطرد الباحث قائلاً "كما أنه في الغالب لا يتورط الحرس الثوري الإيراني في تنفيذ عمليات مباشرة داخل العراق وإنما تتم العمليات من اغتيال وتفجير عن طريق منظمات وشخصيات تستهدف أيضاً رجالات النظام السابق وكذلك الشخصيات الشيعية التي تعارض التسلل الإيراني الذين صاروا يعرفون بأعداء ولاية الفقيه".

التهجير القسري

ولا تنفصل عمليات التهجير القسري والطائفي في العراق عن المشروع الأمريكي الاحتلالي الهادف إلى تقسيم العراق إلى عدة دويلات صغيرة على أساس طائفي بل إن عمليات التهجير هي الوسيلة الثانية لتحقيق هذا الهدف إذ تعد أبرز انعكاسات العنف الطائفي.

وبحسب تعبير الباحثة والكاتبة العراقية منى إبراهيم في مقالها المعنون بـ "حقيقة التهجير القسري في العراق" فإن ظاهرة "التهجير القسري" تخضع في إطارها العام إلى أهداف ومصالح وأجندات سياسية وهي تنطوي –

عموماً- على أغراض تتلخص بمحاولة تصنيع خطوط تماس عرقية وطائفية تعزل العراقيين فيما بينهم على أساس الهوية الطائفية والعرقية ضمن مناطق محدودة تمهيداً لتوفير المناخ المناسب والأرضية الخصبة لحرب أهلية حاضرة وبالتالي فرض تقسيم العراق كأمرٍ واقع إلى أقاليم ومقاطعات لا مكان فيها للتنوع الطائفي والتعدد القومي القائم في العراق منذ زمن طويل يتعايش أهله دون قتالٍ أو احتراب".

ولعل أبرز النماذج التي تؤكد على ارتباط تصاعد وتيرة التهجير القسري للعوائل في العراق بأعمال العنف الطائفي هو ما شهده العراق عام ٢٠٠٦م في أعقاب تفجير مرقدي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء في فبراير من نفس العام حيث تجاوز عدد الأسر المهجرة سواء من السنة أو الشيعة حاجز الأربعين ألفاً.

وعلى الرغم من حالة القلق التي تبديها الحكومة ومعها مجالس المحافظات العراقية بين الحين والآخر إلا أن العديد من عمليات التهجير تتم تحت مرأى ومسمع من قيادات هذه المحافظات إذ يجبر السكان وبشكل علني على ترك منازلهم والنزوح خارج مدن بعينها في إطار محاولات تغيير الخريطة السكانية لبعض المناطق بما يعود بالفائدة على بعض الأحزاب التي تلعب على وتر الطائفية في الانتخابات المحلية والنيابية.

ومن النماذج المهمة في هذا السياق هو ما قام به ساسة أكراد العراق بمنح من يهاجرون من العرب من محافظة كركوك - شمالي العراق- ٢٠ مليون دينار وبيع ما يملك بأبخس الأثمان ليحلوا محلّ المهاجرين العرب نحو ٧٠٠ ألف كردي آخر جاء أغلبهم من دول الجوار بعد أن حصلوا على الهوية الخاصة بأكراد العراق تزويراً وبذلك تم تغيير التركيبة السكانية للمحافظة.

يضاف إلى ذلك ما تم في محافظات أخرى مثل نينوى وديالى وصلاح الدين وكركوك حيث مورست أشكال مختلفة من القهر والتقتيل وخطف الشباب لإجبار (العرب السنة) على ترك هذه المحافظات والهجرة باتجاه وسط وغربي العراق.

كذلك يأتي التهجير القسري لتحقيق أهداف أخرى يعكس أغلبها عمق الأزمة الاقتصادية والمعيشية التي يعانيها أبناء الشعب العراقي وهو ما أشار إليه الكاتب والباحث العراقي إبراهيم أحمد البغدادي في دراسته "العراق الجديد..التهجير" المنشورة على موقع شبكة البصرة في يونيو من عام ٢٠٠٩م إذ يقول"والتهجير في كثير من الأحيان لغايات أخرى منها (للاستيلاء على دور المهجرين) وما فيها من أثاث أو لشرائها بأسعار متدنية أو بعضهم يملك (مصنعاً صغيراً) حتى يتم الاستيلاء عليه والآخر يهجر حتى لا يتمكن من الذهاب إلى (دائرته) وبذلك يفقد وظيفته حتى يحتلها من كان وراء التهجير أو للاستيلاء على (دور المسفرين) والذي كان المواطن قد اشتراها من الدولة بمزاد علني ورست عليه فيتم طرده من الدار بدون مقابل وبذلك يفقد رصيد العمر الذي جمعه في حياته لشراء هذه الدار".

كذلك ومن ناحية أخرى فإن عمليات التهجير القسري لا تقتصر على كونها محاولات للتغير الديمغرافي واستجابة لنوازع طائفية وعرقية كفيلة بأن توجد حالة من عدم الانتماء والولاء الوطني إنما تمتد هذه التداعيات لتشكل في نهاية الأمر مأساة إنسانية تضاف إلى العديد من المآسي التي يعيشها العراق منذ بداية التسعينات من القرن الماضي.

فحياة هؤلاء المهجرين قسرياً باتت جرحاً عميقاً في نسيج المجتمع العراقي إذ هي صورة طبق الأصل لما يحيا عليه اللاجئون الفلسطينيون

فالمهجرون العراقيون يعيشون في خيام أو في بيوت من صفيح أو في بيوت دون أسقف دون أية بنية تحتية تمثل الحد الأدنى المطلوب لأية حياة آدمية.

والأغلبية من المهجرين لا يتلقون أي مساعدات لا من الحكومة ولا من غيرها كما أنهم لا يعملون وإن عمل بعضهم ففي أعمال متدنية ربما لا تتناسب مع وضع أغلبهم التعليمي أو الاجتماعي في المرحلة السابقة على التهجير فضلاً عن حرمان أبناءهم من التعليم أو الرعاية الصحية المناسبة.

إن هجرة أكثر من مليوني عراقي خارج البلاد ورغبة مليون آخر في الهجرة فضلاً عن التشرد الذي لحق بملايين أخرى داخل الأراضي العراقية رسالة تعكس حجم المعاناة العراقية بعيداً عن التجمل ومعسول الكلام كما أنها شاهد حي ومتجدد على نزاهة الحضارة الغربية والأمريكية التي ما فتأت تصدع رؤوسنا بالحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

جهاد العراقيين سبب انسحاب الأمريكان

ممدوح إسماعيل[1]

فى ٢١ أكتوبر ٢٠٠٩م أعلن الرئيس الأمريكي أوباما عزمه التقيد بتعهداته بسحب القوات الأميركية المقاتلة من العراق مع حلول تشرين الأول/ اكتوبر من العام المقبل ونقلت وكالة الاسوشيتد برس عن أوباما قوله بعد لقائه رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في واشنطن إنه ملتزم بتنفيذ خططه التي أعلن عنها لدى انتخابه رئيساً للولايات المتحدة بانسحاب جميع القوات الأميركية المقاتلة وغير المقاتلة من العراق مع نهاية عام ٢٠١١م.

الخبر مهم وجدير بالانتباه حيث يطرح سؤالاً هاماً ما الذى غير خطط الأمريكان ومشروعهم الإمبراطوري فى تكوين أمريكا القوية المنفردة بالسيطرة على العالم عسكرياً وسياسياً وإقتصادياً الحقيقة التى يتردد الكثير فى إعلانها والبوح بها إنه جهاد الشعب العراقي.. إنها مقاومة الشعب العراقي الباسلة للاحتلال الأمريكي المدعوم صليبياً بوحدات عسكرية غربية متنوعة.

لقد جاء أوباما إلى حكم الولايات المتحدة عقب أصعب سنة للأمريكان في العراق فى ٢٠٠٨م ووصلت فيها المقاومة إلى تحقيق الكثير من أهدافها فى المقاومة فى ظل عدم التكافؤ الرهيب فى القوة العسكرية بين مقاومة بسلاحها

---

[1] كاتب وإعلامي، وعضو نقابة المحامين المصريين.

البسيط وجيوش دول غربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بكل ما تملكه من تقدم تكنولوجي عسكري وأسلحة متنوعة وإمكانيات لوجستية رهيبة أمام مقاومة تقاوم بصدر مفتوح وأمامها عدو طاغية وخلفها وحولها خونة من أذناب الفرس وعملاء يقبضون مقابل بيع العراق ودماء العراقيين وعند التوقف مع قرار الانسحاب الأمريكي أو على الأصح تحجيم حجم القوات الأمريكية فى العراق نقف مع ما سبقه من فزع عند الساسة ومراكز البحث الأمريكان من حجم الخسائر الأمريكية فى العراق وعدم تحقيق النتائج المرجوة وقد تبلور هذا الفزع والرغبة والضغط فى سبيل الانسحاب فى النقاط الهامة التالية والتى كانت من أسباب القرار أيضاً وهى:

❖ في ٢٥ مارس ٢٠٠٨م صدر كتاب جديد تحت عنوان: "أمريكا.. فصلنا القادم" أصدره السيناتور الأمريكي تشاك هاجيل جاء فيه أن الولايات المتحدة تحتاج قيادة مستقلة وحزب سياسي ثالث فضلاً عن الحزبين القائمين، وأعرب عن اعتقاده بأن حرب العراق ستظل واحدة من أكبر خمس حماقات في التاريخ البشري وقال السيناتور هاجيل: "في الطريق المسدود الحالي الذي تسير فيه البلاد كان لابد من وجود مرشح مستقل للرئاسة".

❖ وفي ٢٨ مارس ٢٠٠٨م نشرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية أن أكثر من أربعين من المرشحين لعضوية الكونجرس الأمريكي عن الحزب الديمقراطي توجهوا للناخبين بوعد مفاده أنهم في حالة فوزهم بالعضوية سيتقدمون بتشريع لانسحاب فوري لقوات الاحتلال الأمريكية من العراق، وأوضح المرشحون الديمقراطيون أن التشريع لن يبقي سوى قوة أمنية لحراسة سفارة الولايات المتحدة في بغداد.

❖ وفى مارس ٢٠٠٨م أيضاً أكد السيناتور الديمقراطي البارز، جاك ريد أنه يعترض بشدة على السياسات التي تنتهجها إدارة الرئيس الأمريكي جورج

بوش تجاه العراق، وقال إن الولايات المتحدة في حاجة ماسة إلى اعتبار خيار الخروج من العراق لا رجعة فيه، وأكد السيناتور ريد خلال ظهوره على محطة سي بي إسو وهو عضو باللجنة العسكرية التابعة لمجلس الشيوخ: "صحيح أن أي جدول زمني لسحب القوات الأمريكية من العراق سيعتمد على مستجدات الأوضاع الميدانية على الأرض، إلا أن المهم أن يكون مبدأ ترك العراق هو سياسة لا بديل عنها، والبدء في تخفيض قواتنا في العراق لابد أن يبدأ ولا يتوقف أبداً، بل يزداد معدله.

❖ من ناحية أخرى اعتبر تقرير صادر في أبريل ٢٠٠٨م ونشرته جريدة الخليج الإماراتية من أهم جهة تحليلية تابعة لوزارة الدفاع الأمريكية حول قرار غزو العراق وتداعياته، أن القرار وصل إلى درجة الفشل الذريع، وجاء في هذا التقرير "الصادم"، والذي أعده المعهد القومي للدراسات الاستراتيجية في كلية الدفاع الوطني الأمريكية، أن الحرب في العراق كلفت الولايات المتحدة خسائر باهظة في الأرواح والأموال والسياسات أيضاً.

❖ في ٤ أبريل نشرت جريدة الأهرام المصرية ما يلي: وجّه الجنرال الأمريكي المتقاعد وليام أودوم كبير مستشاري مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن، والرئيس السابق لوكالة الأمن القومي انتقادات حادة للإستراتيجية الأمريكية الحالية في العراق، وأكد أودوم، وهو أحد أفضل الخبراء الأمريكيين في القضايا العسكرية والإستراتيجية، أن زيادة القوات الأمريكية هناك لم تحقق الاستقرار السياسي، بل على العكس أدت إلى إطالة أمد الفوضى ولم تخلق الظروف المواتية لتحقيق المصالحة السياسية التي أكد أنها مازالت بعيدة جداً، وشدد على أن الحل الوحيد المتاح حالياً هو الانسحاب من العراق.

❖ في ٢٢ أبريل ٢٠٠٨م كشف تقرير للجنة الرقابة في مجلس النواب

الأمريكي عن معلومات جديدة تفيد بأن الجيش الأمريكي ضاعف من تنازلاته الأخلاقية بتجنيد المجرمين والخارجين على القانون العام الماضي لتعويض نقص الجنود الذين فقدهم في العراق، وسمحت الولايات المتحدة الأمريكية لمرتكبي الجرائم الجنسية والاغتصاب، وللمجرمين المعتدين جنسياً على الأطفال، والذين قاموا بالتهديدات للقيام بأعمال تخريبية بالانضمام لصفوف الجيش الأمريكي لسد العجز الذي ترتب على حرب العراق.

❖ وفي استطلاع نشر في أبريل ٢٠٠٨م لمجلة " فورين بوليسي" التي تصدر عن مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، بالمشاركة مع "مركز أمن أميركا الجديدة" ما يُقدر بـ ٣,٤٠٠ من الضباط الحاليين والمتقاعدين على المستويات العليا، والمسؤولين عن القوات العسكرية الأميركية خلال نصف القرن الماضي، وبعض الجنود في الميدان، ويُعد هذا الاستطلاع واحداً من الاستطلاعات الشاملة للمجتمع العسكري الأميركي خلال الخمسين سنة الماضية كان رأي غالبية الجنود والضباط الأميركيين أن جيشهم ضعيف وغير قادر على خوض حرب أخرى بعد أن أنهكته الحرب في العراق.

❖ في ٢٨ أبريل ٢٠٠٨م كتبت صحيفة الجارديان البريطانية: "إن غزو العراق كان خطأً فادحاً، لاتزال أبعاده تتكشف بعد خمس سنوات"، وأضافت الصحيفة: "لقد أطيح بصدام ولكن مقابل اندلاع حرب أهلية طاحنة"، وطالبت بجلاء الاحتلال عن العراق، وإلى تنظيم مؤتمر دولي لإيجاد حل للمعضلة العراقية، ونشرت الجارديان مقالاً لسويماس ميلن تحت عنوان "ينبغي الإقرار بيوم العار هذا"، قال فيه: "إن كارثة العراق لا تكمن في الأخطاء أو في غياب التخطيط، ولكن في الإصرار على تجاهل رغبة الناس في مقاومة الاحتلال"، ويرى الكاتب أن "معظم العراقيين يعتقدون أن وجود جنود أجانب في بلدهم هو المصدر الأهم للعنف، وأن ٧٠ في المائة من العراقيين يريدون أن يرحل

أولئك الجنود.

❖ وفي استطلاع جديد صدر في الولايات المتحدة في ٢٨ أبريل ٢٠٠٨م من إعداد مؤسسة "جالوب" أن غالبية المواطنين الأمريكيين مستاءون من قرار حكومتهم بشن حملة غزو لاحتلال العراق عسكرياً، وأكد ٦٣ بالمائة من الأمريكيين الذين شملهم الاستطلاع، أن الولايات المتحدة وقعت في كارثة عندما قامت إدارة الرئيس جورج بوش بإرسال قوات عسكرية إلى العراق، وهو معدل يزيد ستة بالمائة عن آخر استطلاع مماثل أجري في شهر ديسمبر الماضي، وكانت حملة احتلال العراق قد انطلقت في شهر مارس عام ٢٠٠٣م للسيطرة على العراق وثرواته وإحداث تغييرات استراتيجية بعيدة المدى في منطقة الشرق الأوسط.

❖ في الأول من مايو ٢٠٠٣م وقف الرئيس الأمريكي على حاملة الطائرات (يو أس أس) وأعلن بكل غرور انتهاء العمليات الحربية في العراق وسط تصفيق وتهليل جنوده وكانت خلفه يافطة مكتوب عليها نفذت المهمة وبعد مرور خمس سنوات على العدوان على العراق وفي الأول من مايو ٢٠٠٨م أعلنت المتحدثة باسم البيت الأسود "الأبيض" ندم البيت الأبيض على تلك التصريحات وأن اليافطة لم تكن دقيقة.

❖ في ٣ مايو ٢٠٠٨م ذكرت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية أن الإدارة الأمريكية في حاجة إلى إستراتيجية واضحة للخروج من النفق العراقي المظلم، مؤكدة أن من يرغب في وظيفة بوش عليه أن يصرّ على التعاطي الآن مع هذه المشكلات، وأضافت الصحيفة في افتتاحيتها ليوم السبت، أن الرئيس الأمريكي جورج بوش لن يتمكن من أن يعيش مع الخطأ الذي ارتكبه عندما تكلم عن "إنجاز المهمة" في العراق، وأكدت أن المهمة الوحيدة التي ينبغي إنجازها الآن هي الخروج المنظم من العراق، وهو ما لم يقر به بوش

حتى الآن، ولا حتى المرشح الجمهوري للرئاسة جون ماكين، وأشارت إلى أن الأمر يبدو مضللاً للغاية خلال مضي بوش في حربه على العراق التي كلفت ما يقارب ٥٢٦ مليار دولار، لذلك فحري بالمترشحين الديمقراطيين باراك أوباما وهيلاري كلينتون إحياء النقاش بشأن العراق، وممارسة الضغط على البيت الأبيض للخروج من نفق الحرب المظلم.

❖ وبنفس التاريخ ٣ مايو ٢٠٠٨م نشرت مجلة التايم الأمريكية جزء من مذكرات قائد القوات الأمريكية في العراق من عام ٢٠٠٣م إلى ٢٠٠٨م قال الجنرال سانشيز: "الجميع كان يدرك أن الولايات المتحدة فشلت تماماً في تحقيق أي هدف أثناء السنة الأولى لنا في العراق، وفي هذا الوقت كانت مئات المليارات تهدر مقابل لا شيء، ولم يكن الأمر خافياً على أحد والكل كان قد عرف ذلك بمن فيهم كوندوليزا رايس، جورج تينيت، وكولن باول، ونائب الرئيس تشيني والرئيس بوش أيضاً كان يعرف "مئات المليارات من الدولارات من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين أنفقت في أمور غير ضرورية على الإطلاق، ولازال الأمر حتى الآن مستمر حيث نفقد مصادرنا العسكرية الثمينة ويسقط جنودنا جرحى ومصابين بدون داع ويتعرضون للقتل بسبب ما أعتقد أنه عجز كامل وشامل وإهمال للواجب من جانب إدارة بوش.

انتهت أهم النقاط التى ظهرت على سطح السياسة الأمريكية فى ٢٠٠٨م نتيجة جهاد الشعب العراقى.

ولم يتأخر أوباما فقد أعلن عن خطته للانسحاب فى حملته الانتخابية، وعقب توليه رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية قال المتحدث باسم البيت الأبيض روبرت جيبس فى ٢٧ فبراير ٢٠٠٩م إن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أجرى محادثات هاتفية اليوم (الجمعة) مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي فيما يتعلق بخطة انسحاب الجيش من العراق.

ولكن لا يفوتنا الإشارة إلى أن الانسحاب الأمريكي لن يكون كاملاً فكما صرح أوباما فى نفس التاريخ فبراير ٢٠٠٩م في كلمته أمام البحرية الأمريكية في كامب ليجوني في نورث كارولينا أن خطة انسحاب معظم القوات الأمريكية من العراق ستتم في غضون ١٨ شهراً على أن يتم بقاء ٣٥ ألف إلى ٥٠ ألف جندي من إجمالي عدد القوات الحالية البالغ ١٤٠ ألف جندي، وهو ما يؤكد بقاء الوجود الأمريكي المحتل فى قواعد عسكرية ثابتة.

وأخيراً يهمني التنبيه إلى أن المحتل الأمريكي لم يترك الساحة وينسحب بتلك الطريقة وينكمش فى قواعده، إلا بعد أن اطمأن إلى وجود القوات البديلة وهى خطة قديمة استعمارية بريطانية نفذتها بريطانيا فى بلاد عربية وإسلامية كثيرة فلم تنسحب بقواتها العسكرية إلا بعد أن اطمأنت إلى وجود الطابور الخامس التغريبي العلماني المهيمن على مقاليد إدارة الحكم فى البلاد.

وفي العراق كما نجحت المقاومة العراقية الباسلة فى إجبار المحتل الأمريكي على خطة الانسحاب فهي صاحبة الفضل الأول والأخير إلا أن المحتل يرفض أن يعطي المقاومة ثمارها فعمل على:

(١) ترسيخ الحرب والعداوة الطائفية والمذهبية والعرقية بكل السبل عملاً بالقاعدة الاستعمارية فرق تسد.

(٢) وأيضاً عمل على تغيير التركيبة السياسية للحكم بتولية (الشيعة) مقاليد إدارة حكم بلد غالبيته من (السنة) لإبقاء الصراع الطائفي مشتعلاً فيظل العراق ضعيفاً منقسماً.

(٣) عمل المحتل على ضرب المقاومة بزرع الخلافات بين فصائلها وتسويق الخلافات وتنفيذ عمليات عنف ضد المدنيين وإلصاقها بالمقاومة لتشويهها وتسويق التشويه عبر وسائل الإعلام العربية العميلة له.

(٤) عمل المحتل الأمريكي على ترك النفوذ الإيرانى الفارسي فى العراق ليستخدمه فزاعة للدول العربية المجاورة وفى نفس الوقت يوقع الإيرانيين فى الحرب الداخلية ويستفيد من تناقضات الوضع العراقي في تحقيق وجوده الدائم فى المنطقة.

ويبقى أنه كما استطاعت المقاومة العراقية الباسلة بتضحياتها وجهادها أن تجبر أكبر قوة فى العالم على خطة للانسحاب من العراق حتى لو بقى لها قواعد فإن المقاومة العراقية قادرة بإذن الله بإخلاص جهادها لله وتوحيد الصف ونبذ الخلافات وفهم وإدراك خطط العدو المحتل وأذنابه من العملاء على إحباط كل خططه وذلك بحكمة تضع الوعي السياسي المتكامل مع جهادها لتحرير العراق بحيث يكون الجهاد والمقاومة شاملة على كل السبل وبكل الطرق الإعلامية والسياسية تفضح مخططات المحتل وأذنابه من الذين باعوا العراق بثمن بخس فى سوق العمالة ويكون ذلك مع العمليات العسكرية التى تزلزل العدو وتحقق القوة للخطاب المقاوم السياسي حتى يسمع العالم صوت المقاومة العراقية وهدفها الحرية للشعب العراقي المسلم لا شكل الحرية المصنوعة كذباً فى البنتاجون مع العملاء.

والنصر بإذن الله للمجاهدين المقاومين من أجل حقهم وحق شعبهم فى الحرية والعدل والاستقلال التام.

ملف العدد
حقوق الإنسان العراقي.. وشواهد الانتهاك

واقع حقوق الإنسان العراقي في ظل الاحتلال الأمريكي

د. نايف الشمري[1]

مقدمة

ترتبط قضية حقوق الإنسان بشكلٍ مباشرٍ بقضية وجوده ذاتياً، ونقطة الارتكاز فيها هي الإنسان بحكم إنسانيته، وبصرف النظر عن شكله أو لونه أو جنسه أو مهنته أو مذهبه له حقوق معينة ومحددة، على جميع الناس والمجتمعات والحكومات أن ترعاها وتحافظ عليها.

وإن البعد الأهم فيها ليس الاعتراف بها فقط، وإنما توفير الضمانات القانونية والأخلاقية وإعلاء شأنها؛ لذلك أصبح الجهد القانوني الدولي عبر الكثير من المواثيق والإعلانات والتوصيات والاتفاقيات الدولية ذات طبيعة عالمية ملزمة، وواحدة لا تقبل التجزئة.

وبعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية والقوات المتحالفة معها بغزو العراق وإسقاط حكم صدام حسين، أصبحت أوضاع حقوق الإنسان في البلاد متردية، وقد أسفر نشر القوات التي تقودها الولايات المتحدة في العراق والمواجهة المسلحة معها عن سقوط آلاف القتلى في صفوف المدنيين وانتهاكات واسعة النطاق في ظل النزاع المتواصل، إذ يعيش العراق ظروفاً أمنية وسياسية واقتصادية صعبة وقاسية بسبب ما ترتكبه قوات الاحتلال

---

(1) مدرس في كلية القانون، بجامعة تكريت، العراق.

الأمريكي والأجهزة الحكومية من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتفشي الفوضى والفساد في الأجهزة الإدارية، فضلاً عن تدخلات دول إقليمية بحيث أصبح العراق ساحة لتصفية الحسابات الدولية والصراعات الطائفية، ولعل ظاهرة التهجير القسري التي تعاني منها شرائح مختلفة من المجتمع العراقي، بخاصة الطوائف والأقليات الدينية والقومية والمذهبية واحدة من النتائج الخطيرة التي أفرزها الواقع العراقي.

ومنذ دخول الاحتلال الأمريكي للعراق ازداد الوضع الأمني سوءاً وفوضى يوماً بعد آخر حتى فقد المواطن العراقي حقه في حياة آمنة؛ لذا ومن أجل تحسين واقع حقوق الإنسان العراقي فيجب على قوات الاحتلال والحكومة العراقية، اتباع قواعد أساسية ومناهج جديدة في تعاملها مع الشعب العراقي من أجل وضع الحلول للانتهاكات التي ترتكب، وهذا ما سوف نعالجه في هذا البحث عبر المباحث الآتية:

المبحث الأول: سيتناول الاحتلال وماهية حقوق الإنسان

المبحث الثاني: سيتضمن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق

المبحث الثالث: سيُعالج آليات تطوير حقوق الإنسان في العراق

المبحث الأول
الاحتلال وماهية حقوق الإنسان
وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ماهية الاحتلال

أولاً: معنى الاحتلال:

- **الاحتلال لغةً**: هو لفظ من ألفاظ الافتعال، ويعني تعمد إزاحة الشيء عن محله ليحل محله شيء غيره.

• **الاحتلال اصطلاحاً:** هو وضع ناجم عن احتلال جيش دولة ما لأراضي دولة أخرى، مع ما يستتبع ذلك من قيام ظروف خاصة تزول فيها سلطة الحكومة الشرعية للبلاد أو للمنطقة المحتلة فتصبح القوة الغازية المهيمنة على إدارة المنطقة المحتلة، وبالتالي تقوم بدور السلطتين التشريعية والتنفيذية لضمان مصالحها الخاصة، وخلق أوضاع تمكنها من استغلال ثروات الأرض المحتلة، وفرض السياسات التي تناسبها وتضطر في بعض الأحيان إلى احترام حد أدنى من الحقوق الوطنية (حقوق الأفراد وحقوق الملكية[١]).

وقد يحدث الاحتلال مع الإبقاء على الحكومة المحلية كواجهة أو أداة لتنفيذ أوامر المحتل وتوجيهاته، فطالما خضعت الحكومة المحلية لأوامر وتوجيهات الطرف الآخر فهي مغلوبة على أمرها، وهذا لا يخرجها عن وصف الاحتلال، وإنما تكون صورة من صور الاحتلال.

ثانياً: متى يبدأ الاحتلال:

يعتبر الإقليم محتلاً إذا أصبحت الدولة التي ينتمي إليها لا تستطيع، على أثر الغزو الذي تقوم به الدولة المعتدية ممارسة سلطاتها العادية فوقه من الناحية الواقعية والفعلية، ومع قيام الدولة الغازية بحفظ النظام هناك (م٤١ من قواعد الحرب البرية التي تبناها مجمع القانون الدولي عام ١٨٨٠م)، ويفترض الاحتلال أمرين: حيازة الإقليم"Corpus"، وتوافر نية اكتساب السيادة عليه [٢]"Animus".

---

[١] ياسين صلاواتي، الموسوعة العربية الميسرة والموسعة، المجلد (١)، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص ٢٢٧.

[٢] أحمد أبو الوفا، القانون الدولي والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٤٧٢-٤٧٣.

وتقضي أبسط القواعد الدولية، أن الإقليم يعتبر محتلاً حينما يوضع تحت سلطة الجيش المعادي أو القيادة العسكرية لهذا الأخير من الناحية الفعلية، حيث أن سلطة الحكم قد انتقلت إلى المحتل من حيث الواقع.

ويحكم الاحتلال الحربي العديد من القواعد، التي تم تقنين أغلبها في اتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩م (وتعرف باسم اتفاقية جنيف الرابعة) واتفاقية لاهاي بشأن قوانين وأعراف الحرب البرية المعقودة عام ١٩٠٧م، وكذلك قوانين الحرب البرية التي تبناها مجمع القانون الدولي عام ١٨٨٠م.

وتعد كل أرض محتلة عندما تكون تحت السيطرة والإدارة الفعلية لمحتل ما، ولا تتضمن اتفاقيات جنيف تعريفاً للاحتلال، وإن كانت الاتفاقية الرابعة تشمل نصوصاً يمكن أن تنطبق بفحواها على وصف الأراضي المحتلة (المواد ٢٧-٣٤ من الاتفاقية الرابعة) وهي مكملة للائحة لاهاي ١٩٠٧م التي تنص على تعريف الاحتلال[1]، وتنص المادة ٤٢ من لائحة لاهاي على التعريف التالي: ((تعتبر أرض الدولة محتلة حين تكون تحت السلطة الفعلية لجيش العدو ولا يشمل الاحتلال سوى الأراضي التي يمكن أن تمارس فيها هذه السلطة بعد قيامها)).

ثالثاً: واجبات سلطة الاحتلال تجاه سكان الأراضي المحتلة:

تقع واجبات سلطة الاحتلال في كل من لائحة لاهاي، وفي المواد ٢٧-٣٤-٤٧-٤٨ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تكمل لائحة لاهاي، وفضلاً عن ذلك تنطبق المواد من ١٣-٢٦ من اتفاقية جنيف الرابعة على الأشخاص المحميين في الأراضي المحتلة، وأيضاً على رعايا الدول الأطراف في النزاع

---

(١) جيمس بول وسيلين ناهوري، الحرب والاحتلال في العراق، ترجمة مجد الشرع، مراجعة هيثم مناع وعمر الأيوبي، تقرير للمنظمات غير الحكومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٧، ص ١٥.

(أي رعايا سلطة الاحتلال)، ويتعين على سلطة الاحتلال القيام بعدد من الواجبات من بينها[1].

- تجميع الجرحى والمرضى والغرقى وتقديم الرعاية لهم دون تمييز وبغض النظر عن الطرف الذي ينتمي إليه (م ١٦من اتفاقية جنيف الرابعة).
- معاملة الأشخاص الموجودين تحت سيطرتها معاملة إنسانية (م ٢٧).
- عدم إرغام الأشخاص المحميين على الخدمة في قواتها المسلحة (م ٥١).
- ضمان الإمدادات الغذائية والطبية للسكان (المادتان ٥٦-٥٧).
- الموافقة على عمليات الإغاثة لصالح سكان الأرض المحتلة إذا كان السكان كلهم أو قسم منهم لا تصلهم المؤن الكافية (م ٥٩).
- توزيع شحنات الإغاثة على سكان الأرض المحتلة دون تحويل مسارها أو مصادرتها لصالحها (م ٦٠).
- السماح لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بمواصلة أنشطتها بما يتفق مع مبادئ الحركة الدولية (م ٦٣)[2].

وبالمقابل يحضر على سلطة الاحتلال حظراً مطلقاً ما يلي:

(١) القيام بأعمال الاقتصاص ضد الأشخاص المحميين وممتلكاتهم (م ٣٣).

(٢) أخذ الرهائن (م ٣٤).

(٣) النقل الجبري للأشخاص المحميين إلى أي مكان خارج الأرض المحتلة ومهما كانت الأسباب (م ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة).

واجبات سلطة الاحتلال بصفتها القائمة بإدارة الأرض:

---

[1] مجلة الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد ٢٥، ٢٠٠٣، www.alahwaz.org

[2] الاحتلال الأمريكي للعراق (المشهد الأخير)، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، آب، ٢٠٠٧، ص ٢٠.

يتعين على سلطة الاحتلال استعادة الأمن والنظام العام، كما يتعين عليها استعادة الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى أقرب شكل كانت عليه قبل الاحتلال.

الاحتفاظ بالقوانين السارية في البلد ما لم يحول دون ذلك ضرورة قصوى، وبموجب المادة (٦٤) من اتفاقية جنيف الرابعة ليس لقوة الاحتلال سلطة تشريعية لتغيير القوانين، فضلاً عن ذلك فإن سلطة الاحتلال محدودة أيضاً في إدارة العدالة بحيث يتعين عليها إبقاء القانون الجنائي للأرض المحتلة سارياً (م ٦٤).

وفيما يتعلق بممتلكات الأرض المحتلة ومواردها:

يحضر تدمير أي ممتلكات عامة أو خاصة (م ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة) وفيما يتعلق باستخدام البترول في الأرض المحتلة يتعين اعتبار البترول في الأرض ممتلكات ثابتة ولا يجوز لسلطة الاحتلال الاستيلاء عليه مطلقاً، إذ إن ذلك يتعارض مع الطبيعة المؤقتة للاحتلال.

ويتضح من خلال ذلك إن قوات الاحتلال التي دخلت العراق كان يجب عليها أن تأخذ بالحسبان الاتفاقيات والمواثيق الخاصة كونها دولة محتلة للعراق.

المطلب الثاني

ماهية حقوق الإنسان

الفرع الاول: تعريف حقوق الإنسان:

تعود الجذور التاريخية لحقوق الإنسان إلى نضال الأفراد والشعوب عبر التاريخ ضد الظلم والطغيان، وقد ساهمت الأديان والفلسفات والحركات

الاجتماعية والسياسية في بلورة حقوق الإنسان ضمن عدة وثائق، وتعود بداية ظهور وثائق حقوق الإنسان إلى عصر النهضة الأوربية[1].

وهنالك عدة تعريفات لحقوق الإنسان، إذ يعرفها البعض بأنها ((مجموعة من الحقوق التي يتمتع أو يجب أن يتمتع بها كل فرد في المجتمع الذي يعيش فيه، وهو ما يحتم أن تكون هذه الحقوق عالمية، يتمتع بها كل فرد بصفته إنساناً دون تمييز بين فرد وآخر، كما يجب أن تجد هذه الحقوق التزاماً قانونياً بتطبيقها، وليس التزاماً أخلاقياً)).

ويحدد اتجاه آخر، مضمون ومحتوى هذه الحقوق، بتعريفها بأنها((تلك الحقوق غير القابلة للتجزئة أو المساس بها، والتي تجب للإنسان لكونه إنساناً، والتي تهدف لتحقيق كرامة كل إنسان، فضلاً عن أنها تشكل التزاماً قانونياً سواء على المستوى الوطني أو الدولي[2])).

الفرع الثاني: أجيال حقوق الإنسان:

١- الجيل الأول: جيل الحقوق المدنية والسياسية، وهو جيل حقوق الفرد والمواطن ويشمل حق الإنسان في الحياة وفي الاعتراف له بالشخصية القانونية وعدم الخضوع للتعذيب والحق في الأمان وعدم رجعية القوانين وحرمة الحياة الخاصة وحرية التنقل والإقامة وحق اللجوء وحرية الفكر والتعبير وحرية تكوين الجمعيات وحق المشاركة في إدارة الشؤون العامة وحق الملكية[3].

---

[1] باسل يوسف، في سبيل حقوق الإنسان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٨٨، ص ١٤.

[2] مصطفى عبد الغفار، ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، بلا، ص ١٣-١٤.

[3] فاتح سميح عزام، الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية / حقوق الإنسان في الفكر العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٩٨٩-٩٩٧.

٢- الجيل الثاني: جيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي تشمل الحق في العمل والحقوق النقابية، والحق في مستوى معيشي جيد، والحق في الضمان الاجتماعي والحقوق العائلية والحق في الصحة والتربية والتعليم والحقوق الثقافية والمساواة في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

٣- الجيل الثالث: جيل حقوق الإنسان الجديدة، إذ يؤكد هذا الجيل على ضرورة التضامن بين البشرية جمعاء في مواجهة التحديات التي تعترضها ويمكن أن تهدد بقاءها ومن أمثلة حقوق هذا الجيل حق الشعوب في السلم والحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة[١]، وتعد هذه الحقوق حقوقاً كونية.

المبحث الثاني

انتهاكات حقوق الإنسان في العراق

بعد دخول الاحتلال الأمريكي للعراق عانى الشعب العراقي من الانتهاكات الكثيرة سواءً على أيدي قوات الاحتلال، أو ما مارسته الميليشيات الطائفية، ووصول هذه الانتهاكات إلى مرحلة خطيرة تهدد بها مكونات الشعب العراقي؛ وقد تعددت هذه الانتهاكات على مختلف الجوانب سواء على الصعيد السياسي أو الأمني أو الاقتصادي أو الإداري هذا فضلاً عن جوانب أخرى مهمة وسوف نتناول ذلك في هذا المبحث وعلى النحو الآتي:

---

[١] رياض عزيز هادي، حقوق الإنسان، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٩١ -٩٤.

المطلب الأول
الاعتقالات ومداهمة المنازل والأوضاع
في السجون والمعتقلات

الفرع الأول: الاعتقالات ومداهمة المنازل:

منذ دخول القوات المحتلة إلى العراق والقوات الأجنبية مستمرة في عمليات الاعتقال الجماعي للأشخاص دون إنذار مسبق، على الرغم من عدم شرعية هذه الاعتقالات[١]، وما ترافقه عملية دهم المنازل من سوء المعاملة للعوائل الساكنة وعمليات السرقة التي تحدث[٢]، وعلى الرغم من هذا الأمر فإن أغلب العوائل التي يعتقل أفرادها لا تستطيع معرفة مصير أقاربها الذين اعتقلوا على أيدي قوات الاحتلال وإلى أي معتقل قد أخذوا[٣]، وهذا ما أشارت إليه تقارير المنظمات المعنية بحقوق الإنسان وتقارير الأمم المتحدة بالعراق[٤]، فضلاً عن ما تقوم به الميليشيات الطائفية من عمليات الهجوم على مناطق سكنية معينة وممارسة عمليات الاعتقال والتعذيب والقتل بدون أي مسوغ قانوني وخطف رجال الأعمال وأصحاب الأموال ومطالبتهم بمبالغ نقدية طائلة[٥].

---

[١] بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٣٢-١٣٣

[٢] التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان في العراق لعام ٢٠٠٦، شبكة النبأ المعلوماتية، ص٧ www.annabaa.org

[٣] عماد علو، أضواء على تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة حول: انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٥، مركز دراسات الوحدة العربية، آذار، ٢٠٠٦، ص ١٠١.

[٤] الحرب على العراق، يوميات – وثائق – تقارير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار، ٢٠٠٧، ص ٧٦٥.

[٥] فاضل الربيعي، ما بعد الاستشراق: الغزو الأمريكي للعراق وعودة الكولونياليات البيضاء، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢٠٢.

الفرع الثاني: الأوضاع في السجون والمعتقلات:

تعتبر قضية المعتقلين العراقيين من الملامح البارزة في مشهد انتهاك حقوق الإنسان العراقي[1]، وخاصة في سجون الاحتلال الأمريكي وهي أربعة معتقلات أساسية (سجن بوكا في البصرة، وسجني أبو غريب وكروبر في بغداد، وفورت سوسا بالقرب من السليمانية)، فضلاً عن مرافق الاحتجاز لمختلف الألوية التابعة لقوات الاحتلال[2].

وقد انصب اهتمام دولي ومحلي كبير على ما يعانيه المعتقلون العراقيون من سوء المعاملة في المعتقلات ومن ممارسة شتى أنواع التعذيب، التي شملت التعذيب الجسدي بالضرب والتكبيل بالقيود الحديدية، وتركهم معلقين في قضبان النوافذ وأبواب الزنازين في أوضاع مؤلمة لعدة ساعات، فضلاً عن التعذيب النفسي الذي شمل تعرية المعتقلين من جميع ملابسهم وتصويرهم، والاعتداء الجنسي عليهم وغيرها من الوسائل التي تمس بكرامة المعتقل العراقي[3].

فمنذ غزو العراق من قبل قوات الاحتلال اعتقلت عشرات الآلاف من الأشخاص من دون توجيه التهم إليهم أو المحاكمة، ومن دون إعطائهم الحق في الطعن بشرعية اعتقالهم أمام هيئة قضائية[4]، وهذا ما يتنافى مع القانون،

---

[1] هيومن رايتس ووتش، العراق الجديد / تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم في حجز السلطات العراقية.www.hrm.org

[2] منظمة العفو الدولية، الاعتقال والتعذيب في العراق بعد إحداث أبو غريب، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، العدد ٣٢٦، ص ١٠٣.

[3] خير الدين حسيب، العراق من الاحتلال إلى التحرير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٣٤٤.

[4] مجموعة من الباحثين، إستراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية – الهوية الوطنية – السياسات الاقتصادية)، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٦٥.

بحيث إنه لا يجوز توقيف أي مواطن من دون أمر قضائي صادر من محكمة مختصة فضلاً عن إن نظام الاعتقال الأمني الذي تطبقه قوات الاحتلال في العراق تعسفياً، وينتهك حقوق الإنسان الأساسية، إذ إن جميع المعتقلين يتمتعون بالحماية بموجب المادة التاسعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص على أنه لا يجوز تعريض أحد للاعتقال التعسفي[1].

ومن صور الاحتجاز أيضاً ما يعرف بالاحتجاز السري، حيث تم اعتقال أعداد غير قليلة في العراق من دون أن يسمح لهم بأي اتصال بالعالم الخارجي، وإخفائهم من دون أن يعلم أحد بمصيرهم وأين مكان اعتقالهم، وهذا ما يعد من بين الانتهاكات الخطيرة للمعايير الدولية، وقد جرى الأمر على تسمية هؤلاء المعتقلين باسم (المعتقلين الأشباح)، وإن أغلب هؤلاء المعتقلين يلقون حتفهم لما يتعرضون له من التعذيب[2].

يضاف إلى ذلك ما يعرف بالمعتقلين ذوي (القيمة العالية)، وهؤلاء المعتقلون من كانوا يشغلون مناصب رفيعة في عهد النظام السابق ويحتجز هؤلاء المعتقلون في معسكر كروبر في مطار بغداد، ويتعرضون لشتى أنواع التعذيب وسوء المعاملة مما أدى إلى حدوث وفيات فيما بينهم، كما أنهم يحرمون من الزيارات من قبل ذويهم إلا في حالات نادرة[3].

---

[1] منظمة العفو الدولية، المصدر السابق، ص ٨٨.

[2] تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان حول فضيحة أبو غريب، دار الخليج ص ٤.

[3] مركز بغداد للدراسات والاستشارات، نص تقرير الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في العراق، ص٢٤.http:uraedalhamed.jeeran.com.

وإن أغلب المعتقلين لدى قوات الاحتلال لا يسمح لهم الاتصال بالعالم الخارجي باستثناء ما تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وفق شروط معينة، ولا نجد وجود أنظمة أو لوائح محددة تتعلق بحق المعتقلين في مقابلة الأقرباء، فلا يسمح لهم خلال الأسابيع الأولى التي تلي التوقيف بمقابلة عوائلهم، ويرجع السبب في ذلك إلى رغبة قوات الاحتلال لممارسة التعذيب من أجل الحصول على المعلومات، أو أن أهالي المعتقل لا يعرفون مكان اعتقال أبنائهم.

أما بالنسبة لزيارة المحامين للمعتقلين فلا يحق لهم ذلك إلا بعد مرور ستين يوماً على الاعتقال، ويرى البعض أن زيارة المحامي على هذه الشاكلة ليس لها فائدة وذلك بسبب أن قوات الاحتلال لجأت إلى استخدام التعذيب الجسدي في استحصال المعلومات، وكذلك حتى لو أن المعتقل قد حظي بفرصة مقابلة المحامي، فإن هذا قد لا يفيده بشي، إذ ما فائدة المحامي بدون أن يعرض المتهم على محكمة مختصة، حيث إن أغلب المعتقلين لا يعرضون على المحاكم على الرغم من مضي فترات زمنية تتجاوز الثلاث السنوات، أما بالنسبة لهيئات المراقبة الدولية فلم تتمكن اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر إلا من زيارة عدد محدد من مرافق الاعتقال الكبيرة، بحجة الاعتبارات الأمنية في معظم الأحيان[1]، وقد وضعت قوات الاحتلال إجراءات تحرم المعتقلين من تمتعهم بما كفلته حقوق الإنسان والمعايير الدولية لهم، حيث تنكر على المعتقلين حقهم في الطعون القانونية بسبب اعتقالهم أمام

---

[1] بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ١٣٩.

المحاكم، وبقاء البعض منهم مدة طويلة قد تزيد عن ثلاثة أعوام، من دون إحالتهم إلى المحاكم[١].

وأيقنت الهيئات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان، إن قوات الاحتلال لم تضع الضمانات الكافية لحماية المعتقلين من التعذيب أو سوء المعاملة، إذ على الرغم من تردد الأنباء عن كثرة الانتهاكات في المعتقلات إلا أن قوات الاحتلال مستمرة في ممارسة الانتهاكات ضد المعتقلين وغير مهتمة بالنداءات الداعية إلى وقف هذه الانتهاكات[٢].

ولم يقتصر الأمر على المعتقلين من الرجال بل تعداه إلى انتهاكات خطيرة تعرضت لها النساء والأطفال داخل معتقلات الاحتلال الأمريكي، حيث تعرضت الكثير من النساء إلى سوء المعاملة وممارسة عمليات التعذيب والتهديد بالاغتصاب، وفي حالات كثيرة تم الاعتداء واغتصاب نساء أدى بالنتيجة إلى حملهن، وهذا ما حصل في سجن أبو غريب[٣].

المطلب الثاني

ظاهرة التهجير القسري والقتل على الهوية والكفاءة

الفرع الأول: ظاهرة التهجير القسري:

شهد العراق خلال سنوات الاحتلال تهجيراً قسرياً لأسباب طائفية وعرقية طالت مختلف مناطق العراق دون استثناء حتى وصل عدد المهجرين في

---

[١] بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، التقرير الخاص بحقوق الإنسان، ٣١ آب ٢٠٠٥، العدد ٣٣٣، ص١٤٦-١٤٧.

[٢] عماد علو، مصدر سابق، ص ١٠١.

[٣] بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق، انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، المصدر السابق، ص ١٣٣.

الداخل إلى مليوني نسمة[1]، وهذا ما أشارت إليه إحصائية (لـوزارة الهجـرة والمهجرين)، حيث ذكرت إن عدد العوائل المهجرة بلغ (٢٦٨٥٨) في مختلف محافظات العراق عدا إقليم كردستان، حتى الشهر الخامس من عـام ٢٠٠٧م، موزعة على محافظة بغداد (٤٦٤٢)، محافظة المثنـى (١٥٨٥)، محافظـة واسط (٢٢٩٠)، محافظة ميـسان (١٨٣١)، محافظـة ذي قـار (١٦٦٨)، محافظة البصرة (١٠٤٠)، محافظة كربلاء (٣١٢٠)، محافظة بابـل (٧٠٠)، محافظة القادسية (٦٥٠)، محافظة النجف (٢٧١٠)، محافظة الأنبار (٩٠٠)، محافظة ديالى (٢٢٤٠)، محافظة صلاح الدين (٢٥٠٠)، محافظة كركوك (٢٧٤)، محافظة نينوى (٧١٣)[2]، مع العلم إن هذه الإحـصائية تمثـل فقـط أولئك المسجلين في مخيمات الهلال الأحمر العراقي في مختلـف محافظـات العراق، وإن الأرقام الرسمية لم تشمل أولئك الذين فروا إلى أقاربهم أو انتقلوا من حي لآخر في العاصمة بغداد، وبهذا فلا يمكن معرفة الأرقـام الحقيقيـة للعوائل النازحة، ومما لاشك فيه إنها أكبر من الأرقام المعلنة[3]، فـالوزارات ذات العلاقة أعلنت جهلها بأعداد المهجرين إلى الخارج كون الأمر خارج عن سيطرتها، طالما أن المواطن يمتلك حرية التنقل والسفر، وبحـسب مـصادر أردنية وردت في العام ٢٠٠٦م، فإن ما يقارب المليون مواطن عراقي فـروا إلى خارج العراق قاصدين الأردن إما هرباً من حـالات الانفـلات الأمنـي

---

(١) التقرير النهائي للمجموعة المستقلة لمراجعة عمليات الاعتقال من جانب وزارة الدفاع الأمريكية، مجلـة المستقبل العربي، العدد ٣٠٨، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص ٦٥.

(٢) منظمة العفو الدولية، المصدر السابق، ص ٨٨-١٣٠

(٣) Gold and rone, (more tumult besets guard unit in Iraq), los angles times 2005/7/72م.

وانعدام سلطة القانون أو بسبب تلقيهم تهديدات من مصادر مختلفة بالرحيل عن منازلهم[1].

ويلمس المراقب للحدث العراقي عن كثب ومن غير مصاعب كبيرة، بأن موضوع المهجرون أو ما يصح أن نطلق عليه (بالتهجير الطائفي والعرقي)، قد بدا أول الأمر بصورة بسيطة في الأوساط السياسية والاجتماعية المصحوب بالقلق واستنكار الشارع الواسع ولا سيما من الطبقات والشرائح المتنورة، ولكن انتهى الأمر منذ أكثر من عامين ونصف تقريباً من الشكوك والحيرة إلى الحالة العلنية، وانتقل الموضوع ليصبح حديثاً يخرج عن كونه حالة منفردة بل ظاهرة عيانية مشفوعة بالأدلة والأسماء والأماكن، مقرونة بلغة إحصائية تؤشر أزمنة وأمكنة وأعداد تنطبق عليهم هذه الظاهرة، ومن الملاحظ أن الظاهرة برزت بشكل واضح بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء، وهذا لا يعني أن النزوح لم يكن موجوداً قبل هذا الحادث ولكن تفجير المراقد الدينية وسع ظاهرة التهجير القسري[2]، وكان مما ساعد على ذلك هو ضعف الأجهزة الحكومية الأمنية في توفير الوسائل اللازمة لمعالجة الأزمة أو بالتصدي لها.

ويمكن إجمال أهم الأسباب التي كانت وراء ظاهرة التهجير القسري:

١- الاحتلال الأمريكي فهو يمثل الأرضية الخصبة لنشوء أي توتر في كل موقع يطأه وهو منشأ الصراعات في أكثر الدول التي تم احتلالها.

---

[1] ياسر البياتي، تفكيك المشهد العراقي مفخخات الطائفية السياسية والإعلامية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٤٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني، ٢٠٠٧، ص ٤٤.

[2] الجمعية العراقية لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية، بيان حول جريمة التهجير القسري.www.hrinfo.net.

٢- وجود أجندة خارجية في محاولة لتفكيك العراق ناتجة من خطر العراق المؤرق لبعض الأطراف، والناشئ من إرث تاريخي طويل ومحاولة تفتيته إلى أجزاء متصارعة يسهل السيطرة عليه.

٣- عوامل داخلية متمثلة بصراعات سياسية استخدمت الورقة الطائفية كوسيلة تهديد أو ضغط على الأطراف الأخرى في محاولات لتمرير مشاريع خاصة.

٤- ما رافق العملية السياسية عبر تشكيل مجلس الحكم الذي أنشأه الحاكم المدني (Paul Primer) على أسس المحاصصة الطائفية والقومية، التي أسست بدايات التوتر والاستقطاب الطائفي وانتقال هذا التوتر إلى مناطق العراق كافة.

يتضح مما سبق أن عمليات الترحيل والتهجير إنما هي وسيلة من الوسائل المتبعة في خلق الحروب الأهلية، وما جرى في البوسنة والهرسك من تهجير وتغيير في التركيبة السكانية وغيرها من دول العالم خير دليل على النتائج المدمرة على مثل تلك المخططات والتي ما زالت تعاني الدول منها على الرغم من انتهائها قبل أعوام عدة، وإن خطورة التهجير القسري تأتي من كونها تهدد النسيج العراقي، ذلك النسيج الجميل الذي تتباهى وتفخر به الأجيال العراقية جيلاً بعد جيل[١].

الفرع الثاني: القتل على الهوية:

لعل من أهم الملامح التي يشهدها العراق في ظل الاحتلال الأمريكي، هو الاقتتال الطائفي (القتل على الهوية)، حتى أصبحت هذه الحالة أمراً يومياً ومنتشراً في العراق، وما يصاحب عمليات القتل من تعذيب جسدي، حتى

---

[١] بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، التقرير الخاص بحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠-١٣١.

أصبح ما يحصل في العراق من اقتتال طائفي يذكرنا بآلاف القتلى الذين سقطوا في الحرب الأهلية اللبنانية التي خلفت دماراً في كل شيء ما زالت آثاره حاضرة إلى حد الآن[1].

إن دوافع الاقتتال الطائفي في العراق تعددت وتشعبت، إلا أن من بين أهم الأسباب المؤدية إلى الاقتتال هو التنافس والصراع السياسي الحاصل بين الطوائف الإسلامية وبين القوميات والعشائر المختلفة من أجل الحصول على مكاسب في العملية السياسية، وتقسيم الفوائد من مناصب ووظائف وثروات على نفس الأسس، وهكذا بدأت كل كتلة تابعة لمكون من مكونات الشعب العراقي تعمل بكل ما أوتيت من قوة لتحقيق أهدافها على حساب الكتل التابعة للمكونات الأخرى، مما مهد للقوات المحتلة أن تجند العديد من المرتزقة الذين دستهم داخل أجهزة الدولة والقوات الأمنية[2].

ومن بين الدوافع الأخرى أن العراق قد تم اختراقه من قبل أجهزة المخابرات لدول لها مصلحة في التدخل في الشؤون العراقية، وإطالة حالة التدهور الداخلي من أجل دفع الخطر المحدق بها وإفشال المشروع الأمريكي لها في العراق وإبعاد شبح الحرب عنها، فمن أجل ذلك نجد بعض الدول تدرب وتجهز الميليشيات من أجل تأجيج الصراع والاقتتال الطائفي في العراق[3].

ولعل الخسائر والإخفاقات التي يواجهها الجيش الأمريكي على يد المقاومة العراقية كانت الدافع الرئيسي لقيام البنتاغون بتجهيز ميليشيات غير نظامية بالمال والسلاح مهمتها زرع الموت والدمار والقتل في العراق

---

(1) غازي الجبوري، هل القتل على الهوية مقدمة للشرق الأوسط جريدة الصباح.www.alsabaah.com

(2) فاضل الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٩.

(3) خير الدين حسيب، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

وضرب المقاومة العراقية من الداخل، وهذا ما أكدته جريدة (ماريان) الفرنسية من حالة الإحباط التي يعيشها الجيش الأمريكي إزاء إخفاقاته المتكررة، بحيث صرح وزير الدفاع الأمريكي السابق "دونالد رامسفيلد" بأن هذه الميليشيات هي الوحيدة القادرة على القضاء على المقاومة، مع العلم أن هذه التجربة لم تكن الأولى التي يلجأ إليها الجيش الأمريكي حيث سبق وأن قام بتجربتها في "السلفادور" في الثمانينات من القرن الماضي، حيث هناك وجه شبه كبير بين العصابات التي حولتها أمريكا في السلفادور وبين ما تقوم به في العراق في الوقت الحاضر.

إن هذه السياسة التي تقوم بها الولايات المتحدة لها نتائج خطيرة جداً، إذ إن تكاثر واتساع هذه العصابات أدى ويؤدي إلى تأجيج النعرات والأحقاد الطائفية[1].

الفرع الثالث: اغتيال الكوادر والعقول العلمية:

لم تقتصر الآثار والتداعيات السلبية التي ترتبت على غزو واحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل امتدت إلى استهداف العلماء والعقول العلمية، وصولاً إلى اغتيال واختطاف أساتذة الجامعات والأطباء وغيرهم من الكوادر العلمية والمهنية، التي يناط بها مهمة بناء ونهضة المجتمع[2].

وتعددت الجهات المسؤولة عن تلك العمليات سواء كانت من جانب قوات الاحتلال أو من جانب بعض الجماعات والقوى المجهولة داخل العراق وخارجه، فضلاً عن تنوع وسائل وأساليب استهداف هذه الكوادر ما بين

---

[1] مجموعة من الباحثين، احتلال العراق: الأهداف – النتائج – المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٥.

[2] هدى عماش، مخاطر استهداف الكوادر العلمية في العراق، مركز دراسات الخليج للدراسات الإستراتيجية www.al-mohrer.net

الاغتيال والاختطاف للحصول على فدية مالية أو لدوافع سياسية أو محاولة إرغامها على الهجرة ومغادرة العراق، حيث اضطر آلاف الأكاديميين العراقيين إلى مغادرة بلادهم في السنوات الأخيرة حتى بلغ عدد الأساتذة والكوادر العلمية المهاجرة إلى أكثر من عشر آلاف شخص وفقاً لإحصائيات صادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومازال الرقم في تصاعد مستمر ولم تظهر بوادر زوالها، وهذا بالتالي أدى إلى آثار سلبية خطيرة على المستوى العلمي في الجامعات مما أدى إلى غلق الكثير من الأقسام في الكليات وبخاصة في مراحل الدراسات العليا، بسبب النقص الحاصل في التدريسيين على الرغم من أن أغلب هؤلاء لا يهتمون إلا بالجانب العلمي والإخلاص لعملهم، كما أنهم بعيدون عن المجاذبات السياسية، ويظهر من سير الأحداث أن هذه العمليات لا تخص طائفة أو انتماء حزبي أو قومي أو عرقي، إنما مخطط يبدو إن منفذيه مبرمجين حسب خطط معدة لتنفيذ هذا المشروع، وفي الجانب الآخر نجد الحكومة عاجزة عن وقف استهداف العلماء مما ساعد على استمرار الجريمة وازديادها، ومما زاد في توسعها أيضاً دور المخابرات الخارجية في تزويد هذه الجماعات بالأسلحة والخبرات، وتدريبهم خارج العراق إذا اقتضى الأمر[1].

وضمن هذا الإطار فقد مثل استهداف العلماء العراقيين جانباً مهماً في توجهات وأهداف السياسة الأمريكية تجاه العراق، إذ عملت من وراء ذلك على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

---

[1] هانز كريستوف فون سبونيك، تشريح العراق: عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو، ترجمة حسن حسني وعمر الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ١٨٧.

١- محاولة منع العراق بعد سقوط النظام السابق من إعادة بناء قدراته العلمية وخاصة في المجالات العسكرية بعد وصوله إلى درجة متقدمة في هذا المجال.

٢- منع وصول هؤلاء العلماء إلى دول عربية أو إسلامية أخرى الأمر الذي قد يؤدي إلى تكرار تهديد العراق لإسرائيل.

٣- معرفة المصادر التي استمد منها هؤلاء العلماء خبراتهم، ومنع العلماء العرب الآخرين من التفكير في الاقتراب من مجالات البحث المحظورة من وجهة نظر واشنطن[١].

وإلى جانب الدور الأمريكي في استهداف العلماء العراقيين قامت إسرائيل بدورها في هذا الإطار، حيث أثبتت الوقائع اليومية إلى وقوف الموساد الإسرائيلي خلف سلسلة الاغتيالات وعمليات التصفية التي استهدفت علماء وأساتذة في الجامعات العراقية[٢].

وتعد ظاهرة استهداف الكوادر والكفاءات العلمية العراقية أحد التحديات الخطيرة التي تواجه الحكومة العراقية في الوقت الراهن لاسيما في ظل استمرار حالة الفوضى الأمنية وانتشار العنف وعجز القوات الأمريكية عن السيطرة على الأوضاع الأمنية في البلاد، وهو ما يتطلب ضرورة إعطاء الحكومة العراقية مزيداً من الاهتمام للأوضاع الأمنية لتوفير الأجواء الملائمة لقيام الكوادر بأداء دورها في تنمية ونهضة المجتمع والدولة العراقية[٣].

---

[١] مركز الحقيقة الدولية للدراسات، دراسة غربية تؤكد دور الحرس الثوري الإيراني في تأجيج الصراع والمواجهات الطائفية في العراق، دراسات وتحليلات.www.factgo.com.

[٢] مجموعة من الباحثين، احتلال العراق: الأهداف – النتائج – المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٦

[٣] جريدة المؤتمر الوطني العراقي، الجامعات العراقية تواجه تحدياً بسبب الهجرة الواسعة لكوادرها .www.inciroq.com.

المطلب الثالث

انتهاكات حقوق المرأة وانعدام الخدمات

في المؤسسات الصحية في العراق

الفرع الأول: انتهاكات حقوق المرأة في العراق:

لا تزال المرأة في العراق تعاني من تبعات الوضع المتأزم من النواحي الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والذي يؤدي إلى جعلها عرضة للكثير من المخاطر والمزيد من التهميش من خلال تعرضها لشتى أنواع العنف القائم، مما أثر تأثيراً سلبياً على حياتهن، ونتج من وراء ذلك الكثير من الخروقات في مجال حقوق المرأة[1].

وتعاني المرأة في العراق من ظاهرة اختطاف النساء على أيدي العصابات والجماعات الدينية المتشددة لأسباب مختلفة تبعاً للجهة الخاطفة، وتقف الدوافع السياسية أحياناً وراء بعض عمليات الخطف، وخير مثال على ذلك ما وقع للنائبة في البرلمان تيسير المشهداني في حزيران عام ٢٠٠٦م، عندما قامت جهة مسلحة باختطافها مع ثمانية من حراسها، ولا توجد إحصائيات دقيقة عن عدد النساء المخطوفات، وذلك بسبب امتناع الأهل في الإبلاغ لدى الأجهزة الأمنية واعتماد الأهل على أنفسهم، بدفع الفدية أو غيرها في التعامل مع الخاطفين، بسبب خوف الأهل على شرف العائلة وذياع الأمر بين الناس، فضلاً عن ضعف الأجهزة الأمنية[2].

إن من بين الأسباب المهمة التي زادت في تفاقم الانتهاكات للمرأة العراقية، هي ضعف الأجهزة الأمنية وعدم سيطرة قوات الاحتلال على

---

[1] مجموعة من الباحثين، الاحتلال الأمريكي للعراق: صوره ومصائره، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٥٨.

[2] بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، التقرير الخاص بحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠

الوضع الأمني في العراق، بل في حالات كثيرة نجد هذه الجهات هي التي تقوم بتلك الانتهاكات، وهذا ما أشارت إليه التقارير المقدمة إلى الأمم المتحدة من قبل منظمات المجتمع المدني.

فقد تمت مقابلة أعداد متزايدة من العراقيات المعتقلات من قبل منظمة العفو الدولية ممن تعرضن لسوء المعاملة والتعذيب والاغتصاب الجنسي والسجن الانفرادي لمدد زمنية طويلة وإجبارهن على الخضور عاريات، وهنا تكون عرضة للسخرية والإذلال من قبل المحققين وحراس السجن[١].

وفي حالات أخرى تتعرض النساء للقتل بدون أي ذنب سوى إنهن زوجات مسؤلين في الدولة أو زوجات أساتذة في الجامعات أو زوجات ضباط سابقين في الجيش العراقي السابق، عندما لا يستطيع المسلحون الوصول إلى أزواجهن، ومثال ذلك مقتل السيدة ميسون احمد الهاشمي شقيقة نائب رئيس الجمهورية (طارق الهاشمي)[٢].

وإن كثيراً من النساء يتم اعتقالهن بغية الوصول إلى أقربائهن أو أداة مساومة لسلطات الاحتلال على تسليم أنفسهم، وأحياناً يتم اعتقالهن بتهمة جاهزة هي ببساطة دعمهن لمقاومة المحتل[٣].

وتشير التقارير إلى أن ما بين ٩٠-١٠٠ امرأة عراقية تترمل يومياً نتيجة أعمال العنف والتفجيرات والقتل الطائفي المنتشر في العراق والعمليات العسكرية التي تقوم بها قوات الاحتلال الأمريكي، فضلاً عن تزايد القتلى من

---

(١) ندوة فكرية، إحتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٥٩٦.

(٢) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، التقرير الخاص بحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١.

(٣) عبد الوهاب حميد رشيد، حقوق المرأة العراقية في ظل الاحتلال البربري، شبكة البصرة www.alnoha.com.

النساء، إذ تشير الإحصائيات إلى أن حوالي ٥-٦ نساء يقتلن يومياً بسبب التفجيرات أو جراء الهجمات العشوائية في الأسواق المأهولة، فضلاً عن الإعدامات خارج نطاق القانون[١].

أما بالنسبة للجانب الصحي، فإن المرأة العراقية تفتقر إلى الرعاية الصحية في ظل الظروف السائدة بسبب صعوبة وصول النساء إلى المراكز الصحية، كما أن العديد من الطبيبات المختصات بأمراض النساء قمن بإغلاق عياداتهن الخاصة والهجرة خارج العراق بسبب تعرضهن لخطر القتل والاختطاف[٢].

كل ذلك وغيره جعل من المشروع القول: إن العراقية واحدة من أكثر النساء المعنفات في العالم، وإن العنف أعاق تمتعها بالحقوق والحريات الأساسية، بما يشكل خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات حقوق الإنسان.

الفرع الثاني: انعدام الخدمات في المؤسسات الصحية:

أصبح القطاع الصحي من أسوأ القطاعات في العراق، وبخاصة في بغداد، إذ سيطرت الميليشيات على المستشفيات والمراكز الصحية، فالواقع المتردي في أغلب المرافق الصحية العامة يلقي بظلاله على المواطن العراقي، فالمؤسسات الصحية والمستشفيات العامة لا تقدم خدماتها بشكل

---

[١] مجموعة من الباحثين، احتلال العراق الأهداف – النتائج – المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٧٨.

[٢] صباح البغدادي، المرأة العربية في معتقلات الاحتلال والحكومة، انتهاكات خطيرة، الرابطة العراقية www.news.albaina.com.

يتناسب وحاجة المواطن، وهذا يعود إلى عوامل عديدة يقف في مقدمتها الفساد الإداري وانعدام المتابعة والتدخلات اللامشروعة في طبيعة عملها[1].

فالقطاع الصحي في العراق بات على حافة الانهيار الشامل، وهذا ما أكدته تقارير منظمة الصحة العالمية حيث أكدت فيه إن الوضع الصحي في العراق أصبح أقرب إلى الكارثة، فتقارير منظمة الصحة العالمية تشير إلى زيادة كبيرة في أمراض الإسهال وباقي الالتهابات الجرثومية، وأن ثلثي الوفيات لدى أطفال العراق ممن تقل أعمارهم عن الخمس سنوات من هذه الأمراض، فيما يعاني ٢٠% منهم من سوء التغذية بشكل دائم مما يجعل الأطفال عرضة لمخاطر العوق الجسدي والعقلي، وتؤكد منظمة الصحة العالمية أن الأرقام التي تعلنها وزارة الصحة العراقية كانت أدق في السنوات الماضية، أما في عهد الاحتلال فالأرقام أقل دقة وذلك بسبب ما يمر به العراق من ظروف خاصة قلّ مثيلها في بلدان العالم الأخرى[2].

إن استمرار التدهور الحالي سيؤدي إلى ظهور أمراض وبائية، وهذا ما حصل في شمال العراق حينما ظهر مرض الكوليرا وانتشاره في باقي المحافظات، والأسوأ من كل هذا هو نزوح الكوادر الصحية من أطباء وممرضين للعمل إلى خارج العراق بسبب تدهور الوضع الأمني، وهذا ما انعكس بدوره على تردي الواقع الصحي فضلاً عن زيادة عدد الوفيات، إذ تشير الأرقام المعلنة من الحكومة العراقية أن ٧٠% من الجرحى والمصابين

---

(1) شبكة النبأ المعلوماتية، التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان في العراق لعام ٢٠٠٦م .www.annabaa.org

(2) Dahr jamail / Iraqi Hospitals Ailing under occupation /Issued and endorsed by; the Brussels tribunal people vs. total war incorporated.

بالأمراض يموتون بسبب قلة الأطباء المختصين ونقص الأجهزة الطبية اللازمة[1].

ومما زاد في الأمر تعقيداً أن وزارة الصحة في العام ٢٠٠٦م، كانت على رأس قائمة الوزارات الأكثر فشلاً في تقديم خدماتها، وهذا ما أكده المفتش العام للوزارة إلى جانب الفساد الإداري والمالي فيها والذي بلغ مستويات خطيرة جداً، إذ إن حجم المبالغ المختلسة والمسروقة في وزارة الصحة بلغت ملايين الدولارات، وإن ظاهرة تسريب الأدوية من مخازن الوزارة والمستشفيات استفحلت ولم يعد من السهولة السيطرة عليها[2].

والصورة الأخرى للواقع المأساوي للقطاع الصحي هي في الاعتداءات المتكررة التي تتعرض لها الكوادر الصحية العاملة في المستشفيات على أيدي قوات الاحتلال والأجهزة الحكومية والميليشيات[3].

وظهرت مشاكل صحية حديثة في الآونة الأخيرة تتمثل بزيادة انتشار مرض السرطان وخاصة في المناطق الجنوبية من العراق، بسبب استخدام قوات الاحتلال لدى غزوها للعراق أسلحة غير تقليدية والتي يصاحبها عند انفجارها إشعاعات تسبب مرض السرطان، إذ لوحظ انتشار مرض "اللوكيميا" وسرطان الثدي حسب دراسة أجرتها كلية الطب في جامعة البصرة، كشفت عن ارتفاع قياسي في عدد حالات السرطان، ويشكو الأطباء من قلة الأدوية المتوفرة لمعالجة هذه الحالات ولاسيما في المراحل الأولى من المرض[4].

---

[1] الحرب على العراق: يوميات – وثائق – تقارير، مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨٥.

[2] نهلة جابر،الواقع الصحي في العراق، جريدة المنار، www.al-mannarah.com

[3] جريدة البصائر، العدد ٢١٢، السنة الخامسة – الأربعاء، ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٧ م.

[4] مجموعة من الباحثين، الاحتلال الأمريكي للعراق، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦.

إن واقع القطاع الصحي في العراق وما أصابه من إخفاقات يعود إلى عدة أسباب منها الصراعات الحزبية على المناصب الإدارية، والفساد المالي وعدم وجود مستشفيات تفي بالغرض، إذ إن الدراسات الحديثة تتطلب بناء مستشفى لكل عشرة آلاف مواطن للوصول إلى قطاع صحي فعال يخدم الإنسان، كذلك وجود فوضى دوائية تعم البلاد بسبب سماح المنافذ الحدودية للشحنات الدوائية بالدخول إلى العراق من دون إجازات استيراد صادرة من جهات طبية متخصصة، وعدم خضوعها إلى أي نوع من الاختبارات من حيث فاعليتها ومدى صلاحيتها للاستخدام، إذ إن أغلب الأدوية المتداولة في الصيدليات والمذاخر هي غير مسجلة لدى وزارة الصحة، كذلك ما أصاب المستشفيات من النقص الحاد في توفير الأجهزة الحديثة التي يعتمد عليها في تشخيص الحالة المرضية، وينعكس سوء الأوضاع الخدمية في المستشفيات على المختبرات فيها، وفي الغالب تتباين النتائج فيها مما يدفع المواطن بالبحث عن المختبرات الأهلية ذات الأسعار المرتفعة التي يعاني منها المواطن لدى لجوئه إليها[1].

المطلب الرابع

انتهاكات الميليشيات والعناصر المتطرفة:

سجلت خلال الأعوام الماضية العديد من الحالات التي تشير إلى انتهاكات الميليشيات والعناصر المتطرفة لحرمة القانون، كما أن هناك حقائق مؤلمة تؤكدها العديد من التقارير العراقية وغير العراقية التي تدل عليها الشواهد على الأرض وهي اختراق الميليشيات لتشكيلات الجيش والشرطة وبدرجات خطيرة بدءاً من أعلى المستويات القيادية فيها نزولاً إلى عناصرها الميدانية،

---

[1] مجموعة من الباحثين، إستراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية – الهوية الوطنية – السياسات الاقتصادية)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.

وهذه الميليشيات لا يهمها أمن ومصلحة العراق، فمرجعيتها العليا تكمن في قيادات الميليشيات وبعض القوى الطائفية أو العرقية المتعصبة التي لا تأتمر بأمر الدولة، ومن هنا فإن المصالح الطائفية الضيقة هي التي تتحكم في سلوكيات هذا الجزء من عناصر القوات المسلحة في استباحة دماء المواطنين أو اعتقالهم العشوائي أو اختطافهم أو إرهابهم أو تهجيرهم[١].

وتعيش هذه الميليشيات تحت إغراءات السلطة والنفوذ السياسي من خلال ممارسة القوة والعنف بعيداً عن سلطة القانون، وتخطط كل منها إما لفرض السيطرة الكاملة على الدولة وخيراتها أو الاستحواذ على جزء من الدولة لتأسيس دولتها الطائفية أو العرقية والتمتع بخيراتها.

وتشير التقارير الدولية بأن العناصر المسلحة من جيش المهدي باتت تشكل ٣٠% من عناصر الشرطة والجيش في بغداد، وهذا ما أكده أيضاً التقرير الصادر من مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS)، حيث أكد أن جيش المهدي هو أحد أكبر الميليشيات والذي يلعب دوراً خطيراً على الساحة العراقية، وفي بعض الأحيان تمتد سيطرة هذه الميليشيات على قطاعات كاملة من الجيش تحت قيادة واحدة قد تكون أفواجاً أو ألوية جميعها من هذه الميليشيات وتمارس دورها تحت إطار القانون بما يخدم مصالحها[٢].

ولم يقتصر امتداد هذه الميليشيات على دوائر الأمن فقط، بل تعداه إلى الدوائر الخدمية كوزارة الصحة وسيطرتها على المستشفيات ودوائر الطب العدلي، مما هيأ الفرصة لها لتصفية الأشخاص الذين لا يؤيدون توجهاتهم.

---

[١] عادل الطريفي، كيف تحولت التيارات الأصولية في العراق إلى ظاهرة حكم طائفي لن يتزحزح، www.alarabiya.net.

[٢] مجموعة من الباحثين، العراق: الغزو – الاحتلال – المقاومة: شهادات من خارج الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٤، ص ٢٦٥.

وقد ساعد هذا الأمر على تدخل دول الجوار من خلال التنسيق مع هذه الميليشيات على التدخل في الشأن العراقي من خلال دعم هذه الميليشيات وتدريبها وتزويدها بالأسلحة والأموال اللازمة من أجل تنفيذ مخططاتها[1].

وتشير دراسة أصدرتها مؤسسة "جيمس تاون فاندويش" الأمريكية تحت عنوان مساهمة إيران في الحرب الأهلية في العراق، إن الإيرانيين أرسلوا خلال العامين المنصرمين نحو ألفي طالب دين إلى النجف وكربلاء للدراسة، إلا أن ثلثهم على الأقل كانوا من عملاء المخابرات أو من أفراد قوات القدس، ويقوم هؤلاء بدعم الميليشيات وتنظيم أعداد من العراقيين في خلايا سرية، وأشار التقرير إلى شراء عناصر من المخابرات الإيرانية لمساحات واسعة من الأرض ولا سيما في جنوب العراق فضلاً عن بعض المنازل والمحلات التجارية في بغداد والبصرة والنجف وكربلاء تحت أسماء عراقية، وأضاف إن هذه الأماكن تستخدم كمواقع للإيرانيين العاملين في العراق من أفراد المخابرات والحرس الثوري والميليشيات التي تعمل معهم[2].

وقد باشرت هذه الميليشيات دوراً خطيراً في العراق من خلال انتهاكاتها للقانون وممارستها العدائية ضد مختلف شرائح العراق، وشملت عدة جرائم تراوحت بين القتل والخطف وهدم دور العبادة والسرقة والمتاجرة بالمواد المخدرة وسرقة النفط، وضرب وقتل العديد من النساء بحجة عدم ارتدائها للزي الإسلامي، ومهاجمة صالونات الحلاقة وغيرها من الجرائم، بحيث تجاوزت جرائم هذه الميليشيات وما مارسته من قتل، جرائم المحتل نفسه[3].

---

[1] مجموعة من الباحثين، احتلال العراق: الأهداف – النتائج – المستقبل العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧.

[2] خير الدين حسيب، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧.

[3] مجموعة من المؤلفين، الاحتلال الأمريكي للعراق – صوره ومصائره، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.

ومن هذا المنطلق فإن نزع سلاح الميليشيات وتفكيك هيكليتها العسكرية والسياسية ضرورة ملحة، ولا يمكن انجاز ذلك من دون ترسيخ مؤسسات الدولة وإعادة تشكيل القوات المسلحة العراقية لتصبح القوة الضاربة في وجه الذين عبثوا بأمن البلاد ووحدته، فالأمن أهم من الديمقراطية، ولا ديمقراطية من دون أمن على أن يتم دعم أي مجهود في هذا الاتجاه بقرار من مجلس الأمن الدولي، يستند إلى الفصل السابع من الميثاق يطلب من جميع [illegible] الإقليمية الالتزام بقرار حل الميليشيات، ويلزمها تحت طائلة العقوبات بالتوقف من التدخل في الشؤون الداخلية للعراق، والتخلي عن دعمها واستغلالها لهذه الميليشيات[1].

المبحث الثالث

آليات تطوير حقوق الإنسان في العراق

يتطلب أمر رفع الحيف عن الشعب العراقي والنهوض بواقع حقوق الإنسان المنتهكة [illegible] بالحسبان قوات الاحتلال [illegible] العراقية الانتهاكات التي يعاني منها الشعب العراقي، وضرورة [illegible] السريعة والأخذ بالوسائل اللازمة لرفع هذه الانتهاكات من خلال اتباع [illegible] الكفيلة لتحقيق ذلك، والتي سنقوم ببيانها في المطالب الآتية:

المطلب الأول

العمل بموجب اتفاقيات جنيف

على قوات الاحتلال الأمريكي كونها قوة محتلة لأراضي دولة أخرى أن تعمل بموجب اتفاقيات جنيف ولائحة لاهاي المواد (٢٧-٣٤-٤٧-٤٨) من اتفاقية جنيف التي تكمل لائحة لاهاي فضلاً عن المواد (١٣-٢٦) من اتفاقية

---

[1] مجموعة من الباحثين، إستراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية- الهوية الوطنية -السياسات الاقتصادية)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤.

جنيف الرابعة على الأشخاص المحميين في الأراضي المحتلة، والتي تم الإشارة إليها في بداية بحثنا هذا[1].

المطلب الثاني

المعتقلون في السجون العراقية وقوات الاحتلال الأمريكي

تحتجز قوات الاحتلال الأمريكي لديها ما يزيد على عشرات الآلاف من المعتقلين من دون أن توجه إليهم أي اتهام أو محاكمة، وبدون إعطائهم الحق بالطعن بشرعية اعتقالهم أمام هيئة قضائية، وهذا يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية ويخالف المادة التاسعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فضلاًعن استخدام الأساليب الوحشية والقاسية في استجواب المعتقلين، والتعرض لهم بشتى الإهانات التي تمس شرفهم[2].

وعليه يترتب على قوات الاحتلال الأمريكي، إطلاق جميع المعتقلين لديها الذين لم يثبت عليهم أي اتهام أو إجرام، وتعويضهم لما تعرضوا له من عمليات التعذيب الجسدي والنفسي واستخدام الطرق والأساليب القانونية في التحقيق مع المتهمين والتي كفلتها لهم قوانين حقوق الإنسان، والسماح للمعتقلين الاتصال بالعالم الخارجي من خلال تمكين ذويهم من زيارتهم وتفعيل دور المنظمات ولجان الصليب الأحمر والهلال الأحمر في متابعة أحوال المعتقلين، وتهيئة الفرصة الكافية للمعتقلين من أجل توكيل المحاميين في الدفاع عنهم أمام هيئة قضائية عادلة، وتسريع عرضهم أمام المحاكم وإعطاء الضمانات الكافية لحماية المعتقلين من التعذيب في المعتقلات[3].

---

(1) انظر صفحة رقم (٤-٥) من البحث.

(2) محمد عبد العاطي، سوء معاملة المعتقلين، www.aljazera.net.

(3) وصال نجيب العزاوي، انتهاكات حقوق الإنسان في سجن أبو غريب، www odabasham.net

إما بالنسبة للحكومة العراقية فإننا نرى في الآونة الأخيرة أنهـا خطـت بخطى إيجابية من خلال إصدار قانون العفو العام، على الرغم مـن وجـود الكثير من القصور فيه، إلا أنه خطوة ايجابية إلى الأمام من أجل رفع الحيـف عن المعتقلين، ومن ناحية أخرى يجب على الحكومة العراقية أن تأخذ بعـين الاعتبار واقع المعتقلين، وعدم تعريضهم لأي نوع من الانتهاكـات الجـسدية والنفسية، واستخدام واتباع الوسائل القانونية في التحقيق مع المتهمين[1].

المطلب الثالث

إنهاء دور الميليشيات

استعرضنا ما قامت وما تقوم به الميليشيات الطائفية من أعمـال خارجـة على القانون كان لها الأثر الهام في وصول العراق إلى ما هـو عليـه مـن حالات القتل الطائفي وعمليات التهجير القسري، والتدخل فـي إدارة الدولـة العراقية من خلال تسلل هذه الميليشيات إلى أجهزة الدولة ومرافقها الحيوية.

ويقتضي الحال من أجل وضع حد للحالة المأساوية للعراق ضرورة إنهاء دور هذه الميليشيات وما تقوم به من أعمال إجرامية، وهنـا نـرى أن مـن الضرورة أن تفعل الحكومة ذلك من خلال حل هذه الميليشيات ونزع الأسلحة لديها، وإخضاع جميع العراقيين لقانون الدولة بدون تميز، وطرد الميليـشيات المتطرفة من أجهزة الأمن العراقي، والتي كان لها الدور الكبير في العديد من جرائم القتل، ومن أجل ذلك نرى إن الحكومة العراقية قد بادرت بعد أن رأت أن هذه الميليشيات هي الخطر الأكبر على العراق بفرض العديد من الخطـط الأمنية وحلت العديد من عناصر الأمن الذين ينتمون إلى هذه الميليشيات مـن

---

[1] بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، مجلة المستقبل العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢.

أجل تقوية جهازها الأمني للقضاء على هذه الميليشيات، وقد لوحظ ذلك في السنة الماضية من خلال تحسن الحالة الأمنية في العراق بعد أن ضيقت الحكومة عمل هذه الميليشيات، وبدأ الناس بالتنقل داخل العراق وخاصة في بغداد بحرية أكبر مما كان سابقاً عندما كانت الميليشيات مسيطرة، ومتدخلة في الوضع العراقي[١].

المطلب الرابع

تفعيل دور المنظمات الإنسانية

لم يكن للمنظمات الإنسانية دوراً فاعلاً بعد الاحتلال، وذلك بسبب الأوضاع الأمنية التي مر بها العراق، وما تعرض له أغلب العاملين في هذه المنظمات من عمليات قتل واختطاف مقابل مبالغ نقدية عالية مما أدى إلى انسحاب أغلب هذه المنظمات إلى خارج العراق أو تحجيم دورها، فهذه المنظمات تعد العين التي تراقب الواقع الحقيقي للمجتمعات، كونها ترصد جميع الانتهاكات التي تحصل في المجتمع، وكذلك ما تقوم به من دورٍ فاعلٍ في إنشاء المشاريع الخيرية التي تعود بفائدتها للمجتمع، بيد أنه في ظل الاحتلال لم تؤد هذه المنظمات دورها في العراق بصورةٍ صحيحةٍ.

ويتطلب الأمر من الحكومة، إذا أرادت أن تنهض بواقع حقوق الإنسان، أن تتيح الفرصة الكافية لهذه المنظمات، وتهيئة الأجواء اللازمة لمباشرة عملها بصورة فاعلة، حينها تكون هذه المنظمات إحدى أهم الأدوات التي يمكن للحكومة العراقية أن تستعين بها من أجل رصد أي انتهاكات قد تحدث، وتوفر الوسائل اللازمة لمنع هذه الانتهاكات[٢].

---

[١] مجموعة من الباحثين، احتلال العراق: الأهداف – النتائج – المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧.

[٢] الحرب على العراق: يوميات – وثائق – تقارير، مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨٥.

الخاتمة

يتضح من خلال ما تقدم إن موضوع حقوق الإنسان يُعد من المواضيع التي تهم البشرية جمعاء، ولا يقتصر الأمر على دولة معينة بذاتها، ونظراً لخطورة هذا الموضوع فقد تناولته الهيئات الدولية بالتشريعات القانونية، وخير مثال على ذلك ما قامت به الأمم المتحدة من إصدار الميثاق الخاص بحقوق الإنسان، ووضعت له الضمانات اللازمة لمنع أي خرق لهذه الحقوق، وعلى الرغم من ذلك فقد انتهكت العديد من الدول هذه الحقوق سواء على الصعيد الداخلي حين تعاملها مع شعوبها، أو على الصعيد الدولي حينما تعتدي دولة معينة على دولة أخرى وتحتلها وتمارس فيها سلطاتها، ضاربة عرض الحائط الميثاق الخاص بحقوق الإنسان من أجل تحقيق مصالحها الخاصة، حتى أدى الأمر إلى وجود انتهاكات خطيرة تقع على الشعوب المحتلة، إذ إن الهدف الأساس للدول المحتلة هو تحقيق مصالحها ولا يهمها مصلحة الشعوب.

وما تعرض له العراق من احتلال غاشم على أيدي قوات الاحتلال الأمريكي، وما مارسته القوات العسكرية من انتهاكات خطيرة بحقوق الإنسان العراقي جعلت العراق من بين الدول التي تعرضت لأقوى وأبشع الانتهاكات على مر الزمان، فقلة من الدول في العالم تعرضت لما تعرض له العراق من جرائم خطيرة وصلت في الكثير من الحالات، إلى اعتبارها جرائم حرب ضد الإنسانية، ومن أمثلة هذه الانتهاكات هي الاعتقال العشوائي الذي يتعرض له المواطن العراقي بدون وجه حق؛ وما يتعرض له المعتقلون العراقيون في سجون الاحتلال الأمريكي من أشد أنواع التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والتي ذاع أمرها وتناولتها العديد من المحطات العالمية، وصارت مضرباً لحالة الجور والظلم في العالم، وما قامت به قوات الاحتلال من إصدار وإلغاء

قوانين وحل الجيش العراقي وجميع الأجهزة الأمنية مما عكس بظلاله على حالة الفوضى في الشارع العراقي، وتدهور الأوضاع المعاشية في المجتمع العراقي، ونشوء ظاهرة القتل على الهوية التي لم يكن المجتمع العراقي قد عرف هذا النوع من الاقتتال على مر تاريخه، فضلاً عن عمليات السرقة المنظمة التي تقوم بها الحكومة الأمريكية من عمليات إعادة الأعمار في العراق، ووجود الميليشيات التي استعان بها المحتل في فترة زمنية محددة لتحقيق أهداف معينة، وما مارسته هذه الميليشيات من جرائم خطيرة بحق المجتمع العراقي، وما رافق ذلك من عمليات التهجير القسري الذي أدى إلى تشريد آلاف العوائل العراقية من مناطق سكناهم، وغيرها من الأمور التي يندى لها جبين الإنسانية.

ومن خلال بحثنا هذا فقد تم استعراض الكثير من هذه الانتهاكات وتم وضع بعض الحلول المناسبة من أجل رفع المعاناة والظلم عن الشعب العراقي على أقل تقدير.

الانتهاكات الأمريكية للقانون الدولي
إبان غزو العراق

د. محمود المبارك[1]

إذا كانت انتهاكات القانون الدولي ليست بالأمر الجديد في العلاقات الدولية، فإن ما قامت به الولايات المتحدة من خرق فاضح وغير مسؤول لميثاق الأمم المتحدة بغزوها دولة حرة ومستقلة عام ٢٠٠٣م، ليعد زلزالاً قانونياً دولياً مدمراً، لا يستبعد أن يكون البداية التي تؤذن بنهاية عصر القانون الدولي!.

وإذا كان من الصعب حصر الانتهاكات القانونية الدولية التي قامت بها الولايات المتحدة إبان غزوها للعراق في عجالة كهذه، إلا أنه ربما أمكن تقسيم هذه الانتهاكات إلى ثلاثة محاور رئيسة:

المحور الأول: انتهاكات ما قبل الحرب:

يمكن القول إن الولايات المتحدة قامت بثلاثة انتهاكات جادة للقانون الدولي قبل بدء الحملة العسكرية على العراق، فأول هذه الانتهاكات هو تجاوز الطرق السلمية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، لحل النزاعات بين الدول؛ فالولايات المتحدة والعراق دولتان عضوان في منظمة الأمم المتحدة،

---

[1] كاتب سعودي، وأستاذ في القانون الدولي.

وقد كان الأولى بأي خلاف ينشأ بينهما أن يحال إلى أجهزة المنظمة الدولية ليتم التعامل معه بموجب الطرق السلمية التي نص عليها الميثاق، فقد نصت ديباجة الميثاق على أن الهدف من الميثاق هو تجنب حروب مستقبلية، من أجل إحلال الأمن والسلام بين دول العالم، كما نصت المادة ٢ (٣) على أن تحل جميع الدول الأعضاء خلافاتها بطرق سلمية، وقد حددت المادة ٣٣ (١) أن على الدول أن تتبع الطرق السلمية المتمثلة في "المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارهم"، بيد أن هذا التفصيل الدقيق للمادة ٣٣ (١)، الذي لم تأبه الولايات المتحدة باتباع تفاصيله، إنما قصد منه تفادي وقوع أي نزاع مسلح ينتج عن أي خلاف بين الدول الأعضاء، وحيث تجاوزت الولايات المتحدة الطرق السلمية المحددة في مواد الميثاق، فإن ذلك أوقعها في تجاوز جسيم للقانون الدولي.

الانتهاك الثاني الذي وقعت فيه الولايات المتحدة هو، التهديد باستخدام القوة العسكرية، ضد دولة عضو في الأمم المتحدة، وإذا كان العديد من القانونيين الدوليين يؤكدون على تجريم الولايات المتحدة باستخدامها القوة العسكرية ضد العراق، فإن ما يغفل عنه الكثير هو أن مجرد التهديد باستخدام القوة جريمة كذلك، ذلك أن المادة ٢(٤) من الميثاق تحرم "استخدام أو التهديد باستخدام القوة" في العلاقات الدولية بين الدول الأعضاء، وكما أن التهديد بالقتل في القانون الجنائي الداخلي يعد جريمة يحاسب عليها القانون، فإن التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية، يعد جريمة في القانون الدولي.

وما قام به الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، من تهديد للرئيس العراقي السابق صدام حسين، وإعطائه وابنيه مهلة ٤٨ ساعة للخروج من

العراق، يعد في القانون الدولي تهديداً باستخدام القوة العسكرية، الأمر الذي يتعارض مع المادة (٤٢) من الميثاق، ويعد جريمة قانونية دولية جسيمة.

الانتهاك الثالث – وهو الأخطر بين هذه الانتهاكات – هو استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية ضد دولة عضو في الأمم المتحدة، ذلك أن ميثاق الأمم المتحدة لا يجيز استخدام القوة العسكرية سوى في حالتين اثنتين: الحالة الأولى: هي حالة الدفاع عن النفس، بموجب المادة ٥١ من الميثاق، عندما يتعرض إقليم دولة معينة إلى اعتداء من قبل دولة أخرى، ومعلوم أن الولايات المتحدة لم تتعرض إلى أي اعتداء لا بطريق رسمي ولا بطريق غير رسمي، ولا بطريق مباشر ولا بطريق غير مباشر من قبل الحكومة العراقية السابقة؛ بل إن ما قامت به الولايات المتحدة من غزو لبلد حر مستقل هو الاعتداء الذي يجيز للعراق حالة الدفاع عن النفس المشار إليها في المادة ٥١.

وأما الزعم الأمريكي أن الغزو الأمريكي ضد العراق، كان من باب "الدفاع عن النفس المسبق" لأجل منع العراق من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، التي تهدد سلامة وإقليم الولايات المتحدة، فإن منطق "الدفاع عن النفس المسبق" لا يجد ناصراً في المادة ٥١ من الميثاق، فضلاً عن أنه تبين كذبه لاحقاً، (تماماً كما تبين كذب الادعاء الأمريكي الذي اتهم العراق بتهمة الارتباط بالإرهاب والقاعدة)، وتبعاً لذلك فإن الغزو الأمريكي للعراق لا يمكن أن يتماشى مع منطق الدفاع عن النفس، المنصوص عليه في المادة ٥١ من الميثاق.

وأما الحالة الثانية: التي يجيز من خلالها ميثاق الأمم المتحدة استخدام القوة العسكرية، فهي حالة الحصول على تفويض من مجلس الأمن بموجب المادة ٤٢ من الميثاق، ومعلوم أن الولايات المتحدة لم تستطع الحصول على تفويض من مجلس الأمن قبل غزوها العراق، بسبب الموقف الفرنسي الشجاع

في وقته لرفض استخدام القوة العسكرية من قبل الولايات المتحدة ضد العراق، وخلاصة القول إن ما قامت به الولايات المتحدة من غزو للعراق جاء متعارضاً مع المادة ٢(٤)، التي تحرم استخدام القوة العسكرية بين الدول الأعضاء، ومن غير تبرير المادتين ٥١ أو ٤٢ من الميثاق، وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة على أنها "دولة معتدية".

بل إن قرار تعريف العدوان الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤م، نص على أن "العدوان هو استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأية صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة"، ولا أظن أن هناك تعريفاً أدق لما قامت به الولايات المتحدة ضد دولة العراق أو سيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، من هذا التعريف.

المحور الثاني: انتهاكات الحرب:

لم تكتف الولايات المتحدة بخرق القانون الدولي العام حينما قامت باستخدام القوة المسلحة ضد العراق، ولكنها أيضاً انتهكت العديد من قواعد القانون الدولي الإنساني أثناء حربها تلك.

ولعله من المثير للأسى، أن الولايات المتحدة لم تبالِ بخرق مواد اتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩م، في خضم حربها على العراق، فقد قامت القوات الأمريكية بقصف المناطق المدنية، وقتل المدنيين، واستهدفت أماكن العبادة وقصفت المساجد والمستشفيات، وكل هذه أماكن محمية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، ولعله من المفيد القول إن المزاعم الأمريكية التي كان يرددها المسؤولون الأمريكيون -ومنهم وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد- من أن المسلحين العراقيين كانوا يختفون في هذه الأماكن، هو زعم غير مقبول، ليس

كون هؤلاء مقاومين شرعيين في وجهة نظر القانون الدولي فحسب، بل ولكون هذا المنطق سبق أن استخدم من قبل النازيين الألمان أثناء محاكمتهم في محاكم نورمبرغ، ولكنه رُفِضَ بالكامل.

في الوقت ذاته استخدمت القوات الأمريكية الأسلحة المحرمة دولياً ومنها اليورانيوم المنضب والذي ظهرت قبل أسابيع بعض أضراره، في التشوه الخلقي الذي لحق مواليد الفلوجة، والذي فسره الأطباء كنتيجة لاستخدام اليورانيوم المنضب.

وفيما يتعلق بوسائل الإعلام، لم تراع القوات الأمريكية حرمتها، فقامت بقصف متعمد للعديد من مواقع وسائل الإعلام ومنها قصف موقع الجزيرة حيث اغتيل طارق أيوب، وفي ذلك مخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة التي تعامل الصحفيين بأنهم مدنيون محميون، وللمادة ٧٩ من البرتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الأربع الموقع عام ١٩٧٧م، الخاصة بحماية الصحفيين.

في جانب آخر انتهكت الولايات المتحدة اتفاقية لاهاي ١٩٥٤م المتعلقة بحفظ الممتلكات الثقافية، حين تعمدت ترك المتاحف العراقية عرضة للسلب والنهب، وهو أمر تتحمل الولايات المتحدة المسؤولية القانونية كاملة عنه، ولعله مما يثير السخرية، أن الولايات المتحدة كانت قد تزعمت غضبة قانونية دولية غير مسبوقة، حين أعلنت حكومة طالبان في أفغانستان تدمير تماثيل بوذا على أراضيها، كون ذلك العمل مخالفاً لاتفاقية لاهاي ١٩٥٤م المذكورة.

المحور الثالث: انتهاكات ما بعد الحرب:

لعل أبرز انتهاك أفضى إليه الغزو الأمريكي للعراق، هو الاحتلال الذي تبع الغزو؛ فالاحتلال كما هو معلوم في القانون الدولي أمر غير شرعي، وإذا حدث احتلال أثناء نزاع مسلح بين دولتين؛ فإن ذلك الاحتلال يجب أن ينتهي

بعد أن تضع الحرب أوزارها، على أنه لا يعفي الدولة المحتلة من مسؤولياتها القانونية الدولية تجاه الأراضي التي تحتلها أثناء فترة الاحتلال، كما نصت على ذلك اتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩م.

ولكن الولايات المتحدة واصلت انتهاكاتها للقوانين الدولية من عدة أوجه، ليس فقط بإصرارها على احتلال العراق، وإنما أيضاً بتصرفات قواتها المسلحة في الدولة المحتلة؛ فقد أظهرت الصور التي أعلنتها وزارة الدفاع الأمريكية فيما عرف لاحقاً باسم "فضيحة أبو غريب"، جدية الانتهاكات القانونية لاتفاقية جنيف الثالثة ١٩٤٩م، المتعلقة بمعاملة الأسرى حيث قامت القوات الأمريكية بتعذيب وسوء معاملة الأسرى العراقيين، وإهانتهم وسوء استغلالهم جنسياً، وهي تدل أيضاً على مستوى التعامل الأمريكي مع الأمم الأخرى.

وما دام الحديث عن اتفاقية جنيف الثالثة فلعله من المفيد التذكير أن الطريقة التي اعتقل بها الرئيس العراقي السابق، صدام حسين، كانت تتعارض مع المادة ١٣ من الاتفاقية المذكورة، والتي توجب معاملة الأسرى معاملة إنسانية كريمة، وغني عن القول إن إظهار صورة الرئيس السابق وعلى وجهه آثار كدمات، لا يدل على معاملة كريمة، اللهم إلا إذا كان مفهوم "المعاملة الكريمة" مختلفاً عند القادة العسكريين الأمريكيين عن المفهوم المتعارف عليه عند بقية العالم الإنساني!.

تحت هذا المحور أيضاً أظهرت الاعترافات التي أدلى بها جنود أمريكيون لمجلة "ذي نيشن" الأمريكية عدد تموز (يوليو) ٢٠٠٧م، الطريقة الوحشية التي اتبعها الجنود الأمريكيون في تعاملهم مع المواطنين العراقيين، حيث شملت الاعترافات جرائم قتل عمد منهجية قام بها جنود أمريكيون، الأمر الذي ربما يشير إلى ارتكاب "جرائم إبادة"، يجب ألا تمر دون عقاب.

في جانب آخر أساءت الولايات المتحدة التصرف في اقتصاديات العراق، حيث تعاملت الولايات المتحدة بسرية كاملة مع خطة إعطاء الشركات الأجنبية امتيازات استثمار حقول النفط العراقية التي قيل إنها شملت عقوداً تصل مدتها إلى أكثر من أربعين عاماً، ومعلوم أن هذا التصرف يتعدى التفويض المخول للولايات المتحدة بصفتها دولة محتلة، وهو الأمر الذي وصفته منظمة بلات فورم بأنه تجريد للعراق من ثروته النفطية، فضلاً عن ذلك لا تزال عائدات النفط العراقية مجهولة! حري القول إن قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣م)، نص على "أن تكون جميع صادرات العراق من مبيعات النفط... متفقة مع أفضل ممارسات السوق الدولية السائدة، وأن يتولى مراجعة حساباتها محاسبون عموميون مستقلون ... "، و.هو الأمر الذي لم يتحقق!.

وفي الوقت ذاته شملت الانتهاكات الأمريكية بعد غزو العراق جريمة التطهير العرقي للعراقيين السنة، خصوصاً في الجنوب، وهو أمر لا يزال السنة يعانون منه، حيث هُجِّرَ غالبية السكان السنة من مناطقهم من قبل ميليشيات شيعية، بتأييد عراقي حكومي، ورضى أمريكي.

وواقع الأمر أن الانتهاكات الأمريكية قبل وأثناء وبعد غزو العراق أكثر من أن تحصر في مقال كهذا وليست هذه العجالة سوى نبذة سريعة تبين الأنماط الرئيسة للانتهاكات القانونية الدولية التي قامت وما تزال تقوم بها الولايات المتحدة في العراق.

وإذا كان الأمر كذلك فإننا بحاجة ماسة إلى استخدام سلاح القانون الدولي في المحافل والمحاكم الدولية لمواجهة الولايات المتحدة، التي ما تزال تلقن الأمة العربية والإسلامية دروساً في الالتزام بالقوانين الدولية!.

جرائم التعذيب في العراق في ضوء القانون الدولي

حسين الرشيد[1]

لعلَّ من المناسب هنا البدء بإثبات حقيقة شيوع ظاهرة التعذيب الذي يقوم به جنود الاحتلال، من خلال سرد بعض الأمثلة التي يتضح من خلالها التعذيب الممنهج الذي تمارسه تلك القوات الغازية بحق العراقيين الأبرياء منذ احتلال العراق في عام (٢٠٠٣م).

ولعلَّ من أشهر تلك الجرائم مما يغني التدليل عليها في إثبات جرائم التعذيب هو ما حدث في سجن (أبي غريب) الذي ذاع صيته، وطارت شهرته على وجه المعمورة، والتي صدمت قصته العالم أجمع، وكانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر الإدارة الأمريكية آنذاك، وأوقعتها في حرج كبير أمام المجتمع الدولي، وحطّت من مصداقيتها، وأثبتت بطلان ادعاءاتها المتكررة من أنها جاءت للعراق من أجل إشاعة الحرية والديمقراطية فيه؛ حتى قال السيناتور الجمهوري "جون وارنر": ((إنَّ الانتهاكات التي أظهرتها الصور لسجناء عراقيين عراة تعرضوا للازدراء والإذلال والإساءة إليهم من جنود

---

[1] مدير تحرير مجلة حضارة.

أمريكيين تمثل حالة خطيرة لسوء الإدارة العسكرية، لم يسبق له أن شهد مثلها في تاريخ عمله الطويل)).

وهو ما اضطر قادة الاحتلال إلى التنصل من تلك الأفعال والتنكر لها، مع أنهم هم من يقفون وراءها، حتى قال سيد البيت الأبيض وحامي الديمقراطية آنذاك (جورج بوش): ((هؤلاء الجنود لا يمثلون الأمريكيين، ولا يمثلون أخلاقهم، وليسوا أمريكيين))!!.

وقال "دونالد رامسفيلد" معلقاً على ما شاهده من انتهاكات في سجن أبي غريب: ((أشعر بالأسى الشديد لما حدث لهؤلاء المحتجزين.. إنهم بشر!! وكانوا محتجزين لدينا، كان على بلادنا الالتزام بحسن معاملتهم، ولكننا لم نفعل، وهذا خطأ!! إني أقدم أشد الاعتذار إلى أولئك العراقيين، الذين أساء أفراد من القوات الأمريكية معاملتهم)).

وبالطبع لا يمكن لِأيّ عاقل أن يصدق قول (جورج بوش) و(دونالد رامسفيلد) بعد أن تواتر كذبهما، ولطالما افتضحا في كل مرة بسبب مثل تلك الأكاذيب.

أمريكا، مبتكرة التعذيب في العالم

وعطفاً على ذلك فإن منهج التعذيب نابع من كون الولايات المتحدة الأمريكية مشهورة باستخدام أساليب متنوعة في التعذيب، ولها باعها الطويل في التنكيل، على المستويين الرسمي والشعبي.

وقد صدر في أمريكا قبل فترة ليست بالطويلة كتاب بعنوان "بوابات المظالم" كشف فيه كاتبه عن معاناة السجون الأمريكية، وما يتعرض له المسجونون -وخاصة النساء- من تعديات وانتهاكات، وأحصى الكاتب ما

يقرب من (١٨٠) ألف حالة تعدي وانتهاك في سجون أمريكا، تتمثل في "التحرش الجنسي" و"الاغتصاب" وغيرها من الأمور المعيبة والمنكرة.

ولعل بعض المتابعين قد اطلع على مضمون ما يسمى "**تجربة ستانورد**" التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٧١م) على عدد من الطلبة المتطوعين، لمدة خمسة عشر يوماً، وتمّ الاتفاق على منحهم مكافأة مالية، على أن يقوم بعضهم بدور المسجونين، والبعض الآخر بدور السجانين، وطلب من الآخرين القيام بعمليات تعذيب قاسية لزملائهم المسجونين، وكانت التجربة تستهدف قياس مدى قدرة الطلبة على تقمص الأدوار، وخلال ثلاثة أيام من بدء التجربة لوحظ أن الطلبة الذين قاموا بدور السجانين قد أفرطوا في استخدام وسائل العنف والتعذيب، وخاصة تلك التي تسبب إيلاماً نفسياً للضحايا وامتهاناً لكرامتهم، حتى أن معظم المتطوعين ممن قاموا بدور المساجين أعربوا عن رغبتهم في عدم إكمال التجربة، غير أن طلبهم قوبل بالرفض!! ورغم الطابع الأكاديمي لهذه التجربة؛ فإنها تكشف تجذر القيم والممارسات العنيفة والوحشية في المجتمع الأمريكي منذ عقود من الزمان[1].

وقد قرأت مرة تعليقاً لأستاذ الفكر الأوربي ومؤلف كتاب "**الفجر الكاذب**" على حادثة تعذيب الأسرى العراقيين في سجن (أبو غريب) قال فيه: لقد جاءت فضيحة تعذيب الجنود الأمريكيين للمسجونين في سجن أبو غريب لتزيد من ورطة الولايات المتحدة في العراق، ولم تكُ تلك الممارسات كما يزعم البعض مستمدة من أخلاق الجنود الأمريكان وميراثهم الدموي الذي أباح لهم القيام بمثل هذه الفضائع الأخلاقية، ولكن أعمال التعذيب هي في

---

[1] ينظر: أوهام الهيمنة والمأزق الأمريكي في العراق، للسيد عبد الله صالح، مجلة العصر الإلكترونية، بتاريخ ٢١/٢/٢٠٠٥م.

حقيقتها تعبير عملي عن رؤية الإدارة الأمريكية وكيفية ممارستها في مواجهة ما يهددها من أخطار، في فترة ما بعد أحداث سبتمبر، حيث اعتبرت أمريكا نفسها في حالة حرب، ضد القوى المناهضة للحضارة الغربية.

التعذيب في العراق، الصورة الروتينية

من المؤكد أن صور التعذيب في سجن "أبو غريب" التي نشرت على الملأ، قد وضعت الإدارة الأمريكية في حرج شديد، ومأزق كبير، كما سبق بيانه، وبدأت مع هذه التجاوزات والانتهاكات السافرة غير قادرة على تزييف حقيقة صورتها أمام العالم بصفة عامة، وأمام الشعب العراقي والعربي والإسلامي بصفة خاصة، ولا شك أن هذه الانتهاكات ستترك أثراً سلبياً على الحالة النفسية للعراقيين، وقد شكلت جرحاً غائراً لن يندمل سريعاً!!.

ولقد كنا نسمع عن التعذيب في سجون الشيشان، وسمعنا عن تعذيب الفرنسيين للوطنيين من أهل الجزائر إبان الاحتلال، غير أن ما جرى ويجري في العراق من تعذيب بصورة روتينية يومية أنسانا كل تلك الصور من تاريخ أمتنا المؤلم، الذي صبّ أعداؤنا من خلالها على رؤوسنا أبشع صور الحقد والإيذاء والتعذيب والاضطهاد، حتى صرنا نرى ما يطال العراقيين طابعاً مختلفاً بأساليب ابتكارية لم تكن لتخطر على بال البشر؛ فرفاق إبليس من جنود الغزو ركزوا في عمليات التعذيب على الإيلام النفسي للضحايا، وجرح كرامتهم، أكثر من تركيزهم على التعذيب البدني كما هو معتاد سابقاً.

إننا إذا تمعنا في صور التعذيب المتوفرة فإننا نجد أنها وُضِعت من قبل خبراء متخصصين، درسوا -بلا ريب- حالة التعذيب التي تناسب المواطن العراقي، ومن هنا فإنهم قد بحثوا عما يؤثر في المعذّب من أساليب تحط من قيمته وكرامته، وتجعله ينهار بشكل تام، وقد نقلت صحيفة "واشنطن بوست"

عن مجندة الشرطة العسكرية الأمريكية "سابرينا هارمان" التي أنتدبت للعمل في سجن أبي غريب، وظهرت في بعض الصور وهي تعذّب وتهزأ بسجناء أبي غريب: أنها كانت مكلفة بجعل المعتقلين العراقيين ينهارون؛ استعداداً للاستجواب!!.

وقد وجد هؤلاء أن التأثير يكمن في التركيز على منظومتين، هما: الدين، والشرف. فخلعُ الملابس وإجبار السجين على التعري، وممارسة الفجور، وشرب الخمور، والاعتداء الجنسي على النساء، وإجبارهم على الإفطار – بل تناول المحرمات– في رمضان، والاعتداء والتبول على القرآن، إنما هي من المسائل الحساسة جداً عند المواطن العربي المسلم.

وأستطيع التأكيد هنا على أن ممارسة مثل هذه الأمور بحق المعتقلين لا تتطلب البحث عن أشخاص فقدوا ضميرهم وقيمهم؛ لأن كل جندي أمريكي قادر على أن يقوم بمثل هذا العمل الشنيع، ولذا رأينا نساء الاحتلال من أشهر المشتهرات بأبشع هذه الأفعال!!.

ولا ينبغي النظر إلى كل تلك التفصيلات دون التركيز على الخلفية التاريخية للشخصية الأمريكية التي نشأت على التمرد على القيم والأخلاق والمبادئ الفاضلة، وإننا إذا رأينا أن ثقافة التمرد والانحطاط والشذوذ تعم شرائح كبيرة من المجتمع الأوربي؛ فإننا نجد هذه الحالة تعم المجتمع الأمريكي عموماً، وهي منتشرة في كل زاوية من زوايا المجتمع، ونجدها أكثر ما تتجذر في "المؤسسة العسكرية" بشكل مخيف ومريب، ذلك أن النظام العسكري السائد يقوم على تجريد الجندي الأمريكي من الأخلاق والقيم؛ لأن التمسك بالقيم يقتضي استرجاع مبدأ المراجعة الذاتية الإنسانية، ومثل هذه المراجعة تفرض الرحمة والشفقة، وهي أمور تتناقض وهدف المؤسسة العسكرية!!.

إنَّ الثقافة الأمريكية في الحروب تقوم على أساس مفاده: أن الجبهة المدنية والاقتصادية للعدو تعد امتداداً للجبهة العسكرية، وأن ضرب المدنيين وانتهاك حرمتهم بقسوة يوقع خسائر فادحة بالعدو، ويخل بالجبهة العسكرية ويربكها، وينشر الذعر فيها؛ ولهذا فإن الولايات المتحدة تحتفل في شهر آب من كل سنة بذكرى ضرب هيروشيما وناغاساكي[1] بحجة أنه لو لم تضرب تلك الأهداف، لكانت الحرب العالمية الثانية مستمرة لحد الآن!!.

وجدير بالمعرفة أن الموقف الأمريكي (غير الإنساني) الذي يجعل من المدنيين هدفاً عسكرياً انسحب على الموقف القانوني الرسمي؛ فالولايات المتحدة من أولى الدول التي عارضت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام (١٩٤٧م) واتفاقيات جنيف عام (١٩٤٩م) الخاصة بحماية الأسرى والجرحى والغرقى والمدنيين في المنازعات المسلحة، وعارضت (محررة الشعوب!!) أيضاً بروتوكول جنيف الاختياري عام (١٩٧٧م) الخاص بحماية المدنيين في المنازعات المسلحة، وكذلك معاهدة روما الشهيرة التي وقعتها (١٦٧) دولة من دول العالم عام (١٩٩٨م) الخاصة بمحاكمة مجرمي الحرب، وكانت أمريكا ومعها الكيان الصهيوني من بين سبع دول رفضت الانضمام للمعاهدة[2]!!.

---

[1] تقع مدينة هيروشيما اليابانية في جزيرة "هونشو"، واشتهرت عالمياً؛ لأنها أول مدينة في العالم تلقى عليها قنبلة ذرية. أما ناغاساكي، فهي مدينة تقع على الساحل الجنوبي الغربي لجزيرة كيوشو اليابانية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد ألقت في ٩ آب- أغسطس من عام ١٩٤٥م على ناغاساكي القنبلة الذرية، وكان ذلك أهم حدث تشهده الحرب العالمية الثانية، وقبلها بأيام كانت الولايات المتحدة قد ألقت القنبلة الأولى على مدينة هيروشيما وتسبب ذلك في حالة الدمار الشامل التي أصابت المدينتين وأوقعت خسائر مادية وبشرية فادحة.

[2] ينظر: تصرفات الجنود الأمريكيين في العراق انعكاس للشخصية الأمريكية، سهيل حسين الفتلاوي، موقع البصرة الإلكتروني، ٢٠٠٤م.

أشكال التعذيب (الديمقراطي) في العراق

يتنوع التعذيب الذي يتعرض له العراقيون على يد قوات الاحتلال التي جاءتهم بالديمقراطية الزائفة إلى أشكال مختلفة ومتنوعة، يتمثل من خلالها أنواع الأذى والألم، وتجلت جملة من الصور التي يمارسها الأعداء بحق الأبرياء، الذين يقبعون في سجون الظلم والهوان، سيتضح بعضها بعد قليل.

وحتى يطّلع العالم على تلك الحقائق رأيت تلخيص أهم صور التعذيب، وإيضاح صور التجاوزات القانونية في السجون؛ حيث أخذ التعذيب في العراق صوراً متعددة، وأهمها "التعذيب الجسدي" الذي تمثّل بأساليب متنوعة، كالضرب المبرّح حتى النزف أو الإغماء أو التسبب بعاهة خلقية وجسدية، والصعق بالكهرباء، واستخدام مواد حارقة كـ"مادة التيزاب" وصبّ الزيت الحار على الجسد، وحقن المعتقل بما يحتوي على مخدرات وما شابه ذلك.

وقد كشف تقرير أصدره "مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في العراق" عن التعذيب الذي تظهر آثاره على المعتقلين، كالضرب بالأسلاك الكهربائية، وإصابات شتى في أنحاء متفرقة من الجسد، بما فيها الرأس والأعضاء التناسلية، وكسر عظام الأيدي والأرجل، وقلع الأعين، والأسنان، وحروق ناجمة عن الصعق بالكهرباء وإطفاء السجائر!!.

ومن صور التعذيب أيضاً "التعذيب النفسي" ومن أشكاله: الحرمان من النوم، وتجريد المعتقلين من ملابسهم، والتهديد بالاعتداء الجنسي، وتسليط الإنارة الساطعة، وتشغيل الموسيقى الصاخبة، واقتياد المعتقل إلى ساحة وسط السجن لتهاجمه الكلاب المتوحشة، وإجبار السجين على تناول المشروبات الكحولية المسكرة، وأكل لحوم الخنزير، وغيرها من الصور التي يكاد القلب يتفطر من ذكرها.

ومن صور التعذيب الأخرى ما يسمى "التعذيب الجنسي" ويتخذ هذا النمط صوراً بمنتهى الانحطاط الخلقي الذي يتمتع به سجّانوا الاحتلال، كالضرب على الأعضاء التناسلية، وتعري بعض سجانات الاحتلال أمام بعض الرجال ومحاولة إجبارهم على ممارسة الرذيلة معهنّ، وكذا اغتصاب بعض الحرائر من نساء العراق، وغير ذلك مما يندى له جبين الشرفاء.

أما صور التجاوزات القانونية في السجون فهي عديدة ومتنوعة، ومنها "الأوضاع الصحية المزرية" التي وصلت إلى مراحل في غاية الخطورة، كفقدان الوزن، وانتشار الجرب، والالتهابات المعوية، وعاهات مستديمة في أجسام المعتقلين!!.

ومن صور التجاوزات أيضاً "الازدحام الشديد داخل السجون" مما يؤدي إلى تداعيات صحية كبيرة، ويقدّر عدد السجناء في زنزانة الاعتقال الفردي في بعض السجون إلى أربعة أشخاص، وهم يفترشون مساحة أرض لا تزيد على متر ونص، مما يضطرهم إلى التناوب جلوساً وقياماً!!، أما حشد العشرات في غرفة واحدة فهو أسلوب متبع ومنهجي في السجون الحكومية.

وأُشير هنا أيضاً إلى تقرير أعده الجنرال الأمريكي "أنطونيو تاغوبا" ونشرته مجلة نيويوركر أن ممارسات سادية وجرائم في سجن أبو غريب حدثت بين شهر تشرين أول وشهر كانون أول من العام الماضي، وقام بهذه الممارسات جنود من كتيبة الشرطة العسكرية رقم (٣٧٢) وعدد من عناصر أجهزة المخابرات الأمريكية وانتهاكات كبيرة منها:

- كسر الأضواء الكيماوية وسكب السائل على المعتقلين.
- سكب المياه الباردة والساخنة على المعتقلين بعد تعريتهم.
- ممارسة اللواط بحق المعتقلين وإجبارهم على تمثيل مظاهر جنسية.
- إجبارهم على ممارسة العادة السرية.

- تعرية المعتقلين وإجبارهم على النوم فوق بعض.
- إدخال أضواء كيماوية في دبر المعتقلين.
- إبقاء المعتقلين عراة لعدة أيام.
- ضرب المعتقلين بمقابض المكانس والكراسي.
- ربط رقاب المعتقلين وهم عراة بحبل وجرهم وهم مقيدين.
- حرمانهم من النوم.
- استخدام الكلاب العسكرية لترويع المعتقلين وعضّهم.
- اغتصاب النساء المعتقلات.
- ضرب السجناء بجدران السجن.
- ربط الأماكن الحساسة للمعتقلين بالأسلاك الكهربائية والتهديد بتشغيلها.

جرائم التعذيب الأمريكي، والقانون الدولي

إذا اتضح ما تقدم ذكرة من معلومات متنوعة تثبت ارتكاب جنود الاحتلال الأمريكي لأبشع أنواع جرائم التعذيب، التي تعرض لها السجناء والمعتقلون، بل والمدنيون رجالاً ونساءً، وشيباً وشباباً، صغاراً وكباراً.

أقول إذا اتضح كل ذلك فهل تسمى مثل تلك الجرائم (جرائم تعذيب) دولياً؟ وما هو موقف القانون الدولي من كل تلك الأفعال التي ما فتئ جنود الاحتلال يرتكبونها كل يوم صباح مساء؟ وهل هناك مبررات يمكن أن تقف وراء القيام بمثل تلك الأفعال الشنيعة التي يندى لها جبين الإنسانية؟.

لعل الإجابة عن تلك التساؤلات تتضح من خلال نقل نصوص الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، التي وقّعت عليها أغلب دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، التي احتلت العراق بذرائع واهية بانَ زيفها وكذبها.

على أنني أنبه هنا أن تلك النصوص القانونية المتفق عليها دولياً تحرم أفعال التعذيب في أي وقت من الأوقات، في السلم أو في الحرب، مدنياً كان المعذَب أم عسكرياً.

إذن المقصود بالتعذيب في اتفاقية مناهضة التعذيب التي اعتمدتها الجمعية العامة في ١٠ كانون الأول ١٩٨٤م حسب المادة (١) من الجزء الأول منه، هو: أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً يلحق عمداً بشخص ما؛ بقصد الحصول على من هذا الشخص، أو من شخص ثالث على معلومات، أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه، أو يشتبه في أنه ارتكبه؛ هو أو شخص ثالث، أو تخويفه، أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث، أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أياً كان نوعه، أو يحرّض عليه، أو يوافق عليه، أو يسكت عنه موظف رسمي، أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية.

وتشير المادة (٢) من القرار ذاته إلى أن أي دولة طرف في هذا القرار يجب أن تتخذ إجراءات تشريعية، أو إدارية، أو قضائية فعالة، أو أية إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضائي.

بينما تنص المادة (٣) على أنه ((لا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أياً كانت، سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب، أو تهديداً بالحرب، أو عدم استقرار سياسي داخلي، أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب)).

وتنص المادة (٤) على أنه ((لا يجوز التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة، أو عن سلطة عامة، كمبرر للتعذيب)).

أما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عام (١٩٤٨م)، واعتُمد بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د-٣) المؤرخ في (١٠ كانون الأول- ديسمبر ١٩٤٨م)، فتشير المادة (٥) بوضوح إلى أنه ((لا يُعرّض أي إنسان للتعذيب، ولا للعقوبات، أو المعاملات القاسية، أو الوحشية، أو الحاطّة بالكرامة)).

وهناك نصوص شبيهة أيضاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي اعتُمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٠ أ (د-٢١) المؤرخ في ١٦ كانون- ديسمبر ١٩٦٦م، وتشير المادة المادة (٧) من ذلك العهد (مثلاً) على أنه ((لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أواللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة)).

ولعل تلك النصوص توحي بدلائل قانونية عديدة، وفيها من الاستنباطات الشيء الكثير الذي يدين المسؤولين الأمريكيين عن جرائم التعذيب الحاصلة في العراق، بما فيهم الجنود الذين قاموا بمثل تلك الممارسات.

ولا ينبغي أن يرد هنا أو يقال بأن أفعال التعذيب تلك (أفعال فردية) يمارسها جنود وفق تصرفاتهم وأهوائهم الفردية، نتيجة ما يتعرضون له من ضغوط نفسية وفكرية!! وهو التصور الذي يمنع بموجبه تحميل قادة الاحتلال المسؤولية القانونية والأخلاقية عن تلك الأفعال، وبالتالي عدم إدانتهم قانونياً، على اعتبار أن القوانين الدولية تنص على تجريم الأفعال الرسمية، التي تأخذ طابع التصرف بشكل رسمي ومباشر؟! لا ينبغي أن يقال ذلك؛ لأن الجميع يعلم أن حصر جرائم التعذيب بسلوك بعض جنود الاحتلال مرفوض رفضاً قاطعاً، فهذه الممارسات هي في صميم وجوهر نظام إرهاب الدولة العظمى الذي يمثله الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) الذي يحمل صفة القائد

الأعلى للقوات الأمريكية، وكذلك وزير دفاعه السابق (دونالد رامسفيلد)، وكل الإدارة الأمريكية التي أسهمت في قرار احتلال العراق، تتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية عن انتهاك الثوابت الإنسانية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي.

جرائم التعذيب: بين السياسة والتوجيه

بمرور الوقت تزداد بشاعة مثل تلك الجرائم التي تقدمت الإشارة إلى بعضها وضوحاً، ويتضح من خلال ذلك أن بشاعة تلك الجرائم تكمن في كون قرار الارتكاب ليس قرار أفراداً من الجنود؛ وإنما هو قرار مؤسسة عسكرية بأعلى مستوياتها، لعل من أهم مقدماتها تدريب وكالة المخابرات الأمريكية جنود الغزو على عشرين نوعاً من أحدث أنواع التعذيب، أهمها: الاغتصاب والإهانات الجنسية الفردية والجماعية للأسرى والأسيرات، وربطهم وجرهم كالحيوانات، والتعذيب حتى الموت، وهكذا.

وفي هذا الإطار لابد من الربط بين تلك الأفعال وبين المذكرات الحكومية الأمريكية السرية التي وقعها كبار المسؤولين الأمريكيين، وكانت تتداول بين الأروقة الأمريكية؛ لغرض التشاور حول كيفية التعامل مع المعتقلين في أفغانستان والعراق، والتي يتضح معها الازدراء الأمريكي بالقانون الدولي وحقوق الشعوب في العالم، فقد أثبتت الأيام التي قضاها العالم في فترة (جورج بوش) وتجربته الرئاسية هو الانتهاك الصارخ للقوانين الدولية التي تنص على حقوق الآخرين في العالم.

ولعل من أهم المذكرات السرية التي أشرنا إليها قبل قليل، ويتضح معها انتهاك حرمة الشعوب المستضعفة والمحتلة، هي مذكرة مساعد وزير العدل السابق الى المستشار القانوني للبيت الأبيض عام (٢٠٠٢م)، والتي تروج

لفكرة أن الدستور الأمريكي يجعل من حق الرئيس إعلان عدم التزامه بتطبيق القوانين الدولية في تعامله مع أسرى حرب أفغانستان؛ بحكم أن أفغانستان هي دولة منهارة، وذلك بهدف حماية الجنود الأمريكيين من مغبة الوقوع تحت طائلة القانون الدولي.

وقد وافق عليها بوش في نيسان عام (٢٠٠٢م) عبر مذكرة لفريق الأمن القومي المساعد له، أكد فيها على أنه يمتلك سلطة إعلان عدم انطباق اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب على أسرى الصراع في أفغانستان ولكنه لن يستخدم هذه السلطة[١].

هذا في الوقت الذي أصدر فيه وزير الدفاع الأمريكي السابق (دونالد رامسفيلد) مذكرة في كانون الأول من عام (٢٠٠٢م) تسمح باستخدام خمسة عشر أسلوباً من أساليب التعذيب[٢].

---

[١] ينظر مقالة الباحث (علي حسين باكير) بعنوان (جرائم التعذيب: إستراتيجية أمريكية بامتياز)، منشورة على موقع مجلة العصر الإلكترونية، بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٤م.

[٢] كشف تقرير سري صدر في يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٩/٤/٢١م، ولشره موقع الجزيرة لست، على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C٤٨٤DF٠-F٥١١٥-٤A٩CD-٩C٦-CE.htm٩٣٦٠E٥٥٢D٨ عن أنّ إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش وافقت على استخدام أساليب قاسية لتعذيب المشتبه بتورطهم فيما يوصف بالإرهاب، وركز التقرير الذي أوردته الصحيفة الأمريكية واسعة الانتشار (نيويورك تايمز) وصحف أميركية أخرى، على أساليب التحقيق التي نفذها الجيش الأميركي، وليس تلك الأساليب التي طبقتها وكالة المخابرات المركزية (سي.آي.أي) في سجونها السرية، مؤكداً على أن وزير الدفاع السابق (دونالد رامسفيلد) وافق في الثاني من ديسمبر- كانون الأول عام ٢٠٠٢م على (١٥) طريقة في التحقيق باستخدام التعذيب، ورفض التقرير مزاعم رامسفيلد وغيره بأن سياسات وزارة الدفاع (البنتاغون) لم تلعب دوراً أساسياً في التعذيب القاسي لمعتقلي سجن أبي غريب في العراق ومنشآت عسكرية أخرى، ويوثق التقرير كيف أن هذه الأساليب التي استخدمها جيش الاحتلال في سجون أفغانستان والقاعدة البحرية في غوانتانامو وكذلك العراق، كالتعرية ووضع المعتقلين في أوضاع صعبة، والحرمان من النوم- انبثقت عن برنامج عسكري يعرف بـ(البقاء، والمراوغة، والمقاومة، والهروب) استخدم لتدريب الجنود على مقاومة تحقيقات العدو التعسفية.

وبمناسبة ذكر اسم (رامسفيلد) الذي يعد رأساً من رؤوس الجريمة التي لحقت بشعب العراق، فإن جملة مؤثرة لا تزال تظن في أذنيَّ ذكرها الأستاذ الدكتور محمود مبارك، أستاذ القانون الدولي في المملكة العربية السعودية لي ولمجموعة من الباحثين والإعلاميين، قال: إنه لو كان عراقياً لرفع دعوى قضائية ضد رامسفيلد منذ اليوم!!، وقال: ((الآن.. الآن وليس غداً)) يجب محاكمة مثل هؤلاء المسؤولين!!.

وقد أكد تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش الصادر في ٢٤ نيسان ٢٠٠٥م على وجود مذكرات أقل ما يمكن أن يقال فيها، إن المسؤولين الأمريكيين كانوا على علم بتلك الجرائم وإنهم كانوا يتكتمون عليها، وأشار التقرير إلى أن رامسفيلد قد وافق على طرق الاستجواب التي تخرق معاهدات جنيف واتفاقية مناهضة التعذيب من قبيل استخدام كلاب الحراسة لإخافة السجناء ومن قبيل وضعهم في وضعيات "صعبة" ومؤلمة، و لم يتوفر أي دليل على أن رامسفيلد (وخلال ثلاث سنوات من تزايد التقارير التي تحدثت عن سوء المعاملة) قد مارس سلطته لإنذار من يعملون تحت إمرته بأن إساءة معاملة السجناء يجب أن تتوقف ولو كان قد فعل ذلك لأمكن بالتأكيد تجنب كثير من الجرائم التي ارتكبتها القوات الأميركية"، في حين أكد "ريد برودي" المستشار الخاص في هيومن رايتس ووتش في نفس التقرير أن ((هذا النموذج من إساءة المعاملة والمنتشر في عدد من البلدان لم ينتج عن أفعال الأفراد من الجنود الذين يخرقون الأنظمة، بل نتج عن قرارات متخذة من جانب مسؤولين أمريكيين على مستوى رفيع لتحريف الأنظمة أو تجاهلها أو حتى إلقائها جانباً))[1].

---

[1] ينظر مقالة الباحث (علي حسين باكير) بعنوان (جرائم التعذيب: إستراتيجية أمريكية بامتياز)، منشورة على موقع مجلة العصر الإلكترونية، بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٤م.

وليس أدل على ذلك من أن الولايات المتحدة الأمريكية وقعت الاتفاقية في الثامن عشر من نيسان- أبريل عام ١٩٨٨م دون أن تصادق عليها، وفقاً للمعطيات المتوفرة للعام ٢٠٠٠م، كما وأنها وقّعت على اتفاقية روما لعام ١٩٩٨م بتشكيل محكمة الجزاء الدولية ورفضت التصديق عليها؛ ربما لمعرفتها المسبقة لطبيعة مشاريعها العدوانية، فهل هذه استثناءات أم استراتيجية محكمة؟!.

طرق التعذيب.. والحط من الكرامة الإنسانية

إن التعذيب جريمة تحط بالكرامة الإنسانية؛ لأن هدف المعذب ((سلب إرادة الضحية))، ومن ثم إجباره على الإدلاء بما يريد من الاعترافات، أو التوقيع على ما لديه من إفادات معدة سلفاً.

ثم إن الأفعال الإجرامية التي ارتكبها الأمريكيون بحق السجناء والمعتقلين الأبرياء والعزّل تكشف نفسيتهم المريضة وعجزهم عن تحطيم المسلم وفشلهم في مسعاهم لإذلاله، والمرجح أنهم لجأوا إلى هذه الأفعال ليوهموا أنفسهم أنهم انتصروا وهم فاشلون، ولعل من قام منهم بتسريب صور التعذيب التي نشرت تأتي في إطار الحرب النفسية لإذلال المسلمين ولتثبيط الروح المعنوية للمقاومة العراقية بعد الانتصارات التي حققتها في عملياتها العسكرية في مقاومة الاحتلال.

وقد أشار البروفيسور الأمريكي "برناردو هيكل" أستاذ الدراسات الشرق أوسطية في (جامعة نيويورك) إلى أن تعرية الرجال وتكديسهم فوق بعضهم، أو إجبارهم على ممارسة العادة السرية جاء في ضوء قراءة إدارة الاحتلال للتقاليد العربية والإسلامية التي ترفض الإباحية والتعري، وتعتبرها منافية للخلق والدين، وبالتالي استخدمت قوات الاحتلال والمخابرات الأمريكية هذا

الأسلوب غير الإنساني في التعذيب كوسيلة لانتزاع الاعتراف وكسر إرادة المعتقلين، في حين أكد عدد من الجنود المتهمين أن المسؤولين عنهم وضباط الاستخبارات كانوا يقنعونهم أن ما يقومون به من عمليات تعذيب "مهمة عظيمة"، ويؤكدون أن تعذيب العرب وتعريتهم وانتهاك أعراضهم هي الوسيلة الوحيدة التي تجبرهم على الاعتراف بما ارتكبوه.

ولكن مع كل هذا فإن القانون الدولي لا يجيز ارتكاب جرائم التعذيب تحت أي ظرف من الظروف، فلا يبرر فعل الجرم مرض نفسية المجرم، أو امتعاضه، أو استشفائه بالمجني عليه، والمؤكد أن المادة (٣) من الجزء الأول من اتفاقية مناهضة التعذيب العالمية لا تجيز التذرع بأية ظروف استثنائية أياً كان نوعها لممارسة التعذيب، سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب، أو حتى في حالة التهديد بالحرب، أو في جو عدم الاستقرار السياسي الداخلي، أو أية حالة من حالات الطوارئ.

وإنني إذ أدلف إلى ختم هذه السطور فإنني أستطيع التأكيد على أن تعذيب العراقيين من قبل قوات الاحتلال صار ظاهرة متواترة لا تكاد تخفى على أي متابع لهذا الشأن، وإذا ثبت هذا وتأكد فإن المسؤولية هنا منصبّة على القانونيين وأصحاب الشأن في أن يرتبوا أوراقهم، ويحزموا ملفاتهم، ويسعون لعرضها أمام المحافل والمحاكم الدولية لمحاكمة المتورطين بأرواح وأجساد العراقيين الأبرياء، ورد الاعتبار لهم، وعلى كل الضحايا والمجني عليهم أن يتعاونوا بتقديم تلك الملفات والإثباتات، التي تدين هؤلاء المجرمين الجناة، والله ولي التوفيق والسداد.

وثائق
آراء مركز الأمة في مستجدات الشأن العراقي

العراق واتفاقيات الوصاية الأجنبية

رأي مركز الأمة للدراسات والتطوير
١٥/١٠/٢٠٠٩م

الأرض للأمريكيين والمياه للبريطانيين، هذا ما تقضي به آخر الاتفاقيات الموقعة بين الحكومة الحالية وبين سلطتي الاحتلال الأمريكي والبريطاني، غنيمة تقاسمها الحليفان الاستراتيجيان والشريكان الرئيسان في غزو العراق، تحت اسم "اتفاقيات أمنية"؛ إذ جاءت الاتفاقية الأمنية الأخيرة مع بريطانيا لتكمل المؤامرة على سرقة ثروات البلد، وسرقة قوت الشعب العراقي.

تدعي الحكومة حسب المتحدث باسمها أن هذه الاتفاقية "تأتي لغرض تأطير طبيعة العلاقة فيما يخص وجود قوات المملكة المتحدة وعناصرها على أراضي جمهورية العراق وتقديم المعونة الفنية والخبرة لتدريب القوات البحرية العراقية... وانطلاقاً من أهمية التعاون بين الحكومتين في مجال تدريب القوات البحرية والمشاة البحرية والكليات والمعاهد العسكرية وحماية المياه الإقليمية العراقية وحماية منصات النفط العراقية حسب طلب الحكومة العراقية... وتقضي بالسماح لـ ١٠٠ جندي بريطاني ومرافقيهم من العناصر المدنية و(٥) سفن بحرية وطواقم الملاحة العائدة لها حيث تتولى قوات المملكة المتحدة تقديم الدعم البحري التعبوي للقوات العراقية لحماية منصات النفط العراقية والمياه الإقليمية العراقية" حسب هذا المتحدث أيضاً.

أما الحقيقة فهي وضع مياه العراق وآباره ومنصاته النفطية تحت الوصاية الأجنبية، وفرض الهيمنة والسيطرة على منابع النفط العراقية كنوع آخر من الاحتلال وشكل من أشكال الوصاية يساعدهم في ذلك مجموعة من حلفائهم في البرلمان والحكومة.

لكن يبقى السؤال المهم في هذا الموضوع هو ما دلالات تمرير هذه الاتفاقية في هذا الوقت تحديداً وهي فترة ما قبل الانتخابات البرلمانية؟ ولماذا تعد فترة ما قبل الانتخابات هي فترة توقيع مثل هكذا اتفاقيات وتمريرها؟ وهل تربط هذه التوقيتات علاقة موضوعية معينة؟!.

وهنا لابد من التذكير بأن تمرير اتفاقية الإذعان مع الولايات المتحدة جاءت في ظروف مشابهة وهي فترة ما قبل انتخابات مجالس المحافظات وتحديداً في ٢٠٠٨/١١/١٧م.

إن اختيار هذا الوقت الحرج بالنسبة للكتل والأحزاب السياسية يكشف حجم المساومات والضغوط التي تمارس مع حلفاء أمريكا وبريطانيا في العراق في وقت تتصارع هذه الأحزاب والكيانات السياسية من أجل تأمين مكاسبها في الانتخابات القادمة في كانون الثاني ٢٠١٠م.

إذن الموضوع يتم وفق تفاهمات وصفقات بين رجال العملية السياسية وبين سلطات الاحتلال من أولياء نعمتهم في البقاء في الحكم خصوصاً إذا علمنا أن نسبة كبيرة من ساسة اليوم حصلوا على الجنسية البريطانية بعد أداء القسم بخدمة (بريطانيا العظمى).

أوباما.. من الانسحاب التدريجي إلى الرجوع التدريجي إلى العراق
الإستراتيجية الأمريكية القادمة في العراق..

رأي مركز الأمة للدراسات والتطوير
٢٢/١٠/٢٠٠٩م

بعد حديث أوباما عن إستراتيجيته الجديدة في العراق القائمة على الانسحاب التدريجي من هناك، ها هو اليوم يحاول التراجع عن إستراتيجيته التي وعد وبشر بها أثناء حملته الانتخابية، وخصوصًا بعد أن اصطدمت استراتيجيه في أفغانستان بصخرة طالبان القوية وهو ما دفع القادة العسكريين ومستشاري الرئيس أوباما إلى إعادة النظر في مسألة إرسال قوات إضافية إلى هناك، وهو ما دفع أوباما إلى أن يعلن أنه لن يتخذ قرارًا إزاء إرسال مزيد من القوات لأفغانستان حتى (تتضح له تمامًا ماهية الإستراتيجية المتبعة).

هذا التغير المفاجئ في الخطط والإستراتيجية سيؤثر بالتأكيد بشكل سلبي على علاقة الإدارة الأمريكية بدول حلف شمال الأطلسي فقد أعرب بعض

قادته عن انتقاداتهم للإدارة الأمريكية في التأخر عن الإعلان عن الإستراتيجية الجديدة في أفغانستان.

وهذا التردد والاضطراب في تحديد أي الاستراتيجيات أفضل للتعامل مع الوضع القائم يشير إلى حجم مأزق الإدارة الأمريكية الحالية وهي تعيش تحت وطأة التركة الثقيلة التي ورثتها عن إدارة بوش السابقة ويبدو أنها لا تزال تراوح في منطقة وسط بين الخروج من دائرة بوش أو الاستمرار في تحمل تبعاتها المكلفة.

لكن التلازم الوثيق بين كل من الجبهتين العراقية والأفغانية يمنح الإدارة الأمريكية هامشاً من المناورة بين الجبهتين، وهنا يقفز التساؤل الأهم بالنسبة للقضية العراقية، وهو ما مدى تأثير هذا الهروب من الجبهة الأفغانية باتجاه العراق الأهدأ والأسهل نسبيًا في نظر القادة والجنرالات العسكريين؟ وما أبعاد هذا التحول الاستراتيجي على الصعيدين العسكري والسياسي في العراق؟

إستراتيجية الهروب هذه من أفغانستان نحو العراق تواجهها عقبة كبيرة في نظر الخبراء الأمريكيين وهي عقبة "الاتفاقية الأمنية" الموقعة مع الحكومة الحالية في العراق والتي تقضي بسحب القوات الأمريكية من العراق مع حلول عام ٢٠١١، ولذلك سيعمد المسؤولون الأمريكيون إلى التفكير في إعادة قراءة الأولويات في الجبهتين. وقد بدت ملامح هذا التراجع في الإستراتيجية الأمريكية من خلال تصريحات بعض أعضاء الكونغرس والقادة العسكريين، فقد أعلن النائب (هاوارد مكيون) كبير أعضاء الجمهوريين في لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب قائلاً: " إنه يخشى أن الجدول الزمني الذي وضعه أوباما لانسحاب لا يتيح لقائد القوات الأمريكية في العراق "مجالا يذكر للمناورة".

وقال خلال الجلسة: "ينبغي لعملية وضع الجدول الزمني لسحب القوات الأمريكية من العراق أن تستند إلى الظروف على الأرض، هل لدينا خطط طوارئ في حالة ما إذا تطلب الموقف الأمني تعديل الموعد النهائي المحدد بأغسطس ٢٠١٠... هل ما زال لذلك نفس المعنى اليوم..". أما مساعدة وزير الدفاع للشؤون السياسية (ميشيل فلورنوي): "إن خطط تقليص القوات الأمريكية "ليست جامدة" وإنما تسمح "بإعادة التقييم وتغيير خططنا وفقا للتطورات على الأرض إذا دعت الضرورة... إذا اقتضت الضرورة سنعيد دراسة الأوضاع."

ولو حاولنا قراءة المشهد السياسي العراقي اليوم وفق هذه المعطيات لوجدنا أن السباق المحموم للأحزاب والكتل السياسية للانتخابات القادمة تحمل من المؤشرات والدلائل ما يفيد بفوضى سياسية قادمة أكثر سوءً من الفترة السابقة، وهذا يمكن استنتاجه من طبيعة التحالفات والائتلافات التي تشكلت بعد التصدعات الكبيرة التي شهدتها الكتل الكبيرة السابقة، هذا سيولد برلماناً منقسماً على نفسه وبالتالي حكومة ضعيفة، وهو مطلب أمريكي حتمي في المرحلة القادمة.

الإدارة الأمريكية المسؤول الأول عن العملية السياسية الجارية اليوم في العراق لا تريد دعم طرف على حساب طرف آخر وإنما تريد وضعًا ضعيفًا غير مستقر بما يخدم المصالح الأمريكية والإستراتيجية الجديدة المعدلة، وبالتالي يدفع الساسة العراقيين إلى الشعور بضرورة تمديد فترة بقاء القوات الأجنبية خلافًا لما نصت عليه الاتفاقية الموقعة بين البلدين تحت ذريعة إن وجودهم صمام أمان لمنع تهديد طرف ضد طرف، وهذا لا يتحقق إلا مع وجود حكومة ضعيفة وعدم الاستقرار السياسي وعدم وجود أغلبية برلمانية من أي جهة كانت.

مما تقدم يظهر أن المطلب الأمريكي اليوم ينص على أن يكون الوضع العراقي ضعيفًا إلى درجة الاتكاء المذل على الوجود الأمريكي، وهذا يحقق مرامي تغيير السياسة الأمريكية تجاه العراق استنادًا إلى حجم التحديات التي تواجهها الإدارة الأمريكية في الساحة الأفغانية.

إن مهندس الحرب الأمريكية في المنطقة يحاول ترقيع الخلل في المنطقة الأفغانية من خلال التنصل عن الانسحاب من الساحة العراقية، وبالتالي فإن المشهد العراقي يتلخص اليوم بضعف واضح في الأدوات السياسية التي تستخدمها أمريكا وخلل واضح في خطط وبرامج هذا الاحتلال، والمطلوب اليوم أن يكون هناك تحرك من أجل الضرب في عمق الضعف الأمريكي على الساحتين الأفغانية والعراقية، وهذا الدور يقع على القوى الرافضة للاحتلال باستجماع أمرها وتحديد أهدافها وأولوياتها المستمدة من ثوابتها التي صارت نبراس هداية لكل الشعوب الحرة في العالم.

حين تكون الوطنية شعارا انتخابيا!

رأي مركز الأمة للدراسات والتطوير
٢٩/١٠/٢٠٠٩م

أما آن لهذا الشعب أن يعي ما يضمر له هؤلاء المتلفعون بشعار الوطنية زيفاً وبهتاناً، أما آن لهؤلاء الساسة الجدد أن يكفوا عن المتاجرة بدماء العراقيين وأرواحهم؟.

كم يا ترى على الشعب العراقي أن يدفع ثمن بقاء هؤلاء جاثمين على صدره، وكم سيكلفه ذلك بعد!.

ماذا بقي من العراق للعراقيين؟، ولماذا يتوجب على العراقي تقديم حياته وحياة أبنائه قرابين مجانية وبلا ثمن لمشاريع مشبوهة غريبة عليه؟.

إن قراءة فاحصة للقوائم الانتخابية التي شكلتها الأحزاب والمجاميع والشخصيات المرتبطة جميعاً عبر مصادر تمويلها بقوى إقليمية أو احتلالية تدل بما لا يقبل الشك أن هذه التكتلات إنما هي مشاريع دكاكين للاستثمار في فترة انتخابية قادمة فلا يوجد عند الجميع ما يمكن أن يطلق عليه برنامجاً سياسياً يعد بخلاص العراق أو أن يضع في حده الأدنى سقفاً زمنياً حقيقياً لرفع معاناة الشعب العراقي من الاحتلال.

إن الوعود السرابية الموهومة لتثبيتهم على رأس السلطة لم تعد تطرب أذن المواطن البسيط، فالمشاريع العملاقة التي وعدوا بها فيما يسمى حملة الإعمار كانت خراباً ودماراً للبنى التحتية وغطاءً للسرقات المنظمة بقوانين الاحتلال ومن جاء معه.

إن عرض الشيء وممارسة نقيضه هو منهج احتلالي يتبعه كل من ارتبط بمشروع الاحتلال تنفيذاً أو دعماً أو ترويجاً، وليس أدل على ذلك من شعارات رفعتها الحكومات المتعاقبة في القوى الذي تمارس فيه نقيضها مثل شعار "المصالحة الوطنية" و"الاستثمار الأجنبي" و "ودولة القانون" التي يراد منها استغفال أبناء العراق بهذه الشعارات من دون أن يكون لها أي أثر في الواقع.

يبدو من خلال المعطيات والطروحات والتداخلات والتفجيرات أن اللاحق لن يكون أقل سوءاً من السابق.. ما دام الراعي للانتخابات واحداً وهو الاحتلال، ولقد قلنا في رأي سابق للمركز إن استراتيجية الاحتلال هي إيجاد حكومة ضعيفة مهلهلة تكتنفها النزاعات الشخصية والحزبية والفئوية بما في ذلك التحضير للاقتتال العنصري في الصفحة المؤجلة التي يمهد لها الفشل المتكرر لإقرار قانون الانتخابات الجديد والإبقاء على ألغام الدستور كالمادة (١٤٠) والتعسف في ممارسة مكتسبات العملية السياسية في ظل الاحتلال من جانب، وإيجاد المبررات المضللة لتمديد بقاء قوات الاحتلال في العراق من جانب آخر.

لقد بات من الضروري أن يدرك العراقيون اليوم حجم المؤامرة التي تحاك ضدهم ولذا عليهم أن يتخذوا الموقف الصحيح في فضح هؤلاء السياسيين المتاجرين بدمائهم ومحاسبتهم، فكم يا ترى سيقدمون من أبنائهم ودمائهم حتى موعد الانتخابات القادمة، ألا يكفي ما قدموه من تضحيات؟! كما

أن عليهم أن يدركوا أيضاً أن الاحتلال لن يُنزع شرعية بقائه ما دام هــؤلاء الموجودون بالسلطة يحظون بأصوات ولو شكلية يتم تجبيرهــا علــى أنهــا انتخابات شرعية.

إن إجماعاً شعبياً على أن أسباب التفجيرات الأخيــرة يقــف وراءهــا أو يتحملها المتصارعون على السلطة أصبح وعياً جمعياً عاماً وهو كفيل بإفشال ما يصبوا إليه اللاهثون على السلطة من مكاسب حزبية ومــصالح شخــصية ضيقة على حساب مصلحة العراق والعراقيين.

ساسة العراق الجديد والصفقات الثلاث

رأي مركز الأمة للدراسات والتطوير
٢٠٠٩/١١/١٢م

بدءاً من صفقة تمرير الدستور التقسيمي سيء الصيت ومـــروراً بتوقيـــع اتفاقية الإذعان وأخيراً وليس آخراً صفقة بيع كركوك، تلك هي أشهر وأخطر ثلاث صفقات في عراق ما بعد ٢٠٠٣م، أبطالهـــا ساســـة جـــدد فـــي ظـــل الاحتلال، جاءت هذه الصفقات في شكلٍ من أشـــكال الالتفـــاف علـــى إرادة الشعب والاستخفاف بمصيره، فها هي الكتل والأحزاب والمجاميع المنـــضوية في العملية السياسية تحت حراب المحتل حاولـــت أن تظهـــر علـــى ســـطح الأحداث بمسرحية جديدة باتت فصولها المستهلكة معروفة لدى المتابعين عبر تمييع القوانين والتلاعب بالألفاظ والصياغات لنصوص قوانين ظاهرها إقرار وتعديل وباطنها استحواذ واستقواء بمحتل غاصـــب وإقـــصاء متعمـــدٍ لإرادة الشعب العراقي.

تمثلت صفقة بيع كركوك باعتماد سجل الناخبين لعام ٢٠٠٩م وهـــو مـــا يصب في مصلحة الطرف الكردي الذي عمل على تغيير ديموغرافية كركوك منذ غزو العراق في ٢٠٠٣م، ولذلك وصفت كتلة التحالف الكردستاني تمرير قانون الانتخابات بأنه: "إنجاز" وعدّته انتصاراً لمعركتها في قضية كركوك.

ينص هذا القانون على أن تكون عملية تدقيق سجلات الناخبين فيما لو تم تقديم طلب التشكيك من (خمسين نائباً على الأقل) من المجلس على أن (يحظى بموافقة مجلس النواب بالأغلبية البسيطة) – وهي النصف زائد واحد– وهذا الشرط يعد تعجيزياً في ظل مجلس نواب قائم على المحاصصة السياسية وخاضعٍ للتوافقات والصفقات الحزبية.

إن خطورة هذه المادة من القانون تكمن في صعوبة تحقق هذا الشرط عملياً، وذلك لأسباب عدة منها ما يتعلق بآلية تقديم طلب التشكيك آنفة الذكر، ومنها ما يتعلق باللجنة التي يشكلها مجلس النواب للنظر بهذا الطلب؛ إذ إن هذه اللجنة تتكون من:

١. ممثلي مكونات محافظة كركوك، وتحصيل حاصل سيكونون من الأكراد لأنهم سيستلمون إدارة كركوك كأغلبية على الأرجح بسبب أن سجل الناخبين لعام ٢٠٠٩ يضمن لهم ذلك، فما فائدة وجدوى تشكيل لجنة تدقق في السجلات المشكوك فيها بعد أن يكون غالبية أعضائها من الأكراد؟

٢. ممثل من وزارة التخطيط.

٣. ممثل من وزارة الداخلية.

٤. ممثل من وزارة التجارة.

٥. ممثل من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

٦. ممثل من الأمم المتحدة.

وهؤلاء أعضاء اللجنة من ممثلي الوزارات والمفوضية بالتأكيد لن يكونوا مستقلين أو بعيدين عن أجندات الأحزاب التي ينتمون إليها، وبالتالي ستعود هذه اللجنة إلى مبدأ التوافقات والصفقات السياسية مرة أخرى.

ثم إن السقف الزمني المحدد لعمل هذه اللجنة – إن تشكلت – سيكون (سنة كاملة من تأريخ عملها) كما ينص القانون للتعرف على مواطن

الاعتراض، وهذا تمييع لا يصل معه معترض إلى ما يصبو إليه، ولن تتحقق معه الغاية التي من أجلها تشكلت اللجنة في ظل ظـروف تعـج بـالمتغيرات السياسية وتحكمها المصالح الحزبية الخاصة بعيداً عن مصلحة الجماهير.

إن آلية الاعتراض على أي خرق بعد الانتخابات وضعت بطريقة تضمن تدخلات الأطراف الفاعلة وتأثيرها بحيث لابد أن يسلك هـذا الاعتـراض المسلك الذي حدده المحتل ويطبقه الطرف المستفيد (الـرابح الأكبـر)، ولـن يسمح بتجاوزه فهو بهذا الانجاز يعد نصاً مقدساً لا يمكن تجاوزه.

إن مسرحية إقرار القانون بصيغته الحالية وفوضى الاعتراضات وتهنئـة فؤاد معصوم رئيس كتلة (الرابح الأكبر) وشكره لمن أقرّ هذا القانون بطريقة السلق المعهودة في مثل قوانين المحتل؛ ليؤكد أن الأمر لم يكن ممارسة فعلية لعملية حقيقية يمارسونها وإنما هي إملاءات محتل أخرجها مسرحياً مستفيدٌ لا يأبه ببيع العراق كله من أجل مصلحة مرحلية ستعود على البلاد بـالويلات، لكن في النهاية إرداة الشعوب هي التي ستنتصر، والتأريخ يسجل، وغداً يـوم الحساب.

الإستراتيجية الأمريكية والرقم الأصعب

رأي مركز الأمة للدراسات والتطوير
٢٠٠٩/١٢/٣م

الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في أفغانستان التي أعلنها أوباما مؤخرًا والقائمة على وضع جدولٍ زمني للانسحاب من هناك وفي غضون ١٨ شهرًا حسبما أعلن؛ تعكس الانقسام الحاد الحاصل داخل الإدارة الأمريكية حيال قضايا السياسة الخارجية وخاصةً الجدل الدائر حول جدوى الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة في كل من العراق وأفغانستان.

إن من أهم ما تضمنه خطاب أوباما هو إدراك (القوة العظمى) الوحيدة في العالم، وبعد سنوات من الحروب والغطرسة الأمريكية أن القوة وحدها لا تكفي في تحقيق المصالح والأهداف للولايات المتحدة، وهذا ما أكده أوباما خلال حديثه عن ضرورة أن يتزامن الجهد العسكري مع (العمل المدني) السياسي، والشراكة الفعالة مع الأطراف الأخرى.

لهجة التراجع التي غلبت على خطاب أوباما تكشف بوضوح الاعتراف بالعجز والقدرات المحدودة خلافًا لما اعتاد عليه العالم من اللهجة المتغطرسة لسلفه بوش الذي أدخل الولايات المتحدة في حربين استنزافيتين يصعب الخروج من مستنقعهما، وبناءً عليه بدأت إدارة أوباما تدرك حجم الخسائر والتكلفة الكبيرة التي سببتها تلك الحروب، وهو ما جعله يتحدث بوضوح عن

واقعية الأهداف في اعتراف صريح أنه لا يمكن (وضع أهداف تتجاوز مسؤولياتنا وقدراتنا ومصالحنا) حسب تعبيره.

السؤال المهم هنا هو: ما الذي جعل أوباما وإدارته يعيدان حساباتهما ومراجعة الأهداف والاستراتيجيات بهذه الطريقة؟!

لا ينكر أي عاقل أو منصف أن الذي وقف في وجه الغطرسة الأمريكية وأجبرها على التراجع وإعادة الحسابات وافشل مشاريعها في كل من العراق وأفغانستان هي المقاومة في كل من البلدين، فهما اللتان أجبرتا الجنرالات العسكريين وواضعي الاستراتيجيات على إعادة النظر في حسابات القوة والقدرة وإعادة قراءة واقعية الأهداف الأمريكية على مستوى العالم كله.

مما لا شك فيه أن مقاومة الشعوب للعدوان أقوى وأعظم من كل القوى المادية الأخرى، فالمقاومة العراقية والأفغانية نالتا شرف الدفاع عن كل المستضعفين في العالم وحجب الشر الأمريكي عنهم من خلال كسر شوكة الغطرسة الأمريكية وعقدة غرور القوة التي دفعت أمريكا للاستخفاف بشعوب العالم والاستهانة بحقوقهم، هذا في الوقت الذي تفتقد هذه المقاومة إلى الدعم المادي والمعنوي على المستويين الدولي والإقليمي، لكنها استطاعت خلال الأعوام الستة الماضية من اكتساب قدرات ومؤهلات جعلتها الرقم الأصعب المغير للمعادلات الإقليمية والدولية على حد سواء.

متابعات

مؤتمر تجريم الحرب ومحكمة جرائم الحرب المنعقد في كوالالمبور بماليزيا ٢٨-٢٠٠٩/١٠/٣١م

د. أحمد الجنابي

عقدت منظمة السلام الدولية (بيردانا) التي يرأسها تون دكتور محاضير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا الأسبق مؤتمرها بشأن تجريم الحرب تحت شعار: (جعل الحرب جريمة) والذي عقد لمدة يومين (٢٨ - ٢٩ اكتوبر) في أكبر قاعات العاصمة الماليزية كوالالمبور (PWTC)، وأعقب ذلك المؤتمر تشكيل محكمة كوالالمبور للنظر في جرائم الحرب، وعقدت المحكمة جلستها على هامش المؤتمر في ٣٠-٣١ اكتوبر لاتخاذ قرار بشأن ما إذا كان الشهود وقضاياهم مختصة بالنظر في شكاوى ضحايا غوانتانامو وأماكن الاحتجاز الأخرى في "أبو غريب" وغيره، وكذلك لاتخاذ قرار بشأن ما إذا كان رؤساء دول ورؤساء حكومات ومسؤولين عن جرائم الحرب التي ارتكبت تحت حكمهم.

ويأتي نشاط منظمة بيردانا العالمية للسلام كخطوة أولى ولكنها حازمة في رحلتها الشاقة من أجل السلام العالمي، وتتحرك في هذا المؤتمر نحو هدف

واحد لوضع حد للحروب، ومؤسسها الدكتور محاضير محمد الـذي يتـوخى صراعاً خطيراً ونشاطاً ومتواصلاً ضد الحرب ومن أجل السلام.

علماً أن هذا المؤتمر هو الرابع من نوعه الذي يعقد فـي ماليزيـا؛ فقـد عقدت المؤتمرات السابقة في السنوات: (٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧م)، وهذا هو المؤتمر الرابع ولكنه في هذه السنة ٢٠٠٩م هو المؤتمر الأول الذي يتخصص بموضوع تجريم الحرب على العراق حصراً.

وفي اليوم الأول للمؤتمر ألقى تون دكتور محاضير محمد راعي المؤتمر كلمته بالمناسبة تكرس فيها الحديث على فضح جرائم الحرب وتجريم الحرب في الوقت نفسه، الكلمة التي قاطعها التصفيق والتأييد للشجاعة المفوهة والحق الصادح بحضور أكثر من ألف ناشط ضد الحرب الذين تجمعوا فـي قاعـة (الاستقلال)، وبعد هذه الكلمة دشن المجتمعون معرضاً لجرائم الحرب، فكانت فيه مجسمات لتعذيب المعتقلين في غوانتنامو و"أبو غريب"، ومعدات جـرائم الحرب، وعرض للأساليب المستخدمة في الاسـتجوابات والتحقيقـات، فيمـا خصص جناح لآلات التعذيب الجسدي والنفسي، وكان منها الدريل والمـسمار والماء الحار والتيزاب والمنشار وغيرها، فيما كانت الأجواء والأضواء الفنية المعبرة عن هذه المشاهد قد تم اختيارها بدقة متناهية فضلاً عـن الأصـوات المسجلة للمعذبين التي صاحبت العرض.

ثم عقدت الجلسة الأولى التي خصصت عن خروقـات القـانون الـدولي وتحدث عن هذا الموضوع كل من النائب البريطاني جورج غالاوي، وعضو الكونغرس الأميركي السابق سينثيا مكيني، والسفير الهندي السابق كاجينـدرا سينغ، وبعد فاصل للاستراحة تابع المؤتمر جلسته الثانية التـي كانـت عـن الحرب الاقتصادية، وتحدث في هذا اللقـاء ميـشيل شوسودوفـسكي أسـتاذ

الاقتصاد في جامعة أوتاوا، وهانز فون سبونيك الأمين العام المساعد السابق للأمم المتحدة، والسيد خضير وحيد المرشدي.

وأما الجلسة الثالثة فكانت بعد الظهر عن الحرب والمجتمع المدني، وتحدث فيها داتؤ مخرز بن محاضير محمد وكيل وزارة التجارة الدولية في ماليزيا، داتؤ سري محمد أزومي المدير التنفيذي لمنظمة بيردانا العالمية للسلام، وديرك أدرينسينس الناشط في مجال السلام العالمي.

وفي اليوم الثاني كانت الجلسة الأولى لموضوع الحرب ووسائل الإعلام، وتحدث فيها كل من داتؤ سري أوتاما الدكتور رئيس يتيم وزير الإعلام الماليزي، وسامي الحاج المعتقل السابق والإعلامي الشهير، وداتؤ أحمد طالب المدير التنفيذي لميديا بريما، ثم تلتها الجلسة الثانية عن الأسلحة المحظورة في الحرب، وتحدث فيها دينيس هاليدي الأمين العام المساعد السابق للأمم المتحدة، ولورين موريه خبيرة اليورانيوم، والدكتورة سعاد العزاوي الأكاديمية العراقية.

ثم كانت الجلسة الثالثة عن السلام والعدالة وكان نصيب الحديث فيها لتان سري سنوسي الرئيس السابق للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، والناشطة العراقية هناء البياتي، ومحمد عمر رئيس مؤسسة رمضان.

وبعد ظهر اليوم الثاني وفي جلسة الاختتام للمؤتمر تحديداً ارتقى المنصة كوكبة من الناشطين السياسين في هذا المجال ترأسهم الدكتور محاضير بن محمد ومعه داتو سري أوتاما الدكتور رئيس يتيم، ميشيل شوسودوفسكي، هانز فون سبونيك، دينيس هاليدي، جورج غالاوي، سينثيا مكيني، وأهم ما جاء في هذه الجلسة الختامية:

- ضرورة مساعدة الأمم والشعوب المقهورة والتي تعرضت للظلم ولاسيما العراق.
- إن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، ووجوب دعم المقاومة العراقية بكل أشكالها ولاسيما المسلحة، والتأكيد على دور هذه المقاومة في حماية المنطقة من شرور أمريكا.
- الدعوة لإغلاق معتقل (غوانتنامو) ولا فضل لأمريكا إن قامت بذلك بل هو واجب عليها.

ثم اختتم المؤتمر بقصيدة لأحد أفراد الجالية العراقية في ماليزيا الشاعر (إبراهيم المشهداني) شاكراً للمؤتمر والقائمين عليه لدعوتهم لنصرة القضية العراقية.

وعلى هامش المؤتمر عُقدت محمكة كوالالمبور لتجريم الحرب جلستها على مدى يومين متتاليين وهما ٣٠-٣١/١٠/٢٠٠٩م، واستمعت المحكمة في اليوم الأول إلى شهادات الشهود من ضحايا الحرب والمتضررين من جرائمه البشعة، وكان أكثرهم من العراق، وفي اليوم الثاني كانت مداولات حكام المحكمة، وهم خبراء في القانون الدولي، ومراجع قانونية أممية وعالمية، وخلصوا بالإجماع في الجلسة النهائية لـ(محكمة جرائم الحرب) على ضرورة محاكمة (بوش الأب وبوش الصغير وطوني بلير) كمجرمي حرب عالميين، محمّلين إياهم مسؤولية خرب العراق واحتلاله سنة ٢٠٠٣م.

وقامت لجنة الادعاء بعرض قضايا جرائم الحرب على ستة قضاة من مختلف الجنسيات يرأسهم القاضي الماليزي داتؤ عبد القادر لمناقشتها وإصدار الحكم الغيابي ضد المجرمين.

وجاءت بعض القضايا تحمل مسؤوليات جنائية بحق (ديك شيني، وكوندليزا رايس، وكولن باول وغيرهم) لمشاركتهم في احتلال العراق سواء من خلال إصدار الأوامر أو التخطيط أو التنفيذ.

وخلصوا إلى القول إن القضاة استندوا في حكمهم على الجرائم التي ارتكبت (ضد السلام والإنسانية وجرائم الحرب والجرائم العرقية) إلى وجود سابقات قضائية مثل: (محاكم نورم برك عام ١٩٥٠م) و(ميثاق لندن عام ١٩٤٥م) و(جرائم الحرب في يوغسلافيا من ١٩٢٠م وحتى ١٩٩٢م)، مؤكدين أن هذه المحكمة هي بذرة لقانون إنساني عادل وصحوة للضمير البشري للتمسك بالشرعية الدولية التي تم اختراقها من قبل دول الاحتلال ورموزهم المجرمة.

وشهد المؤتمر وجلسات المحكمة حضورا متميزا للجالية العراقية في ماليزيا، ومشاركات عربية وأجنبية أخرى، فيما كان الاهتمام البالغ من الحضور الكثيف للمعنيين بالشأن الدولي والسياسي العالمي من الناشطين والمتابعين والمحللين، وأساتذة الجامعات وطلبة الدراسات العليا، وغيرهم حيث شغلت مقاعد القاعة بالتواجد الجماهيري على مدى أيام هذا النشاط وساعاته وجلساته، كما أن الجمعية العراقية في ماليزيا شاركت في هذه الفعالية ولجانها التنظيمية والإعلامية والفنية وغيرها.

وقد حضر المؤتمر ممثل قسم الثقافة والإعلام في هيئة علماء المسلمين في العراق الدكتور عبد الحميد العاني، وتضمن حضوره مداخلات، كان من أبرزها مطالبته المجتمع الدولي بدعم الإعلام المناهض للاحتلال والداعم للمقاومة العراقية.

نشاطات مركز الأمة للدراسات والتطوير

أولاً: الدراسات والبحوث والمقالات

أعد المركز خلال الأشهر الثلاثة الماضية عددا من الدراسات والبحوث والمقالات المتعلقة بالشأن، وتم نشرها في عدد من وسائل الإعلام العراقية والعربية.. وفيما يأتي موجزاً لأهمها:

ت	الموضوع	النوع	التاريخ
١.	أحداث الأربعاء.. صناعة أمنية	مقال	٢٠٠٩/٨/٢٠
٢.	العراق واتفاقيات الوصاية الأجنبية	مقال-رأي المركز	٢٠٠٩/١٠/١٥
٣.	نحو فهم للدور التركي الجديد في المنطقة..رؤية مغايرة	دراسة	٢٠٠٩/١٠/١٥
٤.	حرب الأشباح -الحرب السرية	دراسة	٢٠٠٩/١٠/١٤
٥.	أوباما.. من الانسحاب التدريجي إلى الرجوع التدريجي إلى العراق	مقال - رأي المركز	٢٠٠٩/١٠/٢٢

.٦	السياسة العراقية والتجاذبات الإقليمية والدولية	مقال	٢٠٠٩/١٠/٢٢
.٧	الجامعة المستنصرية.. من سعة الآفاق . إلى الإغلاق	مقال	٢٠٠٩/١٠/٢١
.٨	حين تكون الوطنية شعارا انتخابيًا... رأي مركز الأمة للدراسات والتطوير	مقال- رأي المركز	٢٠٠٩/١٠/٢٩
.٩	الفوضى تبعث من جديد	مقال	٢٠٠٩/١٠/٢٥
.١٠	وتستمر إراقة الدماء	مقال	٢٠٠٩/١٠/٢٦
.١١	التغيير سمة العراق "الجديد"	مقال	٢٠٠٩/١١/٤
.١٢	اوباما خطابات تهدئة وأفعال حرب	دراسة	٢٠٠٩/١١/٣
.١٣	العملية السياسية والطريق المسدود	مقال	٢٠٠٩/١١/٤
.١٤	ساسة العراق الجديد والصفقات الثلاث	مقال -رأي المركز	٢٠٠٩/١١/١٢
.١٥	مكننة الحرب- الثورة الأولى في التفوق العسكري	دراسة	٢٠٠٩/١١/١٢
.١٦	التغيير سمة العراق "الجديد"	مقال	٢٠٠٩/١١/١٢

	الجزء ٢		
١٧.	الانتخابات بين تزوير الحقائق والتجهيل المتعمد	مقال- رأي المركز	٢٠٠٩/١١/١٩
١٨.	توزيع المقاعد الانتخابيـــة	دراسة	٢٠٠٩/١١/١٩
١٩.	جرائم اللواء ٢٤ في قضاء أبو غريب	مقال	٢٠٠٩/١١/١٩
٢٠.	القوة المكتسبة تكتيك عسكري بأنياب حربية	دراسة	٢٠٠٩/١١/١٩
٢١.	فرق الموت تبعث من جديد	مقال	٢٠٠٩/١١/٢٥
٢٢.	الإستراتيجية الأمريكية والرقم الأصعب	مقال- رأي المركز	٢٠٠٩/١٢/٣
٢٣.	الخليج العربي بين الأطماع الإقليمية والهيمنة الأمريكية	دراسة	٢٠٠٩/١٢/٣
٢٤.	الانتهازية في سلوك الساسة في العراق "الجديد"	مقال	٢٠٠٩/١٢/٣

ثانيًا: ورش العمل

أقام المركز ورشة تدريبية في الصحافة الالكترونية بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١١. وشارك في الورشة عدد من المتدربين الشباب في إطار برنامج التدريب والتطوير الذي يقوم به قسم التطوير في المركز.

ثالثاً: إصدارات المركز:

أصدر قسم الدراسات في المركز خلال الأشهر الثلاثة الماضية كتابين.. هما:

- التغيير الأمريكي وأثره على المنطقة العراق أنموذجًا.

وتضمن أعمال الندوة العلمية الأولى للمركز التي أقيمت بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٥. وتم نشره بالتعاون مع مؤسسة البصائر للطباعة والنشر والإعلان.

- كيف السبيل إلى حل قضية كركوك؛ تأليف الدكتورة وصال العزاوي أستاذة العلوم السياسية والعميدة السابقة لكلية العلوم السياسية بجامعة النهرين.

وعالجت فيه قضية محافظة كركوك الشائكة، وطرحت فيه رؤيا للحل في إطار الوطن العراقي الواحد ومن منطلق رؤية القوى المناهضة للاحتلال. وتميز الكتاب باحتوائه على عدد كبير من الوثائق ذات الصلة بهذا الموضوع، فضلا عن بيان الأدوار الخطيرة التي مارسها ممثل الأمم المتحدة في العراق (ديمستورا) لصالح تمرير مخطط مشبوه في المحافظة.

نشر هذا الكتاب بالتعاون مع مؤسسة البصائر للطباعة والنشر والإعلان.

دار خيرى للطبع والنشر 226 74 35 012